

في اصطلاحهم

ما ذكر المصنفون في

العقيدة

أنه من اصطلاحهم

د/ يوسف بن محمود الخوسا

1445هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد
فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من
برمجيات الدكتور سعود العجيل بواسطة المكتبة الشاملة
معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص
للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها
وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق
يوسف بن حمود الحوشان
yhoshan@gmail.com

تليجرام

<https://t.me/dralhoshan>

WWW.NSOOOS.COM

"ذلك يرجع إلى المعلوم في العدم، المقدر وجوده، وعليه يحومون (1)، وإذا كان هكذا، فصورة الماء هي الهيولي المقدرة قبل وجوده، وكان مقدرًا على ثلاثة أنحاء: [و 54 أ]. النحو الأول: برودة مطلقة، والنحو الثاني: رطوبة مطلقة، والنحو الثالث: جرم يقوم ذلك به، فهذا هو الجوهر، وتقديره، والعرض (2)، وقيامه به، إذا وجد، فما هذا الهيولي في الهيولي؟ وأغرب (3) منه (4) أنهم (5) - 1 يقولون: إن الماء (6) كان عن انقلاب الهواء إليه، فقد خرجنا عن ذلك كله، وتهافتوا (7) فيه، ولزمهم ما لا انفصال لهم عنه، وأما الحركة فقد بينهاها، ولا معنى لذكرها، على إرادة تغير الصفات، وإذا اصطلحوا كذلك عليها (8)، لم يمنعهم (9)، ولكن لا يكون **اصطلاحهم** أصلاً يركبون عليه معنى، فإن الاصطلاحات (10) لا تتركب عليها المعاني. وأما المكان فلا يمنعهم (11) منه، ولا نبالي عنهم (12) أكثر من أنهم زادوا في الحاوي، وليس من شرطه أن يكون حاوياً، بل لو فرضنا جوهرًا بين أربعة جواهر لكان كل واحد مكانًا لصاحبه، وكان (13) المحوي منها واحدًا (14).

قاصد: العرض عبارة عن معانٍ، أكثرها فيها، قد أفسدناها في مواضعها (15)، ومعولهم فيها الآن على الكمية والكيفية، والكمية عرض يقوم بالجوهر، من جهة المقدار (16)، وهو عبارة عن كل ما يقبل التجزي. والكيفية هي (17) عندهم، الهيئة في الأشخاص، احترازًا عن الفصل، وهي عبارة عن

- (1) د: يتوبون.
- (2) ب، ج، ز: - العرض.
- (3) ج، ز: أقرب.
- (4) ز: كتب على الهيولامش: من هـذا.
- (5) ج، ز: - أنهم.
- (6) ب، ج، ز: + إذا.
- (7) ب: ويتهافتوا.
- (8) ب: على ذلك. ج، ز: عليها كذلك.
- (9) د: يمنعهم.

(7) في (أ): وقلت.

(8) بإذن الله.. " (1)

"الشيء لأنه إخبار بما سيكون، والإخبار بما سيكون إنما يكون بإذن الله عز وجل، إذ لا يعلم ما في السموات وما في الأرض الغيب إلا الله، وما أخبر به تبارك وتعالى حق لا يرتاب فيه مؤمن بالله، فالنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - حق والتصديق به واجب. وهذه أدلة كافية في الرد عليهم، كيف وقد وقعوا فيما هو أمر وأدهى، وسيأتي ذكر كله مفسراً إن شاء الله تعالى.

فصل

يتبين فيه ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - في التوراة والزبور وغيرهما من كتبهم، تارة باسم أحمد وتارة باسم محمد مستخرجا ذلك من كتبهم بحروف أبجد حسبما هو **اصطلاحهم** في ذلك. فمنه: ما وقع في أول سورة من التوراة ونصه: «ويعاسى الوهيم إثم تنبيهه هيروت هجر وليم».

شرحه:
وخلق الله النورين العظيمين. وقوله: "هجر وليم": عدده ثمانية وتسعون، يختص منها اسم محمد - صلى الله عليه وسلم - باثنين وتسعين، والستة الباقية من العدد ليوم الجمعة سادس الأيام. فتفهم أرشدنا الله تعالى وإياك أن هذا بدل من نص آخر كان في موضعه، وبدل منه بعد. " (2)

"ولايته؛ خلافاً لبعض الصوفية والرافضة ... ودليلنا أن العلم بأن الواحد منا ولي لله تعالى لا يصح إلا بعد العلم بأنه يموت مؤمناً، وإذا لم يعلم أنه يموت مؤمناً، لم يمكننا أن نقطع على أنه ولي لله تعالى " (1) /297.

نعم؛ نحسن الظن بمن صلح ظاهره ونرجو له الخير. وقد نقل الفخر الرازي في "تفسيره" عن المتكلمين: "إن ولي الله من يكون أتياً بالاعتقاد الصحيح المبني على الدليل، ويكون أتياً بالأعمال الصالحة على وفق ما وردت به الشريعة" (5/14). ومحصله أن الولاية تقوم على ثلاث قواعد:

1) الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، الطوفي 2/565

2) الحسام الممدود في الرد على اليهود، عبد الحق الإسلامي ص/34

إحداها: الإيمـان الصـحيح.
وثانيتها: العـمل الخـالص للـه.
وثالثتها: موافقة السـنة.
فمن ظهرت عليه هذه الأشياء وتحققت فيه، فهو الولي الشرعي.

• الولي عند العامة وعقيدتهم فيه:
أما الولي عند الناس اليوم؛ فهو إما من انتصب للإذن بالأوراد
الطرقية، ولو كان في جهله بدينه مساوياً لحماره، وإما من اشتهر
بالكهانة، وسموه حسب **اصطلاحهم** (مرابطاً)، ولو تجاهر بترك
الصلاة وأعلن شرب المسكرات، وإما من انتمى إلى مشهور
بالولاية، ولو كان إباحياً لا يحرم حراماً، وحق هؤلاء الأولياء على
الناس الجزم بولايتهم، وعدم التوقف في دخولهم الجنة، ثم الطاعة
العمياء، ولو في معصية الله، وبذل المال لهم، ولو أخل بحق زوجته
وصبيته، والثقة بهم، ولو خلوا بالخُرْد العين، وبعد، فهم المطلوبون
في كل شدة، ولكل محتم بهم عدة، وهم حماة للأشخاص وللقرى
والمدن، كبيرها وصغيرها، حاضرها.⁽¹⁾

"جديد غير العلم القديم، لأن تغيير العلم لا يليق بالله تعالى
المحيط بكل ما كان وما قد يكون. فالله تعالى يعلم كل شيء قبل
وجوده وبعد وجوده وحال وجوده بدرجة واحدة. فالماضي والحاضر
والمستقبل أطوار وتغييرات تحصل للمعلوم، ولا يترتب عليها تغيير
في علم الله تعالى، لأن الله تعالى علم كل شيء في الأزل وكل
ما يحدث فهو يحدث حسب علم الله الأزلي.

الصـفات

الصفة الثامنة والتاسعة (كل شيء بإرادته وقدرته)
فالإرادة معناها القصد، وترادفها في المعنى (المشيئة).
ومعناها في عرف علماء التوحيد **واصطلاحهم**: أنها صفة قديمة
قائمة بذات الله تعالى يخصص بها الممكن ببعض ما يجوز عليه.
ومعنى هذا أن الإرادة صفة قديمة مثل كل صفات الله تعالى عملها
وتعلقها يكون بالأمور الممكنة، فهي لا تتعلق بالواجب ولا
بالمسـتحيلـ.

¹ (رسالة الشرك ومظاهره، مبارك الميلي ص/179)

فمثلاً: وجود أي شخص من الناس وعدمه أمران ممكنان تختار الإرادة واحدا منهما ويكون هذا الشخص متصفا بصفة البياض أو السمرة أو الصفرة أو السواد مثلاً أمر تحدد الإرادة، ويكون هذا الشخص يوجد في زمن ما دون غيره من الأزمنة وفي مكان معين دون غيره من الأماكن وفي جهة معينة دون غيرها من الجهات. ويكون هذا الشخص يوجد بمقدار معين من الوزن والقياس دون غيره. هذا كله تخصصه الإرادة وتحددده. فعمل الإرادة في الممكنات هو أشبه بما نسميه في عصرنا هذا (التخطيط) فهي تخطط تخطيطاً مبنياً على العلم، والقدرة تنفذ ما حددته وخصصته وخططته الإرادة. وعلى ذلك تكون القدرة مثل الإرادة متعلقة أيضاً بالممكنات ولا تتعلق ولا تعمل في الواجبات ولا في المستحيلات.

لأن الواجب عقلاً هو الأمر الثابت الذي لا يقبل الانتقاء والعدم..⁽¹⁾ "ومثل جمع همه المجنون في ليلى لأنه حينما لم يكن يراها كان كل العالم وكل الموجودات عنده صورة ليلى " (1).

وكثيراً ما يذكر الصوفية عند بيان مصطلحاتهم العشق الغزلي والحب الطبيعي ، ويشبهون الله عز وجل بمعشوق مجازي ويحملون وصفه سبحانه وتعالى على ليلي وغيرها ، ثم يحاولون ربط العلاقة بين الحيين ، سنذكر هذا المبدأ مفصلاً في هذا الباب إن شاء الله.

وعلى كلِّ فإن الصوفية تكلموا وراء ستار هذه المصطلحات والكلمات في موضوعات لا تمتُّ إلّا إلى الإسلام بصلة ، وأعتقدوا بالحلول والاتحاد ، والوصول والاتصال. وقد استغرب المسلمون عقائدهم وأفكارهم ههنا.

فما يدّل على اعتقاد الصوفية بحلول ذات الله تعالى في العبد **اصطلاحهم** " الفناء " , وهو من أهم المصطلحات التي يقوم عليها مذهبهم وتتأسس عليها ديانتهم. والفناء عند المتصوفة: فناء

١ () تبسيط العقائد الإسلامية، حسن أيوب ص/88

ذات العبد في ذات الرب , فتزول الصفات البشرية في هذا المقام , وتبقى الصفات الإلهية , وتفنى جهة العبد البشرية في الجهة الربانية فيكون العبد والرب شيئاً واحداً - والعياذ بالله - .

فيصـرح داود بن محمـود القيصـري:
" المراد من الفناء فناء جهة العبد البشرية في الجهة الربانية إذ لكل عبد جهة من الحضرة الإلهية. . . وهذا الفناء موجب لأن يتعين العبد بتعينات حقانية وصفات ربانية " (2).

ويقول النفـزي الرنـدي:

" فناء الذات: أي لا موجود على الإطلاق إلا لله تعالى , وأنشدوا في ذلك:

فيفنى ثم يفنى ثم يفنى ... فكان فناؤه عين البقاء " (3).

(1) كشف المحجوب للهجويري ص 498 , — 499.
(2) مقدمة شرح الفصوص للقيصري مخطوط نقلاً عن ملحقات ختم الأولياء للحكيم الترمذي ص 491 ط بـيروت.
(3) غيث المواهب العلية في شرح الحكم العطائية للنفزي الرندي ج 1 ص 99..⁽¹⁾

"هذا بالإضافة إلى أن الشيعة قادة وشعباً، عامة وزعامة، جهالاً وعلماء .. لا يخفون بغضهم لهؤلاء الطيبين وساداتهم، كلما سنحت لهم الفرصة، أو أتيح لهم المجال، لأن مذهبهم ليس مبنياً إلا على مخالفة أهل السنة، نعم! إلا على مخالفة أهل السنة وعقائدهم وآرائهم، ومخالفة الأسس التي عليها يقوم مذهبهم، وشريعتهم التي جاء بها محمد صلوات الله وسلامه عليه. ومن أجل هذا فالقرآن أنكروه، لأن أهل السنة يعتقدونه ويؤمنون به."

سنة النبي الكريم أنكروها، لأن أهل السنة يتمسكون بها. وأصحاب محمد يكفرونهم، لأن أهل السنة يحبونهم. وأزواج النبي يشتمونهن، لأن أهل السنة يعظمونهن ويجلوونهن

1 () دراسات في التصوف، ص/306

ويفضلونهم على أمهاتهم، لأنهن أمهات المؤمنين بنص القرآن. ومكة والمدينة يكرهونهما، لأن أهل السنة يعتبرونهما أقدس بقاع الأرض وأطهرهما في الكون. والكذب يقدسونه، لأن أهل السنة يكرهونه ويهجرونه. والمتعة يحلونهما، لأن أهل السنة يحرمونها. والرجعة يقرونهما، لأن أهل السنة ينكرونها. والبذاء لله بمعنى الجهل يثبتونه، لأن أهل السنة يبرئون منها جنابه وجلاله.

والأوهام والخرافات والبدع والثنيات والشرك بالله كالاستغاثة بالقبور، والصلاة إلى الأضرحة، والنداء للأموات، والاستغاثة بالقبور، والطواف حولها والسجود عليها، وإقامة الأضرحة والقباب عليها وإقامة المآتم والمجالس .. كل تلك الأفعال الشركية يتشبهون بها، لأن أهل السنة يتبرعون منها، ويتنزهون عنها، ويجحدونها. وسيأتي بيان هذه الأشياء كلها، إن شاء الله، مفصلاً مدعماً بالأدلة الواضحة والبراهين الساطعة، من كتب القوم أنفسهم، كل هذه الأعمال يأتون بها ويعملونها لأنها مخالفة لما يعتقد به أهل السنة، الذين يعتبرونهم العامة في **اصطلاحهم** - فعل اليهود حيث يعدون أنفسهم خاصة وغيرهم." (1)

"فهذه ثلاث مناهج في الاستدلال جلية لا يتصور إنكار حصول العلم منها، والعلم الحاصل هو المطلوب والمدلول، وازدواج الأصلين الملتزمين لهذا العلم هو الدليل. والعلم بوجه لزوم هذا المطلوب من ازدواج الأصلين علم بوجه دلالة الدليل، وفكر الذي هو عبارة عن إحضار الأصلين في الذهن وطلبك التفطن لوجه لزوم العلم الثالث من العلمين الأصلين هو النظر؛ فإذاً عليك في درك العلم المطلوب وظيفتان؛ إحداهما: إحضار الأصلين في الذهن وهذا يسمى فكراً، والآخر: تشوقك إلى التفطن لوجه لزوم المطلوب من ازدواج الأصلين وهذا يسمى طلباً. فلذلك قال من جرد التفاته إلى الوظيفة الأولى حيث أراد حد النظر أنه الفكر. وقال من جرد التفاته إلى الوظيفة الثانية في حد النظر أنه طلب علم أو غلبة ظن. وقال من التفت إلى الأمرين جميعاً أنه الفكر الذي يطلب به من قام به علماً أو غلبة ظن. فهكذا ينبغي أن تفهم الدليل والمدلول ووجه الدلالة وحقيقة النظر ودع عنك ما سودت

1 (الرد على الدكتور عبد الواحد وافي في كتابه بين الشيعة وأهل السنة، ص/18)

به أوراق كثيرة من تطويلات وترديد عبارات لا تشفي غليل طالب ولا تسكن نهمة متعطش ولن يعرف قدر هذه الكلمات الوجيهة إلا من انصرف خائباً عن مقصده بعد مطالعة تصانيف كثيرة. فإن رجعت الآن في طلب الصحيح إلى ما قيل في حد النظر دل ذلك على أنك تخص من هذا الكلام بطائل ولن ترجع منه إلى حاصل، فإنك إذا عرفت أنه ليس ههنا إلا علوم ثلاثة: علما هما أصلان يترتبان ترتباً مخصوصاً، وعلم ثالث يلزم منهما وليس عليك فيه الا وظيفتان: إحداهما إحضار العلمين في ذهنك، والثانية التفطن لوجه العلم الثالث منهما. والخيرة بعد ذلك اليك في اطلاق لفظ النظر في ان تعبر به عن الفكر الذي هو احضار العلمين، أو عن التشوف الذي هو طلب التفطن لوجه لزوم العلم الثالث، أو عن الأمرين جميعاً، فإن العبارات مباحة والاصطلاحات لا مشاحة فيها. فان قلت غرضي أن أعرف اصطلاح المتكلمين وأنهم عبروا بالنظر عماذا، فاعلم أنك إذا سمعت واحداً يجد النظر بالفكر، وآخر بالطلب، وآخر بالفكر الذي هو يطلب به، لم تسترب في اختلاف **اصطلاحاتهم** على ثلاثة أوجه. والعجب ممن لا يتفطن هذا

ويفرض الكلام في حـدد النظر. مسألة خلافية: ويستدل بصحة واحد من الحدود وليس يدري أن حظ المعنى المعقول من هذه الأمور لا خلاف فيه وأن الاصطلاح لا معنى للخلاف فيه. وإذا أنت امعنت النظر واهتديت السبيل عرفت قطعاً أن أكثر الأغاليط نشأت من ضلال من طلب المعاني من الألفاظ، ولقد كان من حقه أن يقدر المعاني أولاً ثم ينظر في الألفاظ ثانياً، ويعلم أنها اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات. ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق، ونكل عن التحقيق. فإن قلت: إني لا استريب في لزوم صحة الدعوى من هذين الأصلين إذا أقر الخصم بهما على هذا الوجه، ولكن من أين يجب على الخصم الاقرار بهما ومن أين تقتضي هذه الأحوال المسلمة الواجبة التسليم؟ فاعلم أن لها مدارك شتى ولكن الذي نستعمله في هذا الكتاب نجتهد أن لا يعد ستة: الأول منها: الحسيات، أعني المدرك بالمشاهدة الظاهرة والباطنة، مثاله أنا إذا قلنا مثلاً كل حادث فله سبب، وفي العالم حوادث فلا بد لها من سبب. فقولنا: في العالم حوادث، أصل واحد يجب الإقرار به، فإنه يدرك بالمشاهدة الظاهرة حدوث أشخاص الحيوانات والنباتات والغيوم

والامطار ومن الأعراض والأصوات والألوان. وان تخيل أنها منتقلة، فالانتقال حادث ونحن لم ندع إلا حادثاً ولم نعين أن ذلك الحادث جوهر أو عرض أو انتقال أو غيره. وكذلك يعلم بالمشاهدة الباطنة حدوث الآلام والافراح والغموم في قلبه فلا يمكنه انكاره. الثاني: العقل المحض، فإننا إذا قلنا: العالم أما قديم مؤخر، وإما حادث مقدم، وليس وراء القسمين قسم ثالث، وجب الاعتراف به على كل عاقل. مثاله أن تقول: كل ما لا يسبق الحوادث فهو حادث، والعالم لا يسبق الحوادث فهو حادث، فأحد الأصلين قولنا أن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث. ويجب على الخصم الإقرار به، لأن ما لا يسبق الحادث إما أن يكون مع الحادث أو بعده ولا يمكن قسم ثالث، فإن ادعى قسماً ثالثاً كان منكراً لما هو بديهي في العقل، وإن انكر أن ما هو مع الحادث أو بعده ليس بحادث فهو أيضاً منكراً للبدئية..⁽¹⁾

"فالمراد سماء الدنيا، الثالث: أن الأفق في **اصطلاحهم** هو الخط الوهمي الحاجز بين السماء والأرض، وإن كان في اللغة يطلق على الناحية. (قوله) في الجواب أيضاً وذكرها بلفظ الجمع وخصه بسبع في عدة آيات، فالمراد بالجمع نحو قوله تعالى {وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ} هذه السبع يعني بالجمع الذي لم يصرح فيه بلفظ السبع يحتمل على السبع هو كذلك. (قوله) وعبر عنها بالطباق كما في آية سورة الملك المذكورة في السؤال وبالطرائق، فقال في أوائل سورة المؤمنين: {ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق} هو كذلك، أي: عبر عن السماوات السبع بما ذكر.

(قوله) وسمى هذه الطرائق حبكاً على التشبيه، فقال في أوائل سورة "الذاريات": {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ} وهي الطرائق المعهودة في الرمل - ممنوع بتاتاً. سارت مشرقة وسرت مغرباً... شتان بين مشرق ومغرب وبيان ذلك: أن المراد بالحبك في الآية مدح السماء بما زينها الله تعالى به، لا أن المراد منها عدد السماوات كما ادعاه أولاً، ولا أن المراد منها الطرائق المعهودة في الرمل كما ادعاه ثانياً، قال في القاموس: وحبك الرمل بضمين حروفه، إلى أن قال: ومن السماء

¹ () الاقتصاد في الاعتقاد، ص/6

طرائق النجوم، وإليك ما يفسره به أهل اللسان: أخرج أبو الشيخ في العظمة عن ابن عباس في قوله {والسمااء ذات الحبك}، قال: "حسنها واستواؤها". وأخرج أبو الشيخ وغيره عن ابن عباس أيضا في قوله {والسمااء ذات الحبك}، قال: "ذات البهاء والجمال كالبرد المسلسل". وأخرج ابن منيع عن علي بن أبي طالب، أنه سئل عن قوله {والسمااء ذات الحبك}، قال: "ذات الخلق الحسن". وأخرج ابن جرير وأبو. (1)

"والسني في اصطلاحهم: من لا يكون رافضيا، وذلك لأنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية ولمعاني القرآن، وأكثر قدحا في سلف الأمة وأئمتها، وطعنًا في جمهور الأمة من جميع الطوائف، فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة (1). وقال عنهم أيضا: وهؤلاء لا يرجعون إلى شيء بل إلى معدوم لا حقيقة له، ثم إنما يتمسكون بما ينقل لهم عن بعض الموتى فيتمسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم، ولهذا كانوا أكذب الطوائف ... وحديث الشيعة من أكذب الحديث (2). ويضاف لما ذكر من أهمية الحديث في هذا الموضوع، أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الافتراق فقال: (تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة). قال الترمذي: حديث أبي هريرة - حديث حسن صحيح (3). وجاء في رواية (وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في

(1) مرجع سابق: 4/155

(2) مرجع سابق: 13/209

(3) أخرجه الترمذي في باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (2640). (2)

"القاعدة الخامسة عشرة: في مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** الخاص

إذا تكلم المخالف باصطلاحه الخاص الذي اصطلحه مخالفا به ما عليه الشرع من الألفاظ؛ فقد يعبر عن المعاني التي أثبتتها الشرع بعبارات أخرى ليست فيه، أو أنها فيه لكن جاءت بمعان أخرى، بل قد

1 (الأجوبة الكافية عن الأسئلة الشامية، ص/49)

2 (الإصابة في الذب عن الصحابة - رضي الله عنهم -، مازن بن محمد بن عيسى ص/19)

يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفيا
باطلا نفاه الشرع والعقل (1): كلفظ التوحيد عند الطوائف
المنحرفة
فالتوحيد عند الفلاسفة يعنون به إثبات الوجود المطلق، مجردا عن
الماهية والصفة
وعند الاتحادية وأصحاب وحدة الوجود: أن الرب تعالى هو عين كل
موجود
وعند الجهمية: التوحيد هو إنكار صفة العلو لله تعالى، والكلام
والسمع، والبصر، وغير ذلك من الصفات التي ثبتت بالسمع ودل
عليها العقل
وعند القدرية: إنكار قدر الله وعموم مشيئته في الكائنات وقدرته
عليها
ويدخل في ذلك -أيضا- نحو التكلم بالألفاظ المجملة كلفظ الجهة،
والحيز والمكان، والجسم وغير ذلك.
فيبقى المخاطب لهم والرداد عليهم مترددا بين أمور:
الأول: أن يخاطبهم بغير اصطلاحهم، بل بالألفاظ والمعاني
الشرعية، فحينئذ قد يقولون: إنا لا نفهم ما قيل لنا، أو أن
المخاطب لنا والرداد علينا لم يفهم قولنا ومرادنا، ويلبسون على
الناس، بأن الذي عنيناه بكلامنا حق معلوم بالعقل أو بالذوق، وأنه
موافق للشريعة
الثاني: أن يخاطبهم بلغتهم واصطلاحهم - وقد يكون ذلك مخالفا
لألفاظ القرآن في الظاهر - فحينئذ قد ينسبون المخاطب لهم إلى
أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال
باصطلاحهم الخصاص.
الثالث: أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بها نفيا وإثباتا، بل
يستفصل عن مرادهم: فإن أرادوا بهذه الألفاظ حقا قبل، وإن
أرادوا باطلا رد، وهنا قد ينسبونه إلى العجز والانقطاع (2):
فحينئذ تختلف المصلحة؛ فيختار المخاطب لهم، الأسلوب الأمثل
في مخاطبتهم والرد عليهم، وذلك بحسب ما يقتضيه المقام (3):
فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن
يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعيا إلا إلى ما دعا إليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما لم يثبت أن الرسول دعا
الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة

الناس إلى ذلك. ومثل هذا فعله شيوخ السنة بين يدي ولاة الأمور في مناظراتهم لرؤوس المعتزلية والجهمية (4). أما إن كان المخالف معارضا للشرع بما يذكره، أو كان غير ملتزم بالشرعية: فهؤلاء لابد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها: إما بالفاظهم، وإما بالفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم، وإن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسنا، وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم، فبيان ضلالهم، ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم، أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ: قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وأما مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترک بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة ...) (5). فمخاطبة أهل الاصطلاح بلغتهم **واصطلاحهم** يفيد من وجوه: الأول: أنهم يفهمون الحجج. الثاني: أن ذلك أبلغ في الرد عليهم، وكسرهم. الثالث: بيان تمكن أهل الحق من معاني مسائلهم وعرضها بأي أسلوب يقتضيه الموقف. وقد استعمل شيخ الإسلام هذا الأسلوب في كثير من مصنفاته التي فيها الرد على أهل البدع والفلسفة، مثل كتاب درء التعارض، والرد على المنطقيين، وكذلك رأيت الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله يستخدم المنطق في الرد على من يؤمنون به، وذلك في تفسيره أضواء البيان (6).

- (1) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (1/1 - 223).
- (2) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (1/1 - 223، 229).
- (3) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (1/1 - 229) وما بعدها.
- (4) انظر مثالا لذلك: ((الاعتصام)) (1/1 - 243، 244)، و ((الشرعية)) (ص: 62 - 64).
- (5) ((درء تعارض العقل والنقل)) (1/1 - 43).
- (6) انظر: مثلا - ((أضواء البيان)) (4/148 - 150) ..⁽¹⁾

¹ (الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/133)

"ومن الرقى المحرمة: أن تكون الرقية فيها طلاسماً، أو ألفاظ غير مفهومة، والغالب أنها رقى شركية، وبالأخص إذا كانت من شخص غير معروف بالصلاح والاستقامة على دين الله تعالى، أو كانت من كافر كتابي أو غيره. تسهيل العقيدة الإسلامية لعبد الله بن عبد العزيز الجبرين - ص: 397

هذه الأمور المذكورة التي يتعلق بها العامة غالبها من الشرك الأصغر لكن إذا اعتمد العبد عليها بحيث يثق بها ويضيف النفع والضرر إليها كان ذلك شركاً أكبر والعياذ بالله لأنه حينئذ صار متوكلاً على سوى الله ملتجئاً إلى غيره ومن يثق بودة أو ناب ... أو حلقة أو أعين الذئب أو خيط أو عضو من النسور ... أو وتر أو تربة القبور لأي أمر كائن تعلقه ... وكله الله إلى ما علقه (ومن يثق) هذا الشرط جوابه (وكله) الآتي: (بودة) قال في النهاية هو شيء أبيض يجلب من البحر يعلق في حلوق الصبيان وغيرهم. وإنما نهى عنه لأنهم كانوا يعلقونها مخافة العين (227).

(أو ناب) كما يفعله كثير من العامة يأخذون ناب الضيع ويعلقونه من العين.

(أو حلقة) وكثيراً ما يعلقونها من العين وسيأتي في الحديث أنهم يعلقونها من الواهنة وهو مرض العضد. (أو أعين الذئب) وكثيراً ما يعلقونها يزعمون أن الجن تفر منها، ومنهم من يقول إنه إذا وقع بصر الذئب على جني لا يستطيع أن يفر منه حتى يأخذه، ولهذا يعلقون عينه إذا مات على الصبيان ونحوهم.

(أو خيط) وكثيراً ما يعلقونه على المحموم ويعتقدونه فيه عقداً بحسب اصطلاحاتهم، وأكثرهم يقرأ عليه سورة: ألم نشرح لك صدرك [الشرح: 1] إلى آخرها، ويعقد عند كل كاف منها عقدة، فيجتمع في الخيط تسع عقد بعدد الكافات، ثم يربطونه بيد المحموم أو عنقه.

(أو عضو من النسور) كالعظم ونحوه يجعلونها خرزاً ويعلقونها على الصبيان يزعمون أنها تدفع العين. (أو وتر) وكانوا في الجاهلية إذا عتق وتر القوس أخذوه وعلقوه يزعمون عن العين على الصبيان والدواب.

(أو تربة القبور) وما أكثر من يستشفي بها لا شفاهم الله، واستعمالهم لها على أنواع: فمنهم من يأخذها ويمسح بها جلده، ومنهم من يتمرغ على القبر تمرغ الدابة، ومنهم من يغتسل بها مع الماء، ومنهم من يشربها وغير ذلك. وهذا كله ناشئ عن اعتقادهم في صاحب ذلك القبر أنه ينفع ويضر، حتى عدوا ذلك الاعتقاد فيه إلى تربته فزعموا أنها فيها شفاء وبركة لدفنه فيها، حتى إن منهم من يعتقد في تراب بقعة لم يدفن فيها ذلك الولي بزعمه بل قيل له إن جنازته قد وضعت في ذلك المكان. وهذا وغيره من تلاعب الشيطان بأهل هذه العصور زيادة على ما تلاعب بمن قبلهم. نسأل الله العافية..⁽¹⁾

"مذاهب طوائف ضلت من جهة التشابه الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد: فقد وصلنا في التدمرية إلى القاعدة الخامسة عند قوله: وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات. ولا يزال الشيخ يتكلم عن الاشتباه والتشابه، والفرق بين هذا وذاك، هذا من ناحية، والناحية الأخرى: لا يزال الشيخ يتكلم عن القياس الفاسد الذي هو من باب الشبهات؛ لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما ليس فيه من جانب آخر، والتفريق بين المجتمعين، والجمع بين المفترقين، إذ إنه سبب ضلال كثير من الضلال في العقيدة وفي غيرها، كما لا يزال الشيخ يقرر مذاهب طوائف ضلت من هذه الجهة، أي: في عدم الجمع بين المتشابهات من الوجوه التي تجتمع فيها، ومن التفريق بين المتشابهات أحيانا ووجوه تفرق فيها، ومن عدم التفريق بين الاشتباه والتشابه بين الشبه والتشابه، وبين الاجتماع والافتراق وما بينهما من تداخل وتقاطع. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: [وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات، حتى آل الأمر إلى من يدعي التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود فظنوا أنه هو، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء، وأن يكون إياه أو متحدا به أو حالا فيه من الخالق مع المخلوق].

1 (الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 3/89)

لأن هذا أمر بدهي بالفطرة وبالعقل السليم وبقواعد الشرع القطعية، بأن الله عز وجل ليس كمثله شيء في جميع الأحوال، في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله؛ ولأنه يستحيل أن يكون المخلوق كالخالق في وجوه التشابه من حيث الكمال، وعليه فالتشابه لفظي أو نسبي في بعض الحقائق النسبية التي النسبة فيها لا تساوي شيئاً، وسيأتي وجوه ضرب أمثلة على وجوه الاشتراك اللفظي، وأيضاً مدى ضلال الذين ضلوا إما في التشبيه بسبب وجود التشابه اللفظي في ذكر أسماء الله وصفاته، أو العكس، أي: نفي التشابه إلى حد تسلطوا فيه على نفي قطعيات النصوص في الكتاب والسنة.

قال رحمه الله تعالى: [فمن هنا اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلها، حتى ظنوا وجودها وجوده، فهم أعظم الناس ضللاً من جهة الاشتباه، وذلك أن الموجودات تشترك في مسمى (الوجود) فرأوا الوجود واحداً، ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع.

وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى (الوجود) لزم التشبيه والتركيب فقالوا: لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث ونحو ذلك من أقسام الموجدات].

كلمة (قديم) من الشيخ رحمه الله مجازة لأهل الكلام في اصطلاحاتهم؛ لأنه يناقشهم هنا، ولذلك فأننا أشعر بشيء من الضيق والتذمر من قراءة لهذه المقاطع، ولولا أنها رغبة عدد من الحاضرين من طلاب العلم -إن شاء الله- المتمكنين في الجملة، وإلا فلسنا بحاجة إلى مثل هذه التعمقات، والشيخ إنما كتب هذا لأهل الكلام، أو للذين ابتلوا ببعض مصطلحات أهل الكلام، أو الذين يخشى عليهم من الانجرار وراء الكلاميات، وخاصة في ذلك الوقت، والذي بدأ مثله الآن في الآونة الأخيرة وفي وقتنا الحاضر، إذ إننا نرى طوائف من شبابنا الآن قد استهوتهم الكلاميات، واستهوتهم مناهج العصرانيين والعقلانيين والمعتزلة، حتى إنهم الآن أصبحوا جماعات وخلايا خطيرة تدعو إلى هذا المنهج، فهؤلاء قد ينفع معهم الدخول في مثل هذه الأمثلة.

والشاهد أن الشيخ حينما قال: إن الوجود ينقسم إلى قديم،

ومحـ
مجاراة منه لأهل الكلام في استعمال الاصطلاح، فهو أراد أن
يقنعهم ويناقشهم، وإلا فالمفروض أن يقول: إن الوجود ينقسم إلى
أزلي ومحدث، أو إلى: الأول الذي ليس قبله شيء، والمخلوق الذي
يعتريه النقص والخلل إلخ، بمعنى: أنه مقرر في نفوس العقلاء أن
الوجود منه وجود الله عز وجل، وهو الأول الذي ليس قبله شيء،
بدون ما نستعمل القديم، وإلى وجود المحدثات التي وجدت من لا
شيء، وكانت شيئاً بعد أن لم تكن شيئاً، والتي مصيرها الخلل
والسهو والنسيان بالنسبة لتصرفات العقلاء، ومصيرها الفناء
بالنسبة لجميع الخلق.
إذا: المقارنة بين الأول والمحدث مقارنة لا تكون إلا في بعض
وجوه المعاني العامة المشتركة، والاشتراك اللفظي في بعض
الصفات، مثل: الوجود، فهو اشتراك نسبي، فإذا نسبناه إلى الله
عز وجل فهو الوجود المطلق الذي ليس قبله شيء، وليس بعده
شيء، وإذا نسبناه إلى المخلوق فهو وجود نسبي ضئيل، ووجود
محكوم بالفناء وهكذا..⁽¹⁾

"الأنبياء أكمل الناس توحيداً
قال رحمه الله تعالى: [فإن أكمل الناس توحيداً الأنبياء صلوات الله
عليهم، والمرسلون منهم أكمل في ذلك، وأولو العزم من الرسل
أكملهم توحيداً، وهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى
الله وسـ
لا شك في أن الرسل يتفاوتون، وإن كانوا في حقوقهم، لا فرق
بينهم، فكلهم سواء في الحب والإيمان بأنهم رسل وأنبياء، والإيمان
بعصمتهم وأنهم بلغوا رسالة الله إلى آخره، لكن من حيث درجتهم
عند الله سبحانه وتعالى وفضلهم يتفاوتون.
وكون بعضهم أكمل في التوحيد لا يعني أن بعضهم أكثر توحيداً،
لكن في جانب العبودية لله سبحانه وتعالى، ففي عبوديتهم لله
تعالى قد يكون بعضهم أفضل من بعض.
قال رحمه الله تعالى: [وأكملهم توحيداً الخليلان محمد وإبراهيم
صلوات الله عليهما وسلامه؛ فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به
غيرهما علماً ومعرفة، وحالاً ودعوة للخلق وجهاداً، فلا توحيد أكمل
من الذي قامت به الرسول ودعوا إليه وجاهدوا الأمم عليه، ولهذا

1 (شرح التدمرية - ناصر العقل، ناصر العقل 15/2)

أمر سبحانه نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقتدي بهم فيه، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه في بطلان الشرك، وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته: {أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده} [الأنعام:90]، فلا أكمل من توحيد من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتدي بهم، وكان صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: (أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد، وملة أبينا إبراهيم حنيفا مسلما وما كان من المشركين)، فملة إبراهيم: التوحيد، ودين محمد صلى الله عليه وسلم: ما جاء به من عند الله قولا وعملا واعتقادا، وكلمة الإخلاص: هي شهادة أن لا إله إلا الله، وفطرة الإسلام: هي ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له، والاستسلام لله عبودية وذلا وانقيادا وإنابسة. فهذا توحيد خاصة الخاصة، الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء، قال تعالى: {ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وأنه في الآخرة لمن الصالحين} * إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين { [البقرة:130 - 131].

وكل من له حس سليم وعقل يميز به لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل **واصطلاحهم** وطرقهم البتة، بل ربما يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به. ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة ينتهي إلى الفناء الذي يشمر إليه غالب الصوفية، وهو درب خطر يفضي إلى الاتحاد، انظر إلى ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول: ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد توحيد من ينطق عن نعتة عارية أبطلها الواحد توحيد إياه توحيد ونعت من ينعتة لاحد[...⁽¹⁾]

"الموقف من ذكر الحدود والغايات ونحو ذلك من الألفاظ المحدثثة نفية أو إثباتا قال رحمه الله تعالى: [قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات،

1 (شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 10/4

والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي: أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها، فهو ثابت، وما نفي بها، فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في **اصطلاحهم** فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلاً مخالفاً لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيًا ولا إثباتًا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون. فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه. والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفتته نصوصهما من الألفاظ والمعاني].

هذا الكلام كله يتعلق بالألفاظ المحدثّة، والمقصود بالألفاظ المحدثّة: هي تلك العبارات التي أطلقها أهل الأهواء، خاصة الجهمية والمعتزلة ومن سار على سبيلهم من أهل الكلام كالشاعرة والماتريدية، أطلقوها في أسماء الله وصفاته، ولم ترد في الكتاب والسنة، سواء أطلقوها على سبيل الإثبات، ككلمة (القديم) وكلمة (الصانع)، أو أطلقوها على سبيل النفي كنفي المباينة والمفاصلة والعرض والجوهر والجسم إلى آخره، هذه العبارات كلها حينما كثرت وعمت بها البلوى قعد السلف لها بقواعد، هذه القواعد فيها تفصيل وفيها إجمال، أما التفصيل فسيأتي في الدرس القادم؛ لأن هذا الموضوع طويل، أما الإجمال فعلى ما يلي: أولاً: هذه الألفاظ -أي: كلمة الحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، والجهات، والأجسام، والجواهر، والمباينة، والمفاصلة ونحو ذلك مما تكلم به المتكلمون- كل هذه الأمور: تعتبر ألفاظاً مبتدعة، لم ترد في الكتاب والسنة.

ثانيا: أنها لا تنفى بإطلاق ولا تقبل بإطلاق، يعني: لا تنفى نفيا مطلقا ولا تثبت إثباتا مطلقا.
ثالثا: أنه لا بد من التفريق بين معانيها وبين ألفاظها، فما كان فيها من معان صحيحة أخذت وقبلت وردت إلى ألفاظ الشرع، وما كان فيها من معان فاسدة فإنها ترد مطلقا، أما ألفاظها فليست بملزمة، بل ينبغي تجنب هذه الألفاظ البدعية.
رابعا: أن ما تكلم الله عز وجل به عن نفسه وما تكلم به رسوله صلى الله عليه وسلم عن ربه هو الكمال المطلق الذي يدخل فيه كل كمال يمكن أن يرد في أذهان البشر أو على ألسنتهم.
خامسا: أن كل كمال فالله عز وجل أحق به، وكل ذلك راجع إلى ألفاظ الشرع، فلا يمكن لأحد من المخلوقات أن يعبر باسم أو وصف أو فعل لله عز وجل بأعظم مما تكلم الله به عن نفسه وتكلم به عنه رسوله صلى الله عليه وسلم..⁽¹⁾

"بيان ما أحدثه المتكلمون من مصطلحات لنفي ما ثبت لله من الصفات أو تأويلها
الأمر الآخر: أن الذين جاءوا بعد الطحاوي أضافوا أمورا أخرى هي أكثر ما يدور الآن عند المتكلمين المتأخرين، وهي ما يسمونه: الأعراض، والجواهر، والأجسام، يقولون: إن الله عز وجل منزّه عن الأجسام، والأعراض، والجوهر، والتليس الذي وجد في هذه الألفاظ كالتليس الذي وجد في تلك، لكن استعمالها أكثر، فاستعمال الأعراض والجواهر والأجسام الآن وسيلة لتعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله أو تأويلها أكثر من استعمال الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات؛ ذلك أنهم زعموا أن إثبات الصفات يقتضي التجسيم، فقالوا: إن الله عز وجل منزّه عن الجسم، وهذا كلام فيه جانب حق لكن أريد به الباطل، نعم الله ليس كسائر المخلوقات التي لها أجسام، لكنهم يدخلون في مفهوم الجسم بعض كمالات الله عز وجل فينفونها بدعوى أنها جسمية، كاليد والعين والنفس ونحو ذلك، يقولون: هذه تقتضي الجسمية، والله عز وجل منزّه عن الجسم إذا: هو منزّه عن أن تثبت له يدا ورجلا وقدماء ونحوها على ما يليق بجلاله، فمن هنا نفوا الصفات بدعوى أنها تقتضي الجسمية، والتمثيل والمثابرة وكذلك الأعراض، يقصدون بالأعراض: الصفات التي يمكن أن يعبر عنها بتعبير يدل

1 (شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 45/2)

على كیفیتها على أي نحو من الأنحاء: فالطول، والعرض، واللون ونحو ذلك كلها أعراض، فيقولون: إن الله عز وجل منزّه عن الأعراض، وهذا الكلام فيه حق، لكنه اشتمل على تلبیس، فیدخلون في الأعراض الصفات، فيقولون: إن هذه أعراض، إذا: فلا بد من تأويلها، وكذلك الجواهر، والجواهر: مفردات الجسم، فجزئیات الجسم یسونها جواهر، فینفون كثيرا من صفات الله عز وجل لأنها -كما یقولون- تقتضي الجسمیة، والجسمیة ترد إلى الجواهر، والله عز وجل ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم، فمن هنا كل ما یدل على هذه المعاني من الصفات الواردة في الكتاب والسنة إما أن ینفوه، وإما أن یؤولوه بدعوى أنه یقتضي الجسمیة، أو العرضیة، أو الجسمیة ونحو ذلك.

فیعولون مثلا: الید ركن، أو الید عضو، أو الید جسم، أو الید عرض، أو الید تتكون من مجموعة جواهر إلى آخره، إذا: فلا یلیق أن نصف الله بالید.

فیعولون ویوقعون في التعطیل والتأویل، ونحو ذلك من الأمور الأخری، كل هذه الأمور بدأت تظهر من جدید على أساس أنها معاول ووسائل للتأویل والتعطیل الذي سلكه المبتدعة. وقد ذكر الشارح هؤلاء بقوله: [لأن المتأخرین قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم] فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحیة، فليس كلهم یستعملها في نفس معناها اللغوي، بمعنى أنهم یتفاوتون في المفهوم منها، فكل یفهمها بحسب ما لديه من قواعد وعقائد سابقة وخلفية إن صح التعبير؛ ولهذا كان النفاة ینفون بها حقا وباطلا، النفاة الذين هم أهل الكلام والجهمیة والمعتزلیة، هؤلاء كلهم نفیة.

وقوله: [ویذكرون عن مثبتیها ما لا یقولون به]، یعنی أن النفاة الذين یستعملونها لنفي صفات الله وتعطیلها یقولون لمن أثبت الصفات: إنه قال بالحد، أو یقول بالغايات، أو یقول بالأركان، ویرون أنه یقول بالأعضاء، أو أنه یقول بالأدوات، أو أنه یقول بالجسمیة، والعرضیة، والجوهریة إلى آخره، ولذلك وصف المتكلمون السلف بأنهم حشویة ومجسمة، وحاشاهم. قوله: [وبعض المثبتین لها] یقصد هنا المشبهة الممثلة [یدخل فيها معنى باطلا مخالفا لقول السلف]، حيث یبالغون في الإثبات إلى حد لم یرد في الكتاب والسنة، فیثبتون الحد، والغایة، والركن،

والعضو، والأداة بالفاظ بدعية وبمعان لا تليق بالله عز وجل، وتناقض قول الله عز وجل: {ليس كمثله شيء} [الشورى: 11]، وهؤلاء هم المشبهة الممثلة المجسمة، وهم -بحمد الله- في الأمة قليل..⁽¹⁾

"قل- في وجه هولاءكو. وكان الكامل ممن سار قبل ذلك، ورأى القان الكبير، وفي **اصطلاحهم** من رأى وجه القان لا يقتل، فلما واجه هولاءكو بهذا استشاط غضبا وقتله. ثم قال: وكان الكامل شديد البأس، قوي النفس، لم ينقهر للتتار بحيث إنهم أخذوا أولاده من حصنهم، وأتوه بهم إلى تحت سور ميفارقين، وكلموه أن يسلم البلد بالأمان فقال: ما لكم عندي إلا السيف. (1)

العز بن عبد السلام (2) — (660 هـ)
الشيخ عز الدين بن عبد السلام أبو محمد السلمي الدمشقي الشافعي، شيخ المذهب، ومفيد أهله، ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسائة. سمع الحديث من الحافظ أبي محمد القاسم بن الحافظ الكبير أبي القاسم بن عساكر، وشيخ الشيوخ عبد اللطيف بن إسماعيل بن أبي سعد البغدادي، وعمر بن محمد بن طبرزد، وحنبل بن عبد الله الرصافي وغيرهم. وسمع منه تلامذته شيخ الإسلام ابن دقيق العيد وهو الذي لقب الشيخ عز الدين سلطان العلماء، والإمام علاء الدين أبو الحين الباجي والشيخ تاج الدين ابن الفركاح والحافظ أبو محمد الدمياطي وغيرهم. قرأ الأصول على الأمدي وبرع في الفقه والأصول والعربية، وفاق الأقران والأضراب، وجمع بين فنون العلم من التفسير والحديث والفقه واختلاف أقوال الناس وما أخذهم، وبلغ رتبة الاجتهاد. ورحل إليه الطلبة من

(1) السير (23/ 201 — 202) — (202).

(2) البداية (13/ 235 = 236) وشذرات الذهب (5/ 301 = 302) وطبقات الشافعية (5/ 80)..⁽²⁾

"(فسبح نفسه) قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فسبح نفسه) بعد أن أورد الآية جاء باستنباط جاء بالمدلول (فسبح نفسه عما

1 (شرح الطحاوية لناصر العقل، ناصر العقل 46/5)

2 (موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المغراوي 7/388)

وصفه به المخالفون للرسول، وسلم على المرسلين) قال: (لسلامة ما قالوه من النقص والعيب). قوله: (فسبح نفسه) أي نزهها عما يصفه به العباد إلا ما وصفه به المرسلون وأتباعهم، والمرسلون هذا جاء به النص، وأتباعهم الذين وافقوا المرسلين، فإن هذه الكلمة أي {سبحان ربك} تنزيه للرب وتعظيمه وإجلاله عن ما لا يليق به من النقائص والعيوب فالرسول عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم وصفوه سبحانه وتعالى بصفات الكمال ونزهوه عن ما لا يليق به من الشبيه والمثال، وأما أعداء الرسول عكسوا القضية، فوصفوه بضد ذلك من النقائص والعيوب، وألحدوا في أسماء الله تعالى وصفاته وآياته وحرفوا الكلم عن مواضعه فالحق هو ما كان عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه وما جاء به علما وعملا واعتقادا في باب صفات الرب وأسمائه وتوحيده وأمره ونهيه ووعدته ووعدته، وكل ذلك مسلم إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - دون آراء الرجال وأوضاعهم وأفكارهم **واصطلاحاتهم**، فكل [من خالف] ما عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه فهو باطل مردود على صاحبه كائنا من كان، أو كل [ما خالف] يجوز الوجهان لأنه إذا رد على صاحب على الشخص رد عليه قوله، فكل ما خالف ما عليه الرسول وصحابه فهو باطل مردود على صاحبه كائنا من كان. قوله: (لسلامة ما قالوه) أي أن ما قالوه في ربهم سالم من النقص والعيب، فإنهم أعلم الخلق بالحق ولا شك يوحى إليهم، وأنصح الخلق ... {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين} [الأنبياء: 107] وأفصحهم وأقدرهم على البيان والتبليغ، يعني ما يشترط في قبول الخبر قلنا: أربعة أشياء:

العلم، والصدق، والفصاحة، والبيان وقلنا: سلامة القصد. فما بينوه من أسماء الله وصفاته وغير ذلك هو الغاية في الكمال وهو الحق الذي يجب اعتقاده وإتباعه ولا تحل مخالفته. قال في ((القاموس)): السلامة البراءة من العيوب، والعيب والنقصان مترادفان، فكل عيب يسمى نقصانا، وكل نقصان يسمى عيبا، هذا قول. وقيل: العيب الوصمة، والنقص الخسران في الحظ. نقص يعني كاسمه، والمصدر النقصان ونقصه فهو منقوص كقوله تعالى:

{ونقص من الأموال والأنفس والثمرات} [البقرة: 155]. يعني الخسران. {وإنا لموفوهم نصيبهم غير منقوص} [هود: 109].. " (1)
"شرح حديث الأبرص والأقصر والأعمى
قال المصنف رحمه الله تعالى: [وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن ثلاثة من بني
إسرائيل: أبرص وأقرع وأعمى، فأراد الله أن يبتليهم، فبعث إليهم
ملكا، فأتى الأبرص فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لون حسن،
وجلد حسن، ويذهب عني الذي قد قذرتني الناس به، قال: فمسحه؛
فذهب عنه قذره، فأعطي لونا، وجلدا حسنا، قال: أي المال أحب
إليك؟ قال: الإبل أو البقر -شك إسحاق - فأعطي ناقة عشراء،
فقال: ببارك الله لك فيها.
قال: فأتى الأقرع فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعر حسن،
ويذهب عني الذي قد قذرتني الناس به، فمسحه فذهب عنه،
وأعطي شعرا حسنا، فقال: أي المال أحب إليك؟ قال: البقر أو
الإبل، فأعطي بقرة حاملا، فقال: بارك الله لك فيها، فأتى الأعمى
فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: أن يرد الله علي بصري؛ فأبصر
به الناس، فمسحه فرد الله إليه بصره، قال: فأني المال أحب
إليك؟ قال: الغنم، فأعطي شاة والدا، فأنج هذان، وولد هذا، فكان
لهذا واد من الإبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم، قال:
ثم إنه أتى الأبرص في صورته وهيئته فقال: رجل مسكين وابن
سبيل، قد انقطعت بي الحال في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا
بالله ثم بك، أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن
والمال بعيرا أتبلغ به في سفري، فقال: الحقوق كثيرة! فقال له:
كأنني أعرفك، ألم تكن أبرصا يقذرك الناس، فقيرا فاعطاك الله عز
وجل المال؟ فقال: إنما ورثت هذا المال كائنا عن كائنا، فقال: إن
كنت كاذبا فصيرك الله إلى ما كنت.
قال: وأتى الأقرع في صورته وهيئته فقال له مثل ما قال لهذا، ورد
عليه مثل ما رد عليه هذا، فقال: إن كنت كاذبا فصيرك الله إلى ما
كنت، قال: وأتى الأعمى في صورته فقال: رجل مسكين، وابن
سبيل، قد انقطعت بي الحال في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا
بالله ثم بك، أسألك بالذي رد عليك بصرك شاة أتبلغ بها في
سفري، فقال: قد كنت أعمى، فرد الله إلي بصري، فخذما شئت،

ودع ما شئت، فوالله لا أجهدك اليوم بشيء أخذته لله، فقال: أمسك مالك، فإنما ابتليتكم، فقد رضي الله عنك، وسخط عن صـ (أحببك) أخرجـ [اه].

هذا الحديث في الصحيحين، وقوله: (إن ثلاثة من بني إسرائيل) إسرائيل: هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل، وبنوه هم الذين ذهبوا إلى مصر لطلب الطعام، وترددوا بعدما عملوا ما عملوا بأخيهم يوسف عليه السلام، وحصل ما حصل، ومكنه الله جل وعلا، ثم في النهاية استجلبهم إلى مصر هم وأهلهم، فكثروا وصاروا أمة كبيرة، فسلط عليهم فرعون في تقتيل آبائهم ذكورهم، وإبقاء نسائهم للخدمة، وسبب ذلك كما قيل: إنه قيل له: إن في العلم الذي ورث عن إبراهيم أن زوال ملكك على يد رجل من بني إسرائيل، فصار يذبح كل مولود ولد منهم، والقصة معروفة ذكرها الله جل وعلا في القـ رآن.

والمقصود: أن إسرائيل هو يعقوب بن إسحاق، فهو نبي كريم من أنبياء الله جل وعلا، واليهود هم من ذريته، ولكن اليهود الآن من أكفر عباد الله، ولا يجوز أن نسميهم بني إسرائيل، وإنما نقول: دولة اليهود مثلا، ولا نقول: دولة إسرائيل؛ لأن إسرائيل نبي كريم من الأنبياء، يجب أن ينزه عن هذا، فيجب أن نقول لهم: اليهود دولة اليهود وهم يفرحون عندما تسمى دولتهم بإسرائيل، ثم كأنه كان فيهم العجائب، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يحدث عنهم كثيرا، والأحاديث المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم كثيرة، وقد ذكر البخاري رحمه الله في صحيحه كتابا مستقلا سماه: (حديث بني إسرائيل)، فذكر جملا منها، وكذلك غيره من العلماء، وأحاديث بني إسرائيل التي تذكر عنهم قسمها العلماء إلى أقسام ثلاثة: قسم منها ثبت، مثل الذي يذكره الله جل وعلا في كتابه، والذي يذكره الرسول صلى الله عليه وسلم ويصح عنه، ومثل هذا لا إشكال فيه فيصدق ويؤمن به، وهذا الذي اختلف أهل الأصول هل هو شرع لنا أم لا؟ أي: شرع من قبلنا شرع لنا أم أنه ليس شرعا لنا؟ والصواب أنه إذا كان أقر من شرعنا فهو شرع لنا، أما إذا لم يقر فليس شرعا لنا، ولكن الكلام في الشيء الذي سـ كت عنه هـ.

القسم الثاني: ما جاء في كتاب الله أو في أحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم ما يكذبه ويبطله، فهذا يجب أن نكذبه، مثل دعوى

اليهود بأن سليمان ملك ساحر، أو أن لوطا عليه السلام ضاجع بنتا من بناته فحملت منه، وغير ذلك من الأمور المنكرة التي ينسبونها إلى الأنبياء وهي كذب صريح، القرآن يبين كذب ذلك ويوضحه، وهذا كثير، وقد يذكره بعض المفسرين في تفاسيرهم، وهو من الخطأ الذي يجب أن ينزه تفسير كتاب الله عنه. القسم الثالث: ما لم يأت في كتاب الله ولا عن الرسول صلى الله عليه وسلم لا تصديقه ولا تكذيبه، أي: مسكوت عنه، فمثل هذا الحكم فيه أن يقول الإنسان: آمنا بما أنزل الله علينا وعلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وسائر الأنبياء، أي: أنه لا يكذب ولا يصدق، يؤمن بكل ما أنزله الله إجمالا، أما هذا بعينه فيتوقف فيه، إذا كان مما أنزله الله فنحن نؤمن به، وإذا لم يكن فهو لا يضر الإنسان كونه تـرـدـد فيـه.

وهؤلاء الثلاثة نفر جاء في صحيح البخاري ثلاث روايات: أحدها: (أراد الله أن يتليهم)، والأخرى: (بدا لله أن يتليهم)، وقد اغتر بهذه الكلمة بعض الذين كتبوا من المعاصرين كلاما سيئا في هذا وقال: إن هذا خطأ، وإن صحيح البخاري فيه أخطاء في العقيدة، فينبغي للإنسان أن يكون متنبهاً وهذا من قلة معرفة اللغة؛ لأن (بدا) تأتي بمعنى: أراد، ومعلوم أن الرواة قد يعبر بعضهم بالمعنى ولو لم يكن هذا تعبير رسول الله صلى الله عليه وسلم فعبر به، وهذا كثير جداً، فإذا جاء حديث بلفظين مثلاً أو ثلاثة ألفاظ فأحدها يفسر الآخر، إذا كان فيها شيء غريب يرجع إلى الشيء الواضح، فيكون هذا هو المعنى. ومن المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح الناس، وهو صلوات الله وسلامه عليه أقدرهم على البيان والبلاغ، وهو كذلك أنصح الخلق للخلق، وهو كذلك أغير الخلق على الله جل وعلا، فلا يجوز أن يأتي من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء باطل؛ لأن هذا الذي قال هذا القول بأن (بدأ) من الابتداء، وأنه يقتضي قبل ذلك أنه لم يكن عالماً، فمعلوم أن هذا ينافي صفات الله جل وعلا، ولكن ليس هذا المراد في قوله: (بدأ)، وإنما المراد به مثل ما في الروايات الأخرى: (أراد الله أن يتليهم)، والإرادة سبق الكلام عليها، والابتلاء هنا هو الاختبار، أي: أن يختبرهم بحالهم، وهؤلاء الثلاثة: أبرص، وأقرب، وأعمى، فهم أهل أمراض وعاهات معروفة في الناس.

أما البرص: فهو من الأمراض التي تغير لون الجلد، وتجعله مكروه النظر إليه، وقد كان ولا يزال في الغالب مرضاً إلى الآن لم يستطع الأطباء أن يصلوا إلى دواء له، وقد يشفى الإنسان من هذا كما هو معروف، ولكن الغالب أنه يبقى، وإنما كثير من الأطباء لا يستطيع أن يتوصل إلا إلى إيقافه فقط، يوقف بحيث لا يزداد؛ لأن العادة أنه يزيد حتى يشمل الجلد كله، ويصبح جلد الإنسان كله بهذا اللون، ولكن يمكن أن يشفى الإنسان، وقد يشفى خلق من هذا المرض، وقد جعل الله جل وعلا الشفاء منه آية لعيسى عليه السلام، إذا مسح بيده الأبرص شفى وزال برصه.

أما القرع: فهو مرض وقروح تكون في الرأس يتساقط بسببها الشعر، ثم يحدث الصلع، وقد تكون له رائحة كريهة ويتقذر منه من قارب هذا المريض.

أما العماء: فهو معروف، كونه فقد بصره، وأصبح لا يبصر شيئاً. فهؤلاء بعضهم قريب من بعض، فأرسل الله جل وعليه إليهم ملكاً، وهذا الملك جاءهم بصورة بشر من الناس يظنون أنه مثلهم، فبدأ بالأبرص فقال له: أي شيء تود وتحب وتريد؟ فقال: أحب أن يذهب عني هذا المرض، وأن أعطي جلداً حسناً، ولوناً حسناً؛ لأن جلده مريض، ولونه سيئ، فمسحه فزال المرض، وأعطى جلداً حسناً، ولوناً حسناً، وهذا مجرد مسح، ولو كان عنده مثلاً اعتبار لاعتبر أن هذا من الأمور العظيمة، ومن آيات الله ونعمه، ثم قال له: أي المال أحب إليك؟ فقال: الإبل أو قال: البقر، شك إسحاق أحد الرواة، فأعطى ناقه عشراء، والناقة العشراء: هي التي قاربت الولادة، أي: أتى عليها عشرة شهور وهي ستلد قريباً، وبعض أهل اللغة يقول: إذا أتى عليها ثمانية شهور تكون عشراء، والناس يختلف **اصطلاحهم** في هذا، فكثير من العرب إذا تبين لقاح الناقة سموها عشراء، ولو لم يأت عليها شهور، ولكن المقصود الاستعمال القديم، ثم قال له: بارك الله لك فيها، فدعا الله جل وعلا له بالبركة فيها، ودعوة الملك الغالب أنها مستجابة، وقد أراد الله جل وعلا ذلك.

ثم ذهب إلى رفيقه الثاني فقال له: أي شيء تحب؟ فقال: أن يذهب عني هذا الذي قذره الناس، وأحب شعراً حسناً، فمسح رأسه؛ فذهب مرضه، ونبت شعره وصار حسناً، وقال له: أي المال أحب إليك؟ فقال: البقر، فأعطى بقرة حاملاً، ثم ذهب إلى الثالث

الأعمى فقال له: أي شيء تود وتريد؟ فقال: أن يرد الله علي بصري، فأبصر به الناس، ومعنى قوله: أبصر به الناس أي: أبصر به الأشياء التي يبصرها الناس، ولكن قصر ذلك على الناس؛ لأن اختلاطه بهم، وحاجته إليهم أكثر من غيرهم، فمسح على عينيه، فرد الله عليه بصره، ثم قال له: أي المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطني شاة حاملة.

(فأنج هذان وولد هذا) المنتج: هو الذي يتولى ولادة الناقة أو البقرة، والمولد: كذلك الذي يتولى ولادة الشاة، مثل القابلة من النساء للمرأة.

فطال الوقت، وصار للأول واد من الإبل، وللثاني واد من البقر، وللثالث واد من الغنم، أي: أن هذه الناقة بارك الله فيها، وصار منها شيء كثير من الإبل، وكثر المال ونما، وكذلك صاحب البقرة، وكذلك صاحب الشاة، فلما كثر المال وصار أودية مملوءة منها، جاء ذلك الملك، وبدأ بالأبرص وجاء بصورته، أي: أنه جاء بصورة رجل أبرص وفقير حتى يذكره بحاله السابقة، وهذا معنى (جاء بصورته) أي: بصورة الأبرص نفسه، فقال له: (إني رجل مسكين، وابن سبيل)، وابن السبيل: هو الملازم للسفر. قال: (وقد انقطعت بي الحبال في سفري).⁽¹⁾

"حديث: (الطائرة شجرة)"

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وعن ابن مسعود مرفوعاً: (الطائرة شرك، وما منا إلا ولكن الله يذهب بالتوكل)، رواه أبو داود والترمذي وصححه، وجعل آخره من قول ابن مسعود]. قوله صلى الله عليه وسلم: (الطائرة شرك! الطائرة شرك)، التكرار هنا للتأكيد والمبالغة في البلاغ، وذلك يدل على أن الطائرة كانت منتشرة في الناس في ذلك الوقت، فلهذا بالغ الرسول صلى الله عليه وسلم في النهي عنها، وأخبر أنها شرك، والشرك معلوم عند المخاطبين أنه أكبر الذنوب، وقوله: (شرك) مطلق، قد يكون شركاً أكبر، وقد يكون أصغر، وتبين فيما سبق التفصيل في هذا وهو أن الإنسان إذا كان يعتقد أن فعل الطائرة هو الذي يكون فيه الخير، أو مثلاً نعيقه، أو أن الخير معلق بظهور الحيوان، فهذا من الشرك الأكبر، أما إذا كان يعتقد أن الله جعله سبباً لذلك فهذا يكون من الشرك الأصغر.

1 (شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان 114/7)

وقوله: (ما منا إلا)، يعني: ما منا أحد إلا ويقع في نفسه شيء عندما يسمع شيئاً من ذلك (ولكن الله يذهب بالتوكل)، يذهب هذا الشيء الذي يقع، وحذف المقدر لعلمه به، وليس هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقع في نفسه شيء؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه أعظم الناس إيماناً وتوكلاً على الله، ولكن هذا من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، ولهذا بين الترمذي رحمه الله أن هذا مدرج، وأنه من كلام ابن مسعود، (وما منا إلا) أي: يقع في نفسه شيء من ذلك، غير أنه لا يلتفت إليه ولا يعول عليه، وإنما يعرض عنه ويتوكل على ربه، فيذهب الله جل وعلا ذلك الذي يقع بالتوكل عليه، وعدم الالتفات إلى غييره، وهذا هو معنى الكلام.

قال الشارح رحمه الله: [وروى ابن ماجة وابن حبان ولفظ أبي داود: (الطيرة شرك، الطيرة شرك، الطيرة شرك) ثلاثاً. وهذا صريح في تحريم الطيرة، وأنها من الشرك؛ لما فيها من تعلق القلب على غير الله تعالى، قال ابن حمدان: تكره الطيرة، وكذا قال غييره من أصحاب أحمد].

قوله: (تكره الطيرة) يجب أن تحمل كلمة (تكره) على التحريم؛ لأن الشرك ليس فيه شيء مكروه كراهة تنزيه، بل كله محرم، والعلماء في القديم إذا قالوا: يكره كان مقصودهم أنه حرام، ولكن بعضهم يتورع عن كلمة حرام للخوف؛ لأن الله جل وعلا يقول: {ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب} [النحل: 116]، يخاف أن يقول: حرام، فلا يقول على الشيء أنه حرام إلا إذا تأكد تأكداً تاماً بأن الله قد حرمه، هذا هو السبب، وكان في **اصطلاحهم** أيضاً أن وضع الكراهة على المحرم أمر شائع، وإنما اصطلاح المتأخرون على تقسيم الكراهة إلى قسمين: قسم يكون كراهة تحريم، وقسم يكون كراهة تنزيه، وهذا اصطلاح حادث ما كان يعرفه السلف قديماً، ولا يجوز أن يحمل كلام العلماء في القديم على هذا الاصطلاح الحادث.

قال الشارح رحمه الله: [قال ابن مفلح: والأولى القطع بتحريمها لأنها شرك، وكيف يكون الشرك مكروهاً الكراهية الاصطلاحية؟! قال في شرح السنن: وإنما جعل الطيرة من الشرك؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن الطيرة تجلب لهم نفعاً أو تدفع عنهم ضراً إذا عملوا بموجبها، فكأنهم أشركوا مع الله تعالى.

قوله: (وما منا إلا)، قال أبو القاسم الأصبهاني والمنذري: في الحديث إضمار، والتقدير: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك.

انتهى، وقال الخليلي: حذف المستثنى لما يتضمنه من الحالة المكروهة، وهذا من أدب الكلام. قوله: (ولكن الله يذهب بالتوكل)، أي: لكن لما توكلنا على الله في جلب النفع أو دفع الضر أذهب الله عنا بتوكلنا عليه وحده. قوله: (وجعل آخره من قول ابن مسعود)، قال ابن القيم: وهو الصواب، فإن الطيرة نوع من الشرك [..] (1)

"فهكذا ينبغي أن تفهم الدليل والمدلول ووجه الدلالة وحقيقة النظر ودع عنك ما سودت به أوراق كثيرة من تطويلات وترديد عبارات لا تشفي غليل طالب ولا تسكن نهمة متعطش ولن يعرف قدر هذه الكلمات الوجيزة إلا من انصرف خائبا عن مقصده بعد مطالعة تصانيف كثيرة. فإن رجعت الآن في طلب الصحيح إلى ما قيل في حد النظر دل ذلك على أنك تخص من هذا الكلام بطائل ولن ترجع منه إلى حاصل، فإنك إذا عرفت أنه ليس ههنا إلا علوم ثلاثة: علما نهما أصلا ن يترتبان ترتبا مخصوصا، وعلم ثالث يلزم منهما وليس عليك فيه الا وظيفتان: إحداهما إحضار العلمين في ذهنك، والثانية التفطن لوجه العلم الثالث منهما. والخيرة بعد ذلك اليك في اطلاق لفظ النظر في ان تعبر به عن الفكر الذي هو احضار العلمين، أو عن التشوف الذي هو طلب التفطن لوجه لزوم العلم الثالث، أو عن الأمرين جميعا، فإن العبارات مباحة والاصطلاحات لا مشاحة فيها.

فان قلت غرضي أن أعرف اصطلاح المتكلمين وأنهم عبروا بالنظر عماذا، فاعلم أنك إذا سمعت واحدا يجد النظر بالفكر، وآخر بالطلب، وآخر بالفكر الذي هو يطلب به، لم تسترب في اختلاف **اصطلاحاتهم** على ثلاثة أوجه. والعجب ممن لا يتفطن هذا ويفرض الكلام في حـد النظر.

مسألة خلافية: ويستدل بصحة واحد من الحدود وليس يدري أن حظ المعنى المعقول من هذه الأمور لا خلاف فيه وأن الاصطلاح لا معنى للخلاف فيه. وإذا أنت امعنت النظر واهتديت السبيل عرفت قطعاً أن أكثر الأغاليط نشأت من ضلال من طلب المعاني من

1 (شرح فتح المجيد للغنيمان، عبد الله بن محمد الغنيمان 80/6)

الألفاظ، ولقد كان من حقه أن يقدر المعاني أولاً ثم ينظر في الألفاظ ثانياً، ويعلم أنها اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات. ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق، ونكل عن التحقيق. فإن قلت: إني لا استريب في لزوم صحة الدعوى من هذين الأصلين إذا أقر الخصم بهما على هذا الوجه، ولكن من أين يجب على الخصم الإقرار بهما ومن أين تقتضي هذه الأحوال المسلمة الواجبة التسليم؟ فاعلم أن لها مدارك شتى ولكن الذي نستعمله في هذا الكتاب نجتهد أن لا يعد ستة: الأول منها: الحسيات، أعني المدرك بالمشاهدة الظاهرة والباطنة، مثاله أنا إذا قلنا مثلاً كل حادث فله سبب، وفي العالم حوادث فلا بد لها من سبب. فقولنا: في العالم حوادث، أصل واحد يجب الإقرار به، فإنه يدرك بالمشاهدة الظاهرة حدوث أشخاص الحيوانات والنباتات والغيوم والامطار ومن الأعراض والأصوات.⁽¹⁾

"المبدأ الأول. قال إن مبدأ الموجودات هو جسم أول متشابه الأجزاء، وهي أجزاء لطيفة لا يدركها الحس، ولا ينالها العقل، منها كون الكون كله العلوي منه والسفلي، لأن المركبات مسبقة بالبسائط، والمختلفات أيضاً مسبقة بالمتشابهات. أليست المركبات كلها إنما امتزجت وتركبت من العناصر، وهي بسائط متشابهة الأجزاء؟ وأليس الحيوان والنبات وكل ما يغذي فإنما يتغذى من أجزاء متشابهة أو غير متشابهة، فتجتمع في المعدة فتصير متشابهة، ثم تجري في العروق والشرابين، فتستحيل أجزاء مختلفة مثلاً اللحم والعظم. وحكي عنه أيضاً أنه وافق سائر الحكماء في المبدأ الأول: إنه العقل الفعال. غير أنه خالفهم في قوله إن الأول الحق تعالى ساكن غير متحرك. وسنشرح القول في السكون والحركة له تعالى، ونبين **اصطلاحهم** في ذلك. وحكى فرفور يوس عنه أنه قال: إن أصل الأشياء جسم واحد موضوع الكل، لا نهاية له، ولم يبين ما ذلك الجسم أهو من العناصر؟ أم خارج عن ذلك؟ قال: ومنه تخرج جميع الأجسام والقوة الجسمانية والأنسواء والأصناف. وهو أول من قال بالكمون والظهور، حيث قدر الأشياء كلها كامنة في الجسم الأول، وإنما الوجود ظهورها من ذلك الجسم نوعاً

¹ (1) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي أبو حامد الغزالي ص/20

وصنفا ومقدارا وشكلا وتكاثفا وتخلخلا، كما تظهر السنبلة من الحبة الواحدة، والنخلة الباسقة من النواة الصغيرة، والإنسان الكامل الصورة من النطفة المهيئة، والطير من البيض، فكل ذلك ظهور عن كمون، وفعل عن قوة، وصورة عن استعداد مادة. وإنما الإبداع واحد، ولم يكن بشيء آخر سوى ذلك الجسم الأول. وحكي عنه أنه قال كانت الأشياء ساكنة، ثم إن العقل رتبها ترتيبا على أحسن نظام، فوضعها مواضعها من عال ومن سافل ومن متوسط، ثم من متحرك، ومن ساكن، ومن مستقيم في الحركة، ومن دائر، ومن أفلاك متحركة على الدوران،." (1)

"أولاً: لقد سجل لنا المؤلف مدى تأثير كتابه عند العلماء ومدى اهتمامهم به في مقدمة كتابه: "البيان الواضح للمشهود من فضائح النصارى واليهود) الذي يعتبر اختصاراً لكتاب (التخجيل) فقال: 'وعمدت إلى تكاوي الملقب بـ: (تخجيل من حرف التوراة والإنجيل) وهو كتاب وضعته في أيام الشباب والنشاط، وجودة القريحة والانبساط فأكب على نقله علماء أهل الفسطاط واغتبطوا به غاية الاغبتاط، ولا شك أن علماءنا - أيدهم الله - يردون عليهم بالحجج العقلية والطرق الكلامية، وعقول النصارى قاصرة عن المعقول مائلة إلى المنقول، وكنت قد طالعت التوراة الخمسة الأسفار والأنجيل الأربعة وإنجيل الصبوة ومزامير داود المائة وخمسين مزموراً ورسائل فولوس وسير التلاميذ ونبوات الأنبياء الأول والأمانة التي ألفها قداماؤهم، وقرأت كتب اليعاقبة والروم والنسطور، وتلوت عليهم من كتبهم وخاطبتهم **باصطلاحهم**، فجاء الكتب ندرة في فنه، غاية في باب لا يسمع به أمير أو مأمور إلا حصله واقتناه وبلغ من مناظرة أهل الكتاب مناه، فجردت منه عشر مسائل مسألة من كل باب من أبواب الكتاب ... " 1 الخ. اهـ.

ثانياً: إن مما يؤكد كلام المؤلف في اهتمام العلماء بكتابه اعتماد الإمام أحمد بن إدريس القرافي (توفي سنة 684هـ) في كتابه (الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة) 2، اعتماداً مباشراً عليه، فقد نقل منه نصوصاً كثيرة جداً بحيث يشبه

1 ر: ورقــــــــــــة 5 من المخطوطـــــــــــــة.
2 طبعته دار الكتب العلمية عام 1406هـ، في بيروت وقد حقق

١) الملل والنحل الشهرستاني 2/123

الكتاب في جامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراة، كما حقق أيضا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الماجستير..⁽¹⁾

"بنصوص أربعة: الإبن، والأب، والإله، والرب. وإذا نحن أتينا عليها بالتأويل¹ وبينما ما يحتمله بالدليل من التوراة والإنجيل لم يبق إلى إجرائها على الظاهر من سبيل، بعد أن (1/78/أ) نقدر صحتها مثلا ونسلم ورودها جدلا، ولو نسبناهم فيها إلى التحريف والتصحيف لأغريناهم بطغيانهم وحسمنا عنهم مادة إيمانهم، بل نلاطفهم ونتكلم بمقتضى **اصطلاحهم** ومنقولهم فعسى أن يكون ذلك أقرب لمعقولهم، فأما الخوض بهم في أدلة العقول فشيء لا تحمله قواهم ولا يلائم هواهم. فنقول - وبالله التوفيق -: أما لفظتا الابن والأب: فلغتهم تسمي الولي (ابنا) وتسمي المربي (أبا) 2 ويعبرون عن ذلك بأبوة النعمة وبنسوة الخدمة وذلك

1 التأويل في اللغة: يطلق على معنيين: 1- الرجوع والعاقبة والمصير. 2- التفسير والبيان. (ر: الصحاح للجوهري 4/1627، القاموس المحيطة ص 1244) — .
2 ورد في قاموس الكتاب ص 17 أن كلمة (الأب) وردت في الكتاب المقدس بمعان كثيرة منها:
1- السلف المباشر للإنسان أي: والده.
2- الجد أو الأسلاف على وجه عام.
3- أطلق هذا اللفظ رمزيا على:
أ- الأب الروحي الذي ينفث من روحه في غيره سواء كان تأثيره طيبا أو على النقيض من ذلك، فقد دعي إبراهيم (أبو المؤمنين) ، كممسا دعي إبليس أبو الأشرار.
ب- الدلالة على التشابه والتقارب والتماثل (وقلت للقبر أنت أبي). سفسر أيضا بـ 14/17.
ج- على مصدر الشيء مثل: (أبو المجد) . أفسس 1/17.
د- على الخلق.
هـ وعلى مبتدع فن ما أو عمل ما، أو مبتكر أسلوب خاص للحياة. (أب سساكني الخيسام) . تكوين 4/20

¹(1) تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/66

وعلى الشخص الذي تظهر فيه خاصيات الأبوة. (أبو اليتامى).
مزمو 68/5.
ز- على من يقوم بعمل المرشد والمشير والمهتم بأمر من الأمور.
(وهو قد جعلني أبا لفرعون). تكو 45/8.
ح- على رئيس محترم مكرم، ويطلق بخاصة على الأنبياء
والمتقدمين في السن والمقام وعلى المسيحيين الأولين.
يعتبر الله في الديانة المسيحية أبا، وأبوة الله تسير في اتجاهين:
الأول: أبوتـه للبشر بالخلق.
والثاني: أبوتـه للمؤمنين بالنعمة. اهـ. ملخصا.
قلت: فإذا كانت هذه معاني الأبوة في الكتاب المقدس لديهم، فما
الذي جعل أبوة الله للمسيح مختصة بأن تكون من نفس جوهر
الذات الإلهية - على حد زعمهم وسخافتهم؟ - وكيف يكون ذلك
وقد شاركه غيره من الأنبياء والصالحين في تلك الأبوة ولهم من
المعجزات أكثر مما للمسيح؟؟..⁽¹⁾

"اتصال أشعة بل تنزه الله تعالى عن كل ما يوهم النقص
القصور في حقه وهذا كما أنا لم نشترط في كونه تعالى عالما قلبا
ولا دماغا ولا في كونه قادرا بنية ولا آلة بل السمع والبصر ادراكا
أعنى صفتين متعلقتين بالمسموعات والمبصرات على ما يعرف
في موضعه فإذا تبين أنهما لا يرجعان إلى العلم فعدوهما أقنومين
زائدين على ما ذكرتم وهذا ما لا محيص عنه ولا جواب عليه
وأما قولك وكل اسم للذات إنما يؤدي معنى واحدا لنفى ضده
فكلام من لم يحنكه الإعتبار ولا عرف اصطلاح النظار وذلك أنك
أطلقت صفات الذات وصفات الأفعال على ما لم يطلقه عليه
النظار ولا أستعمله في نظره أحد من علماء الأمصار
ونحن نذكر اصطلاح النظار المعبرين في صفة النظر والأفكار في
إطلاق هذه الأسماء ليتبين للواقف على هذا الكتاب أنك لم تعرف
شيئا من **اصطلاحاتهم** ولاحظت على شيء من مفهوماتهم
قالوا إنما تطلق الأسماء بحسب المسميات والمسميات إما ذات أو
أمر زائد على الذات فالذي يدل من الأسماء على الذات هو الذي
يقال عليه اسم ذات مثال قولنا إنسان وملك ومن أسمائه تبارك
وتعال الله والحق وأما الذي يدل على أمر زائد على الذات فذلك
الأمر إما أن يكون نفى شيء عن الذات أو ثبوت شيء للذات

¹() تخجيل من حرف التوراة والإنجيل صالح الجعفري 1/243

فالذي يدل على نفي شيء عن الذات هو الذي يقال عليه اسم سلب مثال ذلك فقير وسالم ومن أسمائه تبارك وتعالى القدوس والسلام فإنها تدل على البراءة من العيوب وعلى نفيها وأما الذي يدل على ثبوت شيء للذات فذلك الثابت إما أن يقوم بالذات أو لا يقوم بها فالذي يقوم بالذات هو الذي يقال عليه اسم صفة ومثال ذلك عالم وقادر وسميع وبصير فإن هذه صفات زائدة على الذات وأما الزائد على الذات الذي لا يقوم بها فهو الذي يقال عليه اسم الفعل وقد يقال عليه اسم الإضافة مثل خالق ورازق وما أشبه ذلك فحصل من التقسيم أن الأسماء على أربعة أضرب أسماء ذات وأسماء صفات وأسماء سلوب وأسماء أفعال وقد يقال عليها. (1)

"وقوله: " كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم "، وقوله: " ان الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت يكتب الله بها سخطه إلى يوم القيامة "، وقوله: " لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلته منذ اليوم لوزنتهن سبحان الله عدد خلقه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله رضا نفسه سبحان الله مداد كلماته "، وإذا كان كل اسم أو فعل أو حرف يوجد في الكلام فإنه مقيد لا مطلق لم يجر أن يقال للفظ الحقيقة ما دل مع الإطلاق والتجـرد عن كـل قرينة تقارنـه.

فان قيل: أريد بعض القرائن دون بعض قيل له أذكر الفصل بين القرينة التي يكون معها حقيقة والقرينة التي يكون معها مجاز ولن تجد إلى ذلك سبيلا تقدر به على تقسيم صحيح معقول. ومما يدل على ذلك أن الناس اختلفوا في [العام] إذا خص هل يكون استعماله فيما بقى حقيقة أو مجازا وكذلك لفظ [الأمر] إذا أريد به الندب، هل يكون حقيقة أو مجازا وفي ذلك قولان لأكثر الطوائف: لأصحاب أحمد قولان، ولأصحاب الشافعي قولان، ولأصحاب مالك قولان.

ومن الناس من ظن أن هذا الخلاف يطرد في التخصيص المتصل كالصفة، والشرط والغاية والبدل، وجعل يحكى في ذلك أقوال من يفصل كما يوجد في كلام طائفة من المصنفين في أصول الفقه

1 (الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام شمس الدين القرطبي ص/74)

وهذا مما يعرف أن أحدا قاله فجعل اللفظ العام المقيد في الصفات والغايات والغايات والشروط مجازا؛ بل لما أطلق بعض المصنفين أن اللفظ العام إذا خص يصير مجازا ظن هذا الناقل أنه عنى التخصيص المتصل وأولئك لم يكن في **اصطلاحهم** عام مخصوص الا إذا خص.⁽¹⁾

- "فلـذا قـالوا بنفيها1.
- وهؤلاء لا يجعلون السمع طريقا إلى إثبات الصفات ولهم فيما لم يثبت وه طريقا أن:
- 1 منهم من نفاه.
- 2 ومنهم من توقف فيه فلم يحكم فيه بإثبات ولا نفي، ويقولون بأن العقل دل على ما أثبتناه ولم يدل على ما توقفنا فيه2.
- والصفات السبع التي يثبتها هؤلاء يسمونها صفات المعاني وضابطها في **اصطلاحهم** هي: ما دل على معنى وجودي قائم بالذات، ولم يقر هؤلاء إلا بسبعة منها هي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام. ونفوا ما عداها من صفات المعاني كالرأفة والرحمة والحلم3.
- وقد زاد بعضهم في عده للصفات فأوصلها إلى عشرين صفة وقسمها إلى أربعة أقسام:
- 1 صفات المعاني
- 2 الصفات المعنوية
- 3 الصفات السلبية
- 4 الصفات النفسية.

- 1 الماتريديّة دراسة وتقويم (ص239) —
- 2 شرح الأصفهانية ص9، مجموع الفتاوى (6/359) —
- 3 منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ص5) ..⁽²⁾
- "الضرب، كلفظ (الجسم) و (الحيز) و (الجهة) و (الجوهر) و (العرض)" 1. فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسماتها الذي ينفونه أمورا مما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه، ويقولون إن القرآن مخلوق، ولم يتكلم الله به، وينفون رؤيته لأن رؤيته على **اصطلاحهم** لا تكون إلا

1 (الإيمان لابن تيمية ابن تيمية ص/86)

2 (العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين 1/107)

لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منزله عن ذلك فلا تجوز رؤيته. وكذلك يقولون إن المتكلم لا يكون إلا جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلمًا. ويقولون: لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلمًا فوق العرش وأمثال ذلك "2. الموقف من هذا النوع: "إذا كانت هذه الألفاظ مجملة -كما ذكر- فالمخاطب لهم إما: 1 أن يفصل لهم ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت. وإن فسروها بخلاف ذلك ردت. 2 وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيًا وإثباتًا.

1 درء تعارض العقل والنقل (1/241) — .
2 درء تعارض العقل والنقل (1/228) .. " (1)
"ولكن يلاحظ أن الإنسان إذا امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى الجهل والانقضاء. وأن الإنسان إذا تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال **باصطلاحهم** أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي ينزى الله عنها. ولعل الراجح في المسألة أن الأمر يختلف باختلاف المصلحة. 1 فإن كان الخصم في مقام دعوة الناس إلى قوله وإلزام الناس بها أمكن أن يقال له: لا يجب على أحد أن يجيب داعيًا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قدر أن ذلك المعنى حق. وهذه الطريق تكون أصلح إذا لبس ملبس منهم على ولاة الأمور، وأدخلوه في بدعتهم، كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال: اتتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة.

1 (العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين 1/245)

وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا ردوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل، وهؤلاء المختلفون." (1)

"فصل فأما قولهم أن العقلاء متفقون على قولهم الروح والجسم والجسم وهذا يدل على تباينهما فالجواب أن يقال أن مسمى الجسم في اصطلاح المتفلسفة والمتكلمين أعم من مسماه في لغة العرب وعرف أهل العرف فإن الفلاسفة يطلقون الجسم على قابل الأبعاد الثلاثة خفيفا كان أو ثقيلا مرئيا كان أو غير مرئي فيسمون الهواء جسما والنار جسما والماء جسما وكذلك الدخان والبخار والكوكب ولا يعرف في لغة العرب تسمية شيء من ذلك جسما التة فهذه لغتهم وأشعارهم وهذه النقول عنهم في كتب اللغة قال الجوهري قال أبو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان قال الأصمعي الجسم والجسمان الجسد والجثمان الشخص وقد جسم الشيء أي عظم فهو عظيم جسيم وجسام بالضم

ونحن إذا سميناه النفس جسما فإنما هو **باصطلاحهم** وعرف خطابهم وإلا فليست جسما باعتبار وضع اللغة ومقصودنا بكونها جسما إثبات الصفات والأفعال والأحكام التي دل عليها الشرع والعقل والحس من الحركة والانتقال والصعود وبنزول ومباشرة النعيم والعذاب واللذة والألم وكونها تحبس وترسل وتقبط وتدخل وتخرج فلذلك أطلقنا عليها اسم الجسم تحقيقا لهذه المعاني وإن لم يطلق عليها أهل اللغة اسم الجسم فالكلام مع هذه الفرقة المبطللة في المعنى لا في اللفظ فقول أهل التخاطب الروح والجسم هو به هذا المعنى فصل وأما الشبهة الثانية فهي أقوى شبههم التي بها يصلون وعليها يعولون وهي مبطللة على أربعمائة مقدمات إحداها أن في الوجود ما لا يقبل القسمة بوجه من الوجوه الثانية أنه يمكن العلم به الثالث أنه أن العلم به غير منقسم الرابعة أنه يجب أن يكون محل للعلم به كذلك إذ لو كان جسما

1 () العرش للذهبي الذهبي، شمس الدين 1/246

لكل منقسط ما
وقد نازعهم في ذلك جمهور العقلاء وقالوا لم تقيموا دليلا على أن
في الوجود ما لا يقبل القسمة الحسبة ولا الوهمية وإنما بأيديكم
دعاء لا حقيقة لها وإنما أثبتموه من واجب الوجود وهو بناء على
أصلكم الباطل عند جميع العقلاء من أهل الملل وغيرهم من انكار
ماهية الرب. " (1)

"[صاحب الحس السليم والعقل المميز ليس بحاجة إلى طريقة
أهل الكلام] كل من له حس سليم وعقل يميز به، يحتاج في الاستدلال إلى
أوضاع أهل الكلام والجدل **واصطلاحهم** وطرقهم البتة، بل ربما
يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة،
فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو
القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به. ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد
الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلى الفناء الذي يشمر إليه غالب
الصوفية، وهو درب خطر، يفضي إلى الاتحاد. انظر إلى ما أنشد
شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول:
ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد
توحيد من ينطق عن نعته ... عارية أبطلها الواحد
توحيد إياه توحيد ... ونعت من ينعت لاجد. " (2)

"وقيل: متقاربان. فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك
الوحدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات،
والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته.
وهذا المعنى حق ولم يناع فيه أحد، ولكن في اللفظ نوع تكرير.
وللشيخ نظير هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخطب
والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع بالخطب أليق. و { ليس
كمثله شيء } [الشورى: 11] (الشورى: 11) . أكمل في التنزيه
من قوله: ليس في معناه أحد من البرية.

[تعالى ربنا عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات]
[ما لم يرد نفيه ولا إثباته من الصفات لا تطلق حتى ينظر في

1 (الروح ابن القيم ص/201)

2 (شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز 1/55)

مقصود قائله [قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات). ش: أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي: أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي. لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في **اصطلاحهم** فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي. ولهذا كان النفاة ينفون بها حقا وباطلا، ويذكرون عن مثبتيتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلا، مخالفا لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان. ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن.⁽¹⁾

"قادر، موصوف بجميع صفات الكمال، غير ممثل بشبيه ولا مثال، فقد أمكن الصدر الأول إدراك هذا من غير ممارسة، ولم يصمم أحد بالبله وجمود الفطنة ممن هو أذكى منك قلبا، وأرجح لبنا، وأصلب ديننا، وأتم يقيننا. وإن قلت: إن العقائد التي لا تدرك إلا بالممارسة، هي قول شيوخكم من (1) المعتزلة: إن الله تعالى لا يعلم من نفسه إلا ما يعلمونه، وإن الأجسام، والأعراض، والصفات غير مقدورة لله تعالى على الحقيقة، وإنما مقدوره شيء يدق تصويره، أو لا يتصور البتة، وقد سموه بالأحوال (2)، وذلك أن ذات الموجود عندكم غير مقدورة، وصفة الوجود كذلك، وكلاهما غير مقدورين عندهم، والمقدور عندهم أمر رابع، وهو يسمى حالا، وهو عندهم كون الذات على الصفة، وبإجماعهم أن (3) هذا الحال لا يسمى شيئا، فحصل من مجموع هذا أن الله عندهم لا يقدر على شيء، وهم يصرحون أن العالم كله لم يزل ولا يزال، وأنه ثابت فيما لم يزل، ولكنه غير موجود فيه، ويفرقون بمجرد **اصطلاحهم** بين الثبوت والوجود، وكل هذا حتى يتعلق علم الله تعالى بالأشياء في الغيب قبل حدوثها بأمور ثابتة محققة، فليتهم قنعوا في متعلق علم الله تعالى بمثل ما قنعوا به في متعلق قدرته من كونها لا تتعلق بشيء

1 (شرح الطحاوية ت الأرناؤوط ابن أبي العز 1/260)

42

(5) في " الرسالة التدمرية ": " سمع " ، وكذا مر في هذا الجزء ص 183.

(6) في (ش): س_____ مى نفي.

(7) " الرسالة التدمرية " 73 - _____ 75.

(8) تقدم في الجزء الرابع..⁽¹⁾

"بالحد. وقوله: {ليس كمثله شيء} [الشورى: 11] حد أيضا، إن أخذنا الكاف زائدة لغير الصفة، ومن تميز عن المحدود فهو محدود بكونه ليس عين هذا المحدود، فالإطلاق عن التقييد تقييد، والمطلق مقيد بالإطلاق لمن فهم، وإن جعلنا الكاف للصفة فقد حددناه، وإن أخذنا {ليس كمثله شيء} 1 على نفي المثل تحققنا 2 بالمفهوم وبالإخبار الصحيح أنه عين الأشياء والأشياء محدودة، وإن اختلفت حدودها فهو محدود بحد كل محدود، فما يحد شيء إلا وهو حد الحق، فهو الساري في مسمى المخلوقات والمبدعات، ولو لم يكن الأمر كذلك ما صح الوجود، فهو عين الوجود، فهو على كل [شيء] حفيظ، ولا يئوده حفظ شيء، فحفظه تعالى للأشياء كلها حفظه 3 لصورته، أن يكون الشيء غير صورته [24] ولا يصح إلا هذا فهو الشاهد من الشاهد، والمشهود من المشهود، فالعالم صورته، وهو روح العالم المدبر له، فهو الإنسان الكبير 4" هذا لفظه هنا، وتقدم في الفص آدمي: أن العالم يعبر عنه في **اصطلاحهم** بالإنسان الكبير، فراجعته تعرف صراحة كفر الخبيث؟ الكون هـ_____ ورب الص_____وفية: ثم قائم قال: "فقل في الكون ما شئت. إن شئت قلت: هو الخلق، وإن شئت [قلت] هو الحق، وإن شئت قلت: هو الحق الخلق، وإن شئت قلت: ش_____

1 سبق الرد على ما يلبس به الزنديق ويفتره هنا.

2 في الأصل: ل: تحقق_____ا.

3 في الأصل: ل: حف_____ظ.

4 ص 111 فصوص الحكم..⁽²⁾

"دعاهم إليها فأجابوا دعوته بالفعل لا بلبك أقول أنظر إلى هذا الإلحاد الذي هو من هذيان المجانين فإن

1 () العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ابن الوزير 5/70

2 () مصرع التصوف = تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد برهان الدين البقاعي 1/98

المغفرة في الآية إنما هي للذنوب كما تقدم قبلها من قوله {ليغفر لكم من ذنوبكم} لا لأجسادهم التي ستروها بثيابهم ولا للمعنى الذي أراده هذا الضال بناء على قاعدته الخبيثة أنه دعاهم ليستر عنهم كونهم صورة الحق لا لينكشف لهم ذلك على أنه يناقض ما قال بعد ذلك فقال نوح عليه السلام في حكمته لقومه {يرسل السماء عليكم مدراراً} وهي المعارف العقلية في المعاني والنظر الإعتباري {ويمددكم بأموال} أي بما يميل بكم إليه فإذا مال بكم إليه رأيتم صورتكم فيه إلى آخر

مذى أقول هذا من جملة الإلحاد الذي هو كهذيان المجانين وإلا فأين الأموال من الميل فإن الأول واوي والثاني يائي وغير ذلك أظهر في الهذيان

وكان القرآن نزل على **اصطلاحاتهم** الخبيثة ولم ينزل على الموضوعات العربية التي يفهمها القوم المبعوث إليهم وقال والأمر موقوف إلخ يقال له فلأي شيء تتكلف هذه التكلفات الباردة وتضيع زمانك بها في غير فائدة وقوله وفي نوح {ألا تتخذوا من دوني وكيلاً} خطأ.⁽¹⁾

"النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليه ولا الضالين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون) وقال طائفة من السلف من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود ومن انحرف من العباد ففيه شبه من النصارى ولهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيه شبه من اليهود حتى إن علماء اليهود يقرأون كتب شيوخ المعتزلة ويستحسنون طريقتهم وكذا شيوخ العباد ونحوهم فيه شبه من النصارى ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد وسائر أنواع الفساد في الاعتقاد والله رؤوف بالعباد وقد ذكر ابن المقرئ صاحب الإرشاد في متن الروضة أن من شك في تكفير اليهود والنصارى وطائفة ابن عربي كفر قال شارحه الشيخ زكريا أي الذين ظاهر كلامهم عند غيرهم الاتحاد وغيره وهو بحسب ما فهمه كبعضهم من ظاهر كلامهم والحق أنهم مسلمون أخيار وكلامهم جار على **اصطلاحهم** كسائر الصوفية وهو حقيقة عندهم في مرادهم وإن افتقر عند غيرهم

¹ (نعمة الذريعة في نصرة الشريعة إبراهيم الخليلي ص/46)

ممن لو اعتقد ظاهره كفر إلى تأويل لأن اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجاز في." (1)

"غيره فالمعتقد منهم معتقد لمعنى صحيح انتهى ولا يخفى أن **اصطلاحهم** على تقدير الوجود لهم مخالف لمصطلح الصوفية فإن منهم من كفره كما قدمناه عن الشيخ علاء الدين السمناني وغيره من الأكابر مع أن ابن عربي صرح بنفسه أن كلامه هذا ليس فيه تأويل ثم هل يجوز لمسلم أن يجعل مصطلحا مخالفا للقواعد العربية التي نزل بها القرآن ووقع بها السنة فتنقلب الحقيقة اللغوية المطابقة للقواعد الشرعية معاني مجازية والاصطلاحات المحدثه حقيقة عرفية هل لمسلم أن يقول صدق فرعون في قوله أنا ربكم الأعلى فإن المراد بالرب هنا الملك وهو كان سلطان سلاطينهم وكذا قوله رسل الله الله أعلم مبتدأ وخبر مع أن هذا الكلام ليس على مقتضى اصطلاح لهم في هذا المقام بل إلحاد وزندقة فيما قصده من المرام ثم قوله وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة عارفون بالله منهم ابن عطاء الله والشيخ." (2)

"افتتحوا كتابته في الإمام الكبير بالتسمية، والحمدلة تلوها، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأمصار، سواء في ذلك من يقول بأن البسملة آية، ومن لا يقول ذلك، فكان أولى.

[القـديم والبقـاء من صفاته تعالى]
(القديم) نعت لله، وهو اسم من أسمائه، وتقدم في الرحمن أنه ونحوه من أسماء الله - تعالى - وإن جرى مجرى الأعلام، فهو وصف يراد به الثناء، فأسماءه - تعالى - أسماء ونعوت. والقديم هو الذي لم يسبق وجوده عدم، فإنه - سبحانه وتعالى - متصف بالقدم، وهي صفة سلبية في **اصطلاحهم**، والصفات السلبية ما مدلولها عدم أمر لا يليق به - تعالى، فقدمه - تعالى - ذاتي واجب له - تعالى، غير مسبوق بعدم، إذ هو - تعالى - لا ابتداء لوجوده. واعلم أن القدم إما ذاتي كقدم الواجب، وإما زماني كقدم زمان الهجرة بالنسبة لليوم، ومنه {حتى عاد كالعرجون القديم} [يس: 39]، ومنه القدم الإضافي كقدم الأب بالنسبة لابن.

1 (الرد على القائلين بوحدة الوجود الملا على الفاري ص/64)

2 (الرد على القائلين بوحدة الوجود الملا على الفاري ص/65)

(فائدة): القديم أخص من الأزلي ; لأن القديم موجود لا ابتداء لوجوده، والأزلي ما لا ابتداء له وجوديا كان أو عدميا، فكل قديم أزلي ولا عكس..⁽¹⁾

"الموتى والاستغاثة بهم، وسيأتي لهذا مزيد بسط. وأما قوله: (وليس بكفر ولا محذور فيه، ولو لم يكن مندوبا لما أرشد عثمان بن حنيف إليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم). فصرح هذا الكلام من المعترض أن ما ذكره الشيخ من دعاء الموتى والغائبين وجعلهم وسائط بين الله وبين خلقه لا محذور فيه، وليس بشرك، وأنه مندوب، فنعوذ بالله من الضلال بعد الهدى، والكفر بعد الإيمان، إن لم يكن هذا هو الشرك الأكبر فليس في الأرض شرك، بل هذا (1) دين الصابئة والمشركين، ممن (2) أعرض عن الرسل، ولم يؤمن بآيات ربه وأقوالهم وأوضاعهم **واصطلاحاتهم** في عبادة هذه الوسائط ودعائها، وجعل البيوت والسدنة والهيكل لها معروف مشهور لا يخفى. قال تعالى عن خليله إبراهيم: {ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكنا به عالمين - إذ قال لأبيه وقومه ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون - قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين - قال لقد كنتم أنتم وأبائكم في ضلال مبين - قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين - قال بل ربكم رب السماوات والأرض الذي فطرهن} [الأنبياء: 51 - 56] [الأنبياء: 51-66] (3) ونحو ذلك من الآيات الدالة على أن النزاع والخصومة بين الرسل وقومهم إنما هي في عبادة الله، وترك عبادة ما سواه. وأما توحيد الربوبية فأكثر الأمم قد أقرت به لله وحده.

- (1) في (ق) : "هـ" _____ و".
(2) في بقية النسبة النسخ: "فمن".
(3) في (المطبوعة) سياق الآيات كاملة حتى قوله تعالى: "أفلا تعقلون"..⁽²⁾

"يراد به المؤبد، لا يدل على التلازم، وإنما قالوه لتخصيص العموم المستفاد من الحصر؛ لقوله (1) تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء} [النساء: 48] [النساء /

1 (لوامع الأنوار البهية السفاريني 1/38)

2 (مصباح الطلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام عبد اللطيف آل الشيخ 2/298)

فخصوه بالصلي المؤبد إشارة إلى أنه عام مخصوص، أو عام أريد به الخصوص هذا على تأويلهم "الأشقى" بمعنى الشقي، وإن أبقينا الصيغة على أصلها فلا يحتاج لما تقدم، ويكون الصلي نوع خاص من العذاب لا بمعنى الدخول، فتأمل. واستدل به بالآية الأخرى دليل على جهله بمعاني التنزيل، فإن في هذه الآية مقالا لأهل العلم، وبحثا في الاستثناء الذي في هذه الآية وهو قوله: {إلا ما شاء ربك} [هود: 108] [هود / 108]. لا يدرى أمثال هـ. وأما قوله: (فهذا من استثناء الحصر). فهذه عبارة جاهل **باصطلاحهم**، والصواب أن يقال: من حصر المسـ. تشنى.

وأما قوله: (فمتى يوجد في هذه الأمة من يكون قاصدا لتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم، موليا عن الإيمان به، مختارا لذلك من عوامهم فضلا عن علمائهم؟). فجوابه: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر عن هذه الأمة أنها تتبع سنن من كان قبلها، وتأخذ مأخذ القرون شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حذو النعل بالنعل، وحذو القذة بالقذة، فأنتم أعلم أم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى

(1) في (ق) : (كقوله) .. " (1)

"أنه إذا وجد الاختلاف بين العبارتين أو أكثر فلا تكون الصادقة إلا واحدة والباقية إما أن تكون تحريفا قصديا أو سهو الكاتب لكن تميز الصحيحة عن غيرها عسير غالبا فإن بقي شك ما فيطلق على الكل اختلاف العبارة وإذا علم صراحة أن الكاتب كتب ههنا كذبا فيقال أنه غلط الكاتب انتهى فظهر أن ويربوس ريدنك أو اختلاف العبارة بحسب **اصطلاحهم** عبارة عن العبارة المشكوكة التي لا يجزم فيما أنها صادقة أو كاذبة ووجد في كتبهم المقدسة ثلاثون ألفا من هذه الاختلافات ولذلك قال باركر مستهزئا عليهم ما قال كما عرفت في القول الثالث من أقوال المخالفين فإذا علمت معنى اختلاف العبارة بحسب **اصطلاحهم**

1 (مصباح الطلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام عبد اللطيف آل الشيخ 3/579)

أقول قال محققهم المذكور في المجلد الثاني المسطور لبيان وقوعه في كتبهم المقدسة هـ
لوقوعه أسـ باب أربعة السـ
بب الأول غفلة الكاتب وسهوه ويتصور على وجوه الأول إن الذي كان يلقي العبارة على الكاتب ألقى ما ألقى أو الكاتب لم يفهم فكتب مـ كتب الثاني أن الحروف العبرانية اليونانية كانت متشابهة فكتب أحدهما بدل الآخر والثالث أن الكاتب ظن الأعراب خطأ أو الخط الذي كان يكتب عليه جزء الحرف أو ما فهم أصل المطلب فأصلح العبارة وغلط.⁽¹⁾

"ولا يتميز منه جانب عن جانب بل الجوهر الفرد يمكن وجوده وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده وقالوا لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة أو علم أو حياة أو قدرة أو سمع أو بصر لم يكن واحدا وكان مركبا مؤلفا فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو صفات الرب بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف فتولد من بين هذه التسمية الصحيحة للمعنى الباطل جحد حقائق أسماء الرب وصفاته بل وجحد ماهيته وذاته وتكذيب رسله ونشأ من نشأ على اصطلاحهم مع إعراضه عن استفادة الهدى والحق من الوحي فلم يعرف سوى الباطل الذي اصطلحوا عليه فجعلوه أصلا لدينه فلما رأى ما جاءت به الرسل بعارضه قال إذا تعارض العقل والنقل قـ دم العقل انتهى كلامه قوله بل نفس آدم عندهم عين المحال أي أن نوع الانسان لم يزل ولا يزال فلا بداية له ولا نهاية فلم يوجد آدم فضلا عن أن يكون النوع الانساني نسـ لا له قوله والشرك عندهم ثبوت الذات والأوصاف الخ أي أنهم يقولون إذا أثبتنا ذاتا وصفات ووجودا لزم التركيب فلهذا نفينا اثنين بالبرهان فيبقى الوجود فقط فوجود الرب عندهم وجود مطلق كما تقدم ذلك في كلام الناظم والله أعلم.⁽²⁾

1 (1) المناظرة التقريرية بين الشيخ رحمت الله الهندي والقسيس بفندر رحمت الله الهندي ص/157

2 (2) توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم أحمد بن عيسى 2/204

"العصر فإنهم ذئاب، عليهم من جلود الشياه ثياب، كما نسمع عن شيخ مبتدعة الرفاعية في دار السلطنة، فإنه قد فاق على إبليس في مكره وحيله، وخبثه وزندقته، وكما نسمع عن شيخ القادرية في بغداد ممن ينتسب إلى الكيلاني، ويرشدون الناس، وعندهم خاتم كبير يهتمون به ما يعطونه لمن يسلك عليهم، مكتوب لا إله إلا الله (عبد القادر شي لله) وقد كفروا بذلك كما ذكره فقهاء السادة الحنفية، ففي منظومة ابن وهبان: بدرويش درويشان كفر بعضهم ... كذا قول شي لله بعض يكفر والنقيب وأولاده وسائر أفراد عائلتهم هم أعظم الناس بلاء على الأمة، ليست معصية في الدنيا إلا وقد استباحوها، وكبيرهم النقيب بل الذيب، هو بريد الشر على العراق، وهم أرفاض زنادقة، يسبون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم علناً، ويشربون الخمر، ويتعاطون كل منكر، وعسى الله يعين على أفراد كتاب نبسط فيه أحوال هؤلاء الزنادقة وتحذير المسلمين منهم، هؤلاء شيوخ صوفية عصـرنا والأمـر للـهـ. وابن حجر إن عظم أمثال هؤلاء الفجرة فهو لا شك من أعداء الله، وإن أحسن الاعتقاد فيمن تبع منهم الشريعة الغراء فكل المسلمين والعلماء العاملين كذلك، فلا مزية له على غيره، وقد ذكر في كتابه (التعرف في الأصلين والتصوف) ما يوافق ما ذكرناه، حيث قال: وطريق أبي القاسم الجنيد سيد الطائفة طريق مقوم، لأنه خال من البدع، دأب على التسليم والتفويض، والتبري من النفس والتوحيد بالحق، وما وقع في كتب جمع من متأخري الصوفية- كابن عربي وأتباعه بحق وهم الأقلون- يجب تجنب ظواهره الموهمة لما لا يحل اعتقاده، بل لما هو كفر في كثير منها، كما وقع ذلك في "فصوص الحكم" و"الفتوحات المكية" وغيرهما، لكنهم جارون على **اصطلاحهم** سترأ له عن دعاة الباطل، وإلا فهم على الحق المبرأ عن وصمة الحلول والاتحاد وغيرهما من الوصمات التي نسبها إليهم من لم يحط بحقيقة أحوالهم، أو التي يعتقدها عن حقيقة طريقهم فنسبها إليهم زعماً أنه متأس بهم، حاشاهم الله من ذلك.."⁽¹⁾

"وقوله: السابع النهي عن التوسل إلى الله تعالى بالرسول، وبغيره من الأولياء والصالحين. فأقول: نعم، كانوا ينهون عن التوسل بالرسول، وبغيره من الأولياء

¹() غاية الأمان في الرد على النبهاني الألوسي، محمود شكري 2/322

والصالحين بعد مماتهم، وفي حال غيبتهم، إذا كان التوسل على ما يعرف في لغة الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين. وأما في حال حياتهم بهذا العرف فلا ينهون عنه ولا ينكرونه. وأما على عرف غلاة عباد القبور **واصطلاحهم** الحادث فهم ينهون عنه ويكفرون من دعا أهل القبور، واستغاث بهم والتجأ إليهم بعد قيام الحجة عليهم. وقوله: الثامن تحريم زيارة قبور الأنبياء والصالحين. فأقول: وهذا أيضا من الكذب على الوهابيين، فإنه يجوز عندهم زيارة القبور على الوجه الشرعي. وأما شد الرجال إليها فيمنعون من ذلك، وينكرونه لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد" 1 الحديث.

1 أخرجه البخاري في صحيحه -كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة- 3/63، ومسلم في كتاب الحج من صحيحه 2/1014-1015 كلاهما من طريق الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا.. به. وفي لفظ لمسلم: "تشد الرجال إلى ثلاثة مساجد". وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الحميد بن جعفر أن عمران بن أبي أنس حدثه أن سلمان الأغر حدثه أنه سمع أبا هريرة يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد" (1)

"مجدوا الله فهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسى كبيرا بالبناء الأعلى الذي سبق لنا ... س وسوى فوق السماء سريرا شرجعا ما يناله بصر الع ... ين ترى دونه الملائك صورا وقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه حين قال: شهدت بأن وعد الله حق ... وأن النار مثوى الكافرينا وأن العرش فوق الماء طاف ... وفوق العرش رب العالمينا 1 وإذا كان العرب يعرفون بفطرتهم أن الله فوق السماء، ولا كانوا يعرفون ما أحدثه هؤلاء من لفظ الجسم على **اصطلاحهم** الحادث الملعون، واختلافهم في ذلك، كان تفرعا باطلا على تأصيل باطل مخترع، فكان 2 من المعلوم

1 ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب 3/900-902 ط البجاوي، وقال: (قصته مشهورة روينها من وجوه صحاح) ، وأسنده الذهبي

1 (الضيء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/212)

في السير 237-1/238 وقال في العلو ص: 42 وجوهه مرسله.
2 في ط الرياض: "وكان" (1)

"أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويزيدهم من فضله: {وقال ربكم ادعوني أستجب لكم} [غافر: 60]. وهؤلاء دعوه بعبادته، وفعل ما أمر به من العمل الصالح، وسؤاله والتضرع إليه.

فمن جعل دعاء الأولياء والصالحين سببا لنيل المقصود، كأن يطلب من الولي أو الصالح يدعوا الله له، لكونه مطيعا لله، محبا له، فيشفع له عند الله، بدعاء الله له، فهذا حق، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتوسلون إلى الله سبحانه برسوله، فيدعوا الله لهم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، فاسقنا"، فاستسقوا به، كما كانوا يستسقون بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته، وهو أنهم يتوسلون بدعائه وشفاعته لهم، فيدعوا لهم، ويدعون معه، كالإمام والمأمومين، من غير أن يكونوا يقسمون على الله بمخلوق، كما ليس لهم أن يقسم بعضهم على بعض بمخلوق.

فإذا تحققت ذلك، فاعلم أن التوسل في عرف أهل هذا الزمان **واصطلاحهم** هو دعاء الأنبياء والأولياء والصالحين، وصرف خالص حق الله تعالى لهم بجميع أنواع العبادات، من الدعاء والخوف والرجاء والذبح والنذر والالتجاء إليهم، والاستغاثة بهم، والاستعانة. (2)

"من قوله: "إشارة إلى أن نبوته كانت 1 موجودة في أول خلق الزمان في عالم الغيب دون عالم الشهادة إلى آخره". فهو من جنس الرموز والإشارات والاعتبار الذي سلكه المتصوفة من أهل السلوك؛ ومن جنس ما يذكره صاحب "الفصوص" في "الفتوحات"؛ ومن نمط ما يذكره أبو حامد الغزالي من الألفاظ المبتدعة المأخوذة عن الفلاسفة؛ كلفظ عالم الغيب والملكوت؛ وعالم الشهادة وغير ذلك من الألفاظ التي لا تذكر في شيء من الأحاديث؛ وإنما أصل هذه الألفاظ من وضع الفلاسفة **واصطلاحاتهم**؛ فيعبر هؤلاء بهذه العبارات المأخوذة عن

1 (الضيء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/416)

2 (الضيء الشارق في رد شبهات الماذق المارق سليمان بن سحمان ص/455)

الفلاسفة؛ ويجعلون مراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من الآيات والأحاديث على ما أرادوا من معاني هذه الألفاظ المخترعة التي تخالف كتاب الله وسنة رسوله. ومن المعلوم بالضرورة من دين الإسلام؛ ومما جاء عن سيد الأنام؛ أنه ليس قبل خلق السماوات والأرض خلق من بني آدم أرواحاً؛ ولا غيرها يسمى عالم الغيب؛ ولا يوجد ذلك في كلام أئمة الإسلام؛ وهذا بناء من هؤلاء على أن الأرواح مخلوقة قبل خلق السماوات والأرض؛ وعليه وضع الوضاعون تفرع خلق جميع المخلوقات جزءاً بعد جزء من نور محمد صلى الله عليه وسلم والذي ذكره أهل العلم من الأحاديث إنما هو

1 في طبعة الرياض "كانك" (1)

"تغن عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقذوني إني إذا لفي ضلال مبين" {يس: آيات 23-24}. وحكى عن أهل النار أنهم يقولون لألّهم التي عبدوها من دون الله: {تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين} [الشعراء: آيات 97، 98] ومعلوم أنهم ما سووهم بالله في الخلق والتدبير والتأثير وإنما كانت التسوية في الحب والخضوع والتعظيم والدعاء ونحو ذلك من العبادات. وقال رحمه الله: فجنس هؤلاء المشركين وأمثالهم ممن يعبد الأولياء والصالحين نحكم بأنهم مشركون ونرى كفرهم إذا قامت عليهم الحجة الرسالية، وما عدا هذا من الذنوب التي دونه في الرتبة والمفسدة لا يكفر بها، ولا نحكم على أحد من أهل القبلة الذين باينوا لعباد الأوثان والأصنام والقبور بكفر بمجرد ذنب ارتكبوه، وعظيم جرم اجتراحه، انتهى. فما استدل به الوهابي على امتناع التوسل بالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام على عرف أهل هذا الزمان ولغتهم **واصطلاحهم** في معنى التوسل هو مقتضى هذه الآيات، فأما التوسل الذي هو بلغة الصحابة والتابعين فهو التوسل بدعائهم وذلك في حياتهم، وأما بعد وفاتهم فهو من البدع المكروهة المذمومة المحرمة والله سبحانه وتعالى أعلم.. (2)

1 (1) الصواعق المرسلّة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية سليمان بن سحمان ص/57

2 (2) الصواعق المرسلّة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية سليمان بن سحمان ص/126

"فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه ويقولون إن القرآن مخلوق لم يتكلم الله به، وينفون بها رؤيته لا رؤيته¹ على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون والله منزّه عن ذلك فلا تجوز رؤيته، ولذلك يقولون: المتكلم إلا جسما متحيزا والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلمًا، ويقولون لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا والله سبحانه وتعالى ليس بجسم متحيز فلا يكون فوق العرش، وأمثال ذلك إلى آخر كلامه وهو في صفحة ثلاث وثلاثين ومائتين ومائة. والمقصود أن قول أهل البدع في الواحد أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزأ قول مبتدع لم يقل به أحد من سلف الأمة وأئمتها بل هو من كلام من ينتسب إلى أهل السنة والجماعة من المتكلمين وغيرهم. وأما قول الشارح في الأحد أنه أحد لا من عدد، فهو كلام لا طائل تحته ولا يفيد شيئا من المعاني بل الذي ينبغي أن يقال ما قاله فيه شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه حيث قال: {قل هو الله أحد الله الصمد} فأدخل اللام في الصمد ولم يدخلها في أحد لأنه ليس في الموجودات ما يسمى أحدا في الإثبات مفردا غير مضاف بخلاف النفي وما في معناه كالشرط والاستفهام فإنه يقال هل عندك أحد إلا أكرمته وإنما أسستعمل

1 كذا في أصل هذا الكتاب وفي العقل والنقل المطبوع، وهذا التعبير يقتضي إثبات رؤيته والكلام في نفيها والتعبير الصحيح هو: لأن الرؤية على اصطلاحهم الخ، فلعله حصل تحريف في النسخة المطبوعة فسرى إلى ما هنا.⁽¹⁾

"ولا إرادة، ولا كلام، ولا وجه، ولا يدين، وليس فيه معنيان يتميز أحدهما عن الآخر البتة، قالوا لأنه لو كان كذلك لكان مركبا، وكان جسما مؤلفا، ولم يكن واحدا من كل وجه، فجعلوه 1 من جنس الجوهر الفرد الذي لا يحس، ولا يرى، ولا يتميز منه جانب عن جانب، بل جوهر فرد يمكن وجوده، وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده، فلما اصطلحوا على هذا المعنى في التوحيد، وسمعوا قوله: {والهكم إله واحد} [البقرة: 163]، وقوله: {وما من إله إلا إله واحد} نزلوا لفظ القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي، وقالوا: - لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة أو

1 (تنبيه ذوي الأبواب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة سليمان بن سحمان ص/30)

علم أو حياة أو قدرة أو سمع أو بصر لم يكن واحداً، وكان مركباً مؤلفاً، فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد، وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو 2 صفات الرب بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف، فتولد من بين هذه التسمية الصحيحة للمعنى الباطل جحد حقائق أسماء الرب وصفاته، بل 3 وجحد ماهيته وذاته، وتكذيب رسله، ونشأ من نشأ على **اصطلاحهم**، مع إعراضه عن استفادة الهدى والحق من الوحي، فلم يعرف سوى الباطل الذي اصطالحوا عليه، فجعلوا أصل دينهم 4 فلما رأى أن ما جاء به

1 في الأصل: - "وجعلوه" وما أثبتته من "مختصر الصواعق المرسلة" 1/169.
 2 في الأصل: - "وهي" وما أثبتته من الصدر السابق.
 3 سقطت: - "بل" من الأصل وما أثبتته من الصدر السابق 1/170.
 4 في "مختصر الصواعق المرسلة": - أصلاً لدينه..⁽¹⁾
 "ومنهم من أثبت الجهل لله في الأزل كزرارة بن أعين (1)

والأحولين (2) وسليمان الجعفري (3) ومحمد بن مسلم (4)

وغـ _____ يرهم.
 (ومنهم) فاسد المذهب كابن مهران (5) وابن بكير (6) وجماعة
 أخرى _____
 (ومنهم) الوضاع كجعفر القزاز (7) وابن عياش (8) - .
 (ومنهم) الكذاب كمحمد بن عيسى. (9)

(ومنهم) الضعفاء وهم كثـ _____ يرون
 (ومنهم) المجاهيل وهم أكثر كابن عمار وابن سكره
 (ومنهم) المستور حاله كالبلقيسي وقاسم الخراز وابن فرقد
 وغـ _____ يرهم، وهـ _____ رواة أصـ _____ ح كتبهم.

وقد اعترف الطوسي بنفي وجوب العمل بكثير من أحاديثهم التي
 صـ _____ رحوا بصـ _____ حتها (10)

1 () إقامة الحجة والدليل وإيضاح المحجة والسبيل سليمان بن سحمان ص/54

، والكليني يروي عن ابن عياش وهو كذاب. والطوسي يروي عن يدعي الرواية عن إمام مع أن غيره يكذبه كابن مسكان فإنه يدعي الرواية عن الصادق وقد كذبه غيره، ويروي عن ابن المعلم وهو يروي عن ابن مابويه الكذوب (11) صاحب الرقعة المزورة ويروي عن المرتضى أيضا، وقد طلبا العلم معا وقرأ على شيخهما محمد بن النعمان وهو أكذب من

(1) هو زرارة بن أعين الشيباني الكوفي، وعندما نرجع إلى كتب الرجال عند الشيعة أنفسهم نجد أن الأقوال فيه متضاربة، فترتفع به إلى عنان السماء حيناً وتخسف به إلى مهاوي الردى حيناً آخر. قال الخوئي معجم رجال الحديث للخوئي (7/230) : ((إن الروايات الدامنة لزرارة ثلاث طوائف هي: 1- ما دلت على شك زرارة في إمامه الكاظم 2- الروايات الدالة أن زرارة قد صدر منه ما ينافي إيمانه. 3- ما ورد فيها قسح لزرارة من الإمام)). بل إن الكشي (2/237) روى ما يدل على الوقاحة وقلة الأدب حيث قال زرارة: ((فلما خرجت ضرطت في لحيته -يعني لحية جعفر الصادق رحمه الله - وقلت: لا يفلح أبدا)). وقد وصمه الإمام الصادق بالكذب ولعنه ثلاثا، وقال: ((لا يموت زرارة إلا تائها)) ، وقال: ((زرارة شر من اليهود والنصارى ومن قال أن مع الله ثالث ثلاثة)). وانظر: معجم رجال الحديث للخوئي ج 4/198، ج 8/248، رجال الكشي ص 227، — 229. ولما وجد الخوئي وغيره هذه الروايات التي تدور بين طعن الأئمة الصريح في زرارة وطعن زرارة فيهم، ووجد أنه لا مناص من تصحيح هذه الروايات وجدوا أن أمثل ما يحمل عليه ذلك هو (التقية)

وهذا الحمل لا يستقيم بتاتا إلا على القول بأن الإمام المعصوم كان يستعمل التقية - ويظهر خلاف ما يبطن - حتى مع خاصة أصحابه؛ فهل كان الإمام يخاف كل هذا الخوف إلى هذا الحد فيستعمل التقية مع شيعته - المزعومين - كأبي الصباح، ومسمع بن كروين، وزباد بن أبي الحلال، وعمار الساباطي الذي قال إنه سمع الصادق يقول عن زرارة إن الله يجعل عمله {هباء منثورا}؟! انظر: رجال الكشي 2 / 224 - 225، 227 - 228، 234 - 236، 238.

(2) الذين لقبوا بـ (الأحول) ليسوا اثنان فقط، بل لقب مجموعة كبيرة من رجالهم بلقب (الأحول) كما في تنقيح المقال، انظر على سبيل المثال: (الأرقام: 1884 ـ 1903 ـ 5659 ـ 5661 ـ 5670)، ومنهم محمد بن علي بن النعمان الملقب عند الشيعة الاثنا عشرية بـ (مؤمن الطاق) وقد تقدم ذكره.

(3) هو سليمان بن جعفر بن إبراهيم الجعفري، انظر في ترجمته: اختيار معرفة الرجال 474 ـ 900، رجال النجاشي 130، رجال الطوسي 351 ـ 377، الخلاصة 77، رجال ابن داود 105، مجمع الرجال 158: _____ 3.

(4) محمد بن مسلم بن رباح الطائفي، روى الكشي في رجاله ص 151 ثلاث روايات عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه قال: ((زرارة ومحمد بن مسلم ليسا بشيء من ولايتي))، وقال: ((هلك المتريسون في أديانهم منهم زرارة، وبريد، ومحمد بن مسلم وإسماعيل!)) وقال محقق كتاب رجال الكشي أحمد الحسيني: إن (الظاهر أن الصحيح "المستريون" أي الذين يشكون في دينهم)، وروى وأنه - أعني جعفر الصادق رحمه الله - قال: ((لعن الله محمد بن مسلم، كان يقول: أن الله لا يعلم الشيء _____ حتى يكفون)).

وذكر النجاشي في كتابه الرجال (163): ((أن محمدا سأل الباقر عن ثلاثين ألف حديث، وسأل الصادق عن ستة عشر ألف حديث)) أي ما مجموعه: 46000 حديث! والعجيب أن مثيري الفتن الطائفية من مبغضي الصحابة رضي الله عنهم يطعنون بعد هذا في إكثار أبي هريرة للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن أقصى ما قيل: إنه روى (5374) حديثا في مسند بقي بن مخلد وهو مفقود، وأكبر مسند يعرفه الناس اليوم هو مسند الإمام أحمد وأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ عددها فيه: (3848) حديثا فيها المكرر والصحيح والضعيف والمرفوع والموقوف وما شارك فيه غيره، وغير ذلك، فتأمل كيف يرى أولئك القوم القذاة - وهي ليست بقذاة - في أعين الناس ولا يبصرون الجذع في أعينهم، واللهم المسرعة _____ تعان!

(5) محمد بن عبد الله بن مهران أبو جعفر الكرخي، غال كذاب فاسد المذهب والحديث. انظر: رجال النجاشي ص 350، رجال الكشي _____ ص 612، رجال الحلي ص 251.

(6) عبد الله بن بكير بن أعين بن سنسن أبو علي الشيباني، روى عن أبي عبد الله، كثير الرواية ولم يوثقه أحد من أصحاب كتب الرجال المعتمدة عند الشيعة، بل قيل فيه: (فطحي)، (كذب على الإمام). انظر: رجال الخوئي 11/130، 11/132، الاستبصار ص 56، رجال الكشي ص 411، وقال ابن المطهر الحلي: (أنا أعتمد على روايته وإن كان مذهبه فاسدا). انظر هامش كتاب - منتهى المطلب لابن المطهر - ر الحلي 1/204.

(7) لم أقف فيمن لقب بـ (القزاز) على من اسمه جعفر وهم عدة منهم: أبو الربيع القزاز، وأحمد بن حسين القزاز، وأبو الحسن منصور القزاز وغـيرهم. وقد قال محقق كتاب " صب العذاب " للأوسي رحمه الله الشيخ عبد الله بن بو شعيب في حاشية (4) ص 138: ((لعل المؤلف قد أخطأ النقل؛ لأنه ذكره في مختصر التحفة (69) بلقب الأودي، وهو الذي وقفت عليه في رجالهم ... وجعفر الأودي رجلان عندهم ... وكلاهما مترجم في التنقيح (1 / - 213) رقم (1757) و (1761)، ورجـال الحلي ص 33.

(8) أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش، قال الحلي: ((رأيت شيوخنا يضعفونه فلم أرو عنه وتجنبته)). رجال الحلي ص 204.

(9) محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، جاء في رجال النجاشي: ذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنه قال: ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه.

وقال الكشي مشككا فيه: إنه أصغر من أن يروي عن ابن محبوب، وقال: (يونس ضعيف)، وقال الطوسي في الفهرس: ضعيف استثناه أبو جعفر ابن بابويه من رجال نوار الحكمة وقال: لا أروي ما يختص بروايته، وقيل: أنه كان يذهب مذهب الغلاة. أقول: وهو كغيره ممن اضطربت فيهم أقوال الإمامية. وانظر: جامع الرواة.

(10) وهذا يعود لعدة أمور أهمها التقية، فقد عمد الطوسي إلى صرف العمل بعدد كبير من الروايات تحت ذريعة التقية وقد نقل أقوال علماء الشيعة في هذه المسألة الشيخ فيصل نور في بحث له بعنوان " التقية.. والوجه الآخر " وهو كتاب قيم، فليراجع.

ولكن الأعجب -ربما - هو ما نص عليه العلامة الأصولي المجدد - عند الاثنا عشرية - الشيخ الوحيد البهبهاني من أن الضعيف المنجبر يفتوى أو غيره أقوى من الصحيح ، ويرجح عليه، وبين أن استناد أشياخ الإمامية على الضعاف أضعاف استنادهم على الصحاح! وأن معظم أحاديث الفقه من الأحاديث الضعيفة! بل إن الشيخ البهبهاني بالغ في التشنيع نقلا عن بعض العلماء المحققين على من أقتصر على الصحيح لوحده، بل وحتى عند تعارض الأحاديث لا يصح ترجيح الصحيح لأنه بديهي البطلان! انظر: الفائدة (31) من الفوائد الحائرية للأستاذ الأكبر الأصولي المجدد الوحيد البهبهاني ص 487 - 489.

وسأنقل للقارئ الكريم كلام الحر العاملي ولكن قبل ذلك أنبه إلى أنني لم أنقل كلام الحر العاملي لمجرد كونه إخباريا، وإنما العبرة بمضمون ما أورده في كلامه وهل صدق فيه أم كذب؟ يقول الحر العاملي: ((إن طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة - يعني أهل السنة -، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة **واصطلاحهم**، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلامهم الشيخ حسن وغيره، وقد أمرنا الأئمة عليهم السلام باجتناّب طريقة العامة وقد تقدم بعض ما يدل على ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها.

أن الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئه جميع الطائفة المحققة في زمن الأئمة عليهم السلام، وفي زمن الغيبة كما ذكره المحقق في أصوله حيث قال: أفرط قوم في العمل بخبر الواحد إلى أن قال: واقتصر بعض عن هذا الإفراط فقالوا: كل سليم السند يعمل به، وما علم أن الكاذب قد يصدق ولم يتفطن أن ذلك طعن في علماء الشيعة، وقدح في المذهب إذ لا مصنف إلا وهو يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل انتهى ونحوه كلام الشيخ وغيره في عدة مواضع)).

قد يتساءل بعض القراء حول مقصود الحر العاملي بعبارة الاصطلاح الجديد؟! إنه تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف، الذي تجدد في زمن العلامة، وشيخه أحمد بن طاووس. وبناء عليه يكون الأميني في رده على كلام الآكوسي حول العمل بأحاديث الكتب الأربعة لم يأت بطائل في قوله: ((ويشهد لذلك

تنويعهم الأخبار على أقسام أربعة: الصحيح، الحسن، الموثق، الضعيف)) . اهـ

وقال الحلبي في امل الأمل مترجماً زين الدين بن علي الملقب بـ (الشهيد الثاني) : ((وهو أول من صنف من الامامية في دراية الحديث، لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة - كما ذكره ولده وغـيره)) .

ثم ذكر ما تقدم نقله حول صحة الكتب الأربعة يقول الحر العاملي: ((التاسع: ما تقدم من شهادة الشيخ، والصدوق، والكليني، وغيرهم من علمائنا بصحة هذه الكتب والأحاديث، وبكونها منقولة من الأصول والكتب المعتمدة ونحن نقطع قطعاً لا شك في أنهم لم يكذبوا، وانعقاد الإجماع على ذلك إلى زمان العلامة)) . والشاهد هنا: هو نقله الإجماع على أن الشيعة كانوا يرون صحة جميع مـسـالـح في الكتب الأربعة. ثم ينقل إلزاماً آخر لمخالفه فيقول: ((لو لم يجز لنا قبول شهادتهم - يعني أصحاب الكتب - في صحة أحاديث كتبهم وثبوتها ونقلها من الأصول الصحيحة والكتب المعتمدة وقيام القرائن على ثبوتها، لما جاز لنا قبول شهادتهم في مدح الرواة وتوثيقهم، فلا يبقى حديث صحيح ولا حسن ولا موثق، بل يبقى جميع أحاديث كتب الشيعة ضعيفة، واللازم باطل فكذا الملزوم، والملازمة ظاهرة، وكذا بطلان اللازم)) .

وقد تقدمت في أول الحاشية الإشارة إلى قول الأصولي الوحيد البهبهاني وفيه دليل على أنه لا اعتبار لمصطلحات الحديث التي يستخدمها أبناء الطائفة الاثني عشرية؛ إذ ما فائدة التصحيح والتضعيف إذا كان الخبر الضعيف حجة؟! وكلامه مصور في الملحق () في آخر الكتاب، والله أعلم. (11) الصدوق لقب يشتهر به رجلان عند الشيعة الاثنا عشرية وهما: الصدوق الأول: وهو علي بن الحسين ابن بابويه. والصدوق الثاني: وهو ابن الأول واسمه محمد بن علي بن الحسين وهو المراد بلقب الصدوق عند الإطلاق..⁽¹⁾

"ومن يثق" هذا الشرط جوابه: "وكله" الآتي. "بودعة" قال في النهاية: هو شيء أبيض يجلب من البحر، يعلق في حلوق الصبيان وغيرهم. وإنما نهي عنها لأنهم كانوا يعلقونها

1 () رسائل السنة والشيعة لرشيد رضا محمد رشيد رضا 1/59

مخافة العين 1.
"أو ناب" كما يفعله كثير من العامة، يأخذون ناب الضبع ويلقونه
من العين. "أو حلقة" وكثيرا ما يعلقونها من العين، وسيأتي في
الحديث أنهم يعلقونها من الواهنة وهو مرض العضد.
"أو أعين الذئب" وكثيرا ما يعلقونها يزعمون أن الجن تفر منها،
ومنهم من يقول: إنه إذا وقع بصر الذئب على جني لا يستطيع أن
يفر منه حتى يأخذه؛ ولهذا يعلقون عينه إذا مات على الصبيان
ونحوهم.

"أو خيط" وكثيرا ما يعلقونه على المحموم ويعقدونه فيه عقدا بحسب **اصطلاحاتهم**, وأكثرهم يقرأ عليه سورة: {ألم نشرح لك صدرك} [الانشراح: 1] إلى آخرها, ويعقد عند كل كاف منها عقدة, فيجتمع في الخيط تسع عقد بعدد الكافات, ثم يربطونه بيد المحموم أو عنقه.

"أو عضو من النسور" كالعظم ونحوه, يجعلونها خرزا ويعلقونها على الصبيان يزعمون أنها تدفع العين.

"أو وتر" وكانوا في الجاهلية إذا عتق وتر القوس أخذوه وعلقوه - يزعمون عن العين - على الصبيان والدواب.

"أو تربة القبور" وما أكثر من يستشفى بها لا شفاهم الله, واستعمالهم لها على أنواع: فمنهم من يأخذها ويمسح بها جلده, ومنهم من يتمرغ على القبر تمرغ الدابة, ومنهم من يغتسل بها مع الماء, ومنهم من يشربها وغير ذلك. وهذا كله ناشئ عن اعتقادهم في صاحب ذلك القبر أنه ينفع ويضر حتى عدوا ذلك الاعتقاد فيه إلى تربته, فزعموا أن فيها شفاء وبركة لدفنه فيها, حتى إن منهم من يعتقده في تراب بقعة لم يمدفن فيها.

ذلك الولي بزعمه, بل قيل له: إن جنازته قد وضعت في ذلك المكان. وهذا وغيره من تلاعب الشيطان بأهل هذه

1 النهاية في غريب الحديث والأثر "5/ 168" (1)

"فيه ويفسد بخروجها منه، وهي النسمة التي يموت الإنسان بخروجها من جسده وأنها لها حقيقة، وأنها تنفخ وتقبض وتصعد وتهبط، وأنها بعد مفارقتها الجسد إما أن تنعم أو تعذب، وإما أن تفتح لها أبواب السماء حتى ينتهي بها إلى الله أو تغلق دونها

١ () معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكيم 2/498

فيذهب بها إلى سجين والعياذ بالله، كما قدمنا ذلك ولله الحمد، وأنها تجمع في الصور وتطير بنفخ إسرافيل إذا أمره الله فتطير كل روح إلى جسدها الذي كانت تعمّره في الدنيا حتى تدخله وتدب فيه دبيب السم في اللدغ حتى يقوم بشراً سوياً وأنها بعد خروجها من الجسد تكلم وتتكلم وتسال وتجيب وتخبر كما ثبت ذلك بنصوص الكتاب والسنة، وأما كيفية الروح وكنهها فليس لبشر العلم به ولا الاطلاع عليه ولهذا لما سألت اليهود النبي -صلي الله عليه وسلم- عنه أنزل الله تعالى جوابهم {قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً} [الإسراء: 85]ـ 1 وقوله رحمه الله تعالى: ولأجل ذلك لم يقر الجهم ما... الأرواح خارجة من الأبدان ولكنها... من بعض أعراض به... إلخ يعني أن مذهب الجهم في الروح هو مذهب الفلاسفة الحائرين، أن الروح ليست شيئاً يقوم بنفسه بل عرض والعرض في **اصطلاحهم** هو ما لا يستقل ولا يستقر، فمنزلة الروح عندهم من الجسد كمنزلة السمع من السامع والبصر من المبصر، يذهب بذهابه، بل قد يذهب البصر والسمع والذات التي يقوم بها موجودة، فجحدوا أن لكون النفس التي هي الروح شيئاً قائماً بنفسه وأنه ينفخ في الجنين في بطن أمه بعد الأربعين الثالثة وأن {الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى إلى أجل مسمى} [الزمر: 42] وجحدوا كونها شيئاً يساق وينزع عند الموت، ويعرج بها إلى الله عز وجل فيفتح لها أبواب السماء إن كانت محسنة أو تغلق دونها إن

1 رواه البخاري 1/223 في العلم باب قول الله تعالى {وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً} وفي مواطن عدة. ومسلم 4/2152 ح 2794 في صفات المنافقين باب سؤال اليهود عن الروح، من حديث ابن مسعود.. " (1)

"إليه، وتابع له، بخلاف القديم، والله تعالى له الأسماء الحسنى، لكن لما كان القديم عند أهل الكلام عبارة عما لم يزل، أو عما لم يسبقه وجود غيره، وأهل الاصطلاح تجوز مخاطبتهم **باصطلاحاتهم** عبر به المؤلف عن الأول وقيده بقوله: "أزلي" لأن القديم قد يطلق على المتقدم على غيره وأن كان حادثاً، فهذا

1 (معارج القبول بشرح سلم الوصول حافظ بن أحمد حكيم 2/795)

السر في التقييد بالأزلية، فالأزلي منسوب إلى الأزل، والأزلية هي الأولية: وقول المؤلف "فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلا عن الوجود أو الوجود أو الوجود أو القسود أو القسود" يعني أن القرامطة ونحوهم من الجهمية المحضة السالبين النقيضين عن الله قد شبهوا الله بالمتنوعات فضلا عن الوصف بالوجوب، أو الوصف بالوجود، أو الوصف بالقدر، فهذه أوصاف لله، والقرامطة بتشبيههم إياه بالمتنوع قد جعلوه في غاية البعد عن الاتصاف بهذه الأوصاف..⁽¹⁾

"لأن الله سبحانه ليس داخلا في شيء من مخلوقاته. وقوله "فإن أردت الأول" يعني إذا أردت بالجهة ما وراء العالم. وقوله "وإن أردت الثاني" يعني إذا أردت بالجهة شيئا من المخلوقات. أما لفظ المتحيز فهو في اللغة اسم لما يتحيز إلى غيره يقال هذا لابد أن يحيط به حيز وجودي ولا بد أن ينتقل من حيز إلى حيز. قال تعالى: {ومن يؤلمهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة} ومعلوم أن الخالق جل جلاله لا يحيط به شيء من مخلوقاته فلا يكون متحيزا بهذا المعنى اللغوي وأما أهل الكلام **فاصطلاحهم** في المتحيز أعم من هذا، فيجعلون كل جسم متحيزا والجسم عندهم ما يشار إليه، فتكون السموات والأرض وما بينها على **اصطلاحهم** متحيزا وإن لم يسم ذلك في اللغة. والحيز تارة يريدون به معنى موجودا وتارة يريدون به معنى معدوما. فمن تكلم **باصطلاحهم** وقال إن الله متحيز بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطيء، فهو سبحانه بائن من خلقه، وإذا كان الخالق يائنا عن المخلوق امتنع أن يكون متحيزا بهذا الاعتبار وأن أراد بالحيز معنى عديما فالأمر العدمي لا شيء، وهو سبحانه بائن من خلقه، فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزا وقال: يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزا فهذا معنا باطل، لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه بل يجب أن يعلم أن العالم العلوي والسفلي بالنسبة إلى الخالق تعالى في غاية الصفر كما قال تعالى: {وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون}.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

¹() التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 1/43

قال: "يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟" .." (1)

"والمخالف: والدليل على جواز مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** قوله صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد: بن سعيد بن العاص: وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة "هذا سناء" والسناء الحسن في لغتهم، لأنها كانت من أهل هذه اللغة. وكذلك يترجم القرآن في لغتهم، لأنها كانت من أهل هذه اللغة. وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم ويترجمه بالعربية.

كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقراً ويكتب له ذلك حيث لم يأتهم اليهود عليه. وكثير ممن قد تعود عبارة معينة إن لم يخاطب بها لم يفهم صحة القول. وأكثر الخائضين في الكلام والفلسفة من هذا القبيل: يرى أحدهم تذكر له المعاني الصحيحة بالنصوص الشرعية فلا يقبلها: لظنهم أن في عبارتهم من المعاني ما ليس في ذلك. فإذا أخذ المعنى الذي دل عليه الشرع واستعمل بلغتهم وبين بطلان قولهم المناقض للمعنى الشرعي خضعوا لذلك وأذعنوا، كالتركي، والرمي والفارسي، الذي تخاطبه بالقرآن العربي وتفسيره، فلا يفهم حتى تترجم له شيئاً بلغته، فيعظم سروره وفرحه ويقبل الحق ويرجع عن باطله.. (2)

"الخاتمة

نسأل الله له حسنها

مدارك العلوم في العيان (1) ... محصورة في الحد والبرهان (2)

(1) مدارك: جمع مدرك الشيء أحاط به؛ ومراده: المدرك بالعقول، جمع عقل؛ وهو لغة: المنع؛ واصطلاحاً: ما يحصل به التمييز بين المعلومات، وهو صفة، وهو الذي يسمى عرضاً، وهو قائم بالنفس التي تعقل، متعلق بالقلب، وله اتصال بالدماغ، في العيان، أي: المشاهدة.

(2) أي: مدارك العلوم محصورة في شيئين لا ثالث لهما،

1 () التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 1/141

2 () التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية فالح بن مهدي آل مهدي 1/144

ومقصورة عليهما في الحد، يأتي الكلام عليه؛ والبرهان، وهو: الحجة والدليل، وهما الكتاب والسنة؛ وقال المصنف: والبرهان عند أهل الميزان، قياس مؤلف من مقدمات يقينية، لإنتاج يقينيات. اهـ. وإذا كان القياس لا يفيد العلم، إلا بواسطة قضية كلية بإجماعهم، وأمتنع أن يكون فيما ذكروه، من صورة القياس، ومادته، حصول علم

يقيني. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد علم بإجماعهم وبالعقل: أن القياس المنطقي لا يفيد إلا بواسطة قضية كلية، والقضايا التي هي عند مواد البرهان وأصوله، ليس فيها قضية كلية للأمور الموجودة، وليس فيها ما تعلم به القضية الكلية إلا العقل المجرد، الذي يعقل المقدرات الذهنية، وإذا لم يكن في أصوله برهانهم علم بقضية عامة، للأمور الموجودة، لم يكن في قياسهم علم؛ ولذلك تناقضت أقيستهم في المطالب الإلهية، ولم يصلوا بها إلى يقين؛ وغلبت عليهم الحيرة، لما يرونه من فساد أدلتهم. وصورة القياس المذكورة، فطرية لا تحتاج إلى تعلم، وإن كان فيه صحيح ففيه ما هو باطل، والحق الذي فيه من تطويل الكلام، وتكثيره بلا فائدة، وسوء التعبير وغير ذلك؛ والنافع منه فطري لا يحتاج إليهم فيه، وما يحتاج إليهم فيه ليس فيه منفعة إلا معرفة

اصطلاحهم.

ولا شك أن من حسن الظن بالمنطق والكلام وأهله، إن لم يكن له مادة من دين وعقل، يستفيد بها الحق الذي ينتفع به، وإلا أفسدوا عليه دينه وعقله؛ ومن نور الله بصيرته، علم الفرق بين الطريقة العقلية السمعية الشرعية الإيمانية، والطريقة القياسية المنطقية الكلامية..⁽¹⁾

وبعد " د "

فلو درس المسلمون حياة الصحابة وعرفهم **واصطلاحاتهم** بل ولغتهم ثم حاولوا أن يطبقوا حياتهم على حياة أولئك السادة لساعدهم ذلك على تصور هذه المعاني التي ساءت فيها مفاهيمهم وأخذوا يخلطون عملاً صالحاً وآخر سيئاً ويتخبطون في عباداتهم وجميع أعمالهم لأن القوم قد باشروا الوحي وأخذوا الإسلام غضا طرباً عن صاحب الرسالة محمد عليه الصلاة والسلام. ولا يخالطنا أدنى شك في أن الصحابة فهموا هذا الدين فهماً لا

1 (حاشية الدرة المصية في عقد الفرقة المرضية عبد الرحمن بن قاسم ص/142)

جماعة من النحاة منهم ابن "هان" وغيره على الأصوليين قولهم "الذات"، وقالوا: لا مدخل للألف واللام هنا كما لا يقال "الذو" في "ذو" وهذا إنكار صحيح، والاعتذار عنهم أن لفظة الذات في **اصطلاحهم** قد صارت عبارة عن نفس الشيء وحقيقته وعينه، فلما استعملوها استعمال النفس والحقيقة عرفوها باللام وجردوها، ومن هنا غلطهم السهيلي. فإن الاستعمال، والتجريد أمر اصطلاحي لا لغوي، فإن العرب لا تكاد تقول رأيت الشيء لعينه ونفسه، وإنما يقولون ذلك لما هو منسوب ومن جهته. وهذا كجنب الشيء. إذا قالوا: هذا في جنب الله لا يريدون إلا فيما ينسب إليه من سبيله ومرضاته وطاعته لا يريدون غير هذا البتة. فلما اصطلاح المتكلمون على إطلاق الذات على النفس والحقيقة، ظن من ظن أن هذا هو المراد من قوله عليه الصلاة والسلام: "ثلاث كذبات في ذات الله" وقول خبيب رضي الله عنه: " (1)

"مناقشة الأشاعرة بالأدلة العقلية: ومن وصل إلى هذا المستوى من الإعراض، قلما تجدي معه المناقشة، فلنترك المعتزلة إذا لنعود لمناقشة الأشاعرة لقربهم من الصواب نوعا ما، وعلى الرغم مما نقوله، ويقولونه غيرنا من أن الأشاعرة يعدون من المثبتة، أو من الصفاتية، لإثباتهم كثيرا من الصفات الذاتية التي يسمونها - في **اصطلاحهم** - صفات المعاني وغيرها. على الرغم من هذا النوع من الإثبات، فإنهم وافقوا المعتزلة في تأويل الصفات الخبرية¹، ذاتية أو فعلية فبذلك وقعوا في تناقض لم يقع فيه أحد لا من المثبتة ولا من النفاة، لأنهم فرقوا بين ما جمع الله في كتابه، أو فيما أوحاه إلى رسوله عليه الصلاة والسلام، فتراهم يثبتون السمع والبصر مثلا، ولا يخطر ببالهم شيء من لوازم سمع وبصر المخلوقين، بل يزعمون أنهم يثبتون هذه الصفات على ما يليق بالله، فما هو المانع العقلي إذا من إثبات الوجه، واليدين، وغيرهما مما أوجبوا التأويل فيه من الصفات على ما يليق بالله؟! فما المانع أن نثبت لله وجهها يليق به، واستواء يليق به دون التفات إلى لوازم وجه المخلوق، ومجيء المخلوق، واستوائه؟! وما الذي يمنعهم أن يثبتوا جميع الصفات الثابتة بالأدلة النقلية دون أن يفرقوا بينها؟! في ضوء قوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} ، والآية جمعت بين التنزيه والإثبات كما

1 (الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/72)

تري ومعها آيات أخرى كثيرة في هذا المعنى، هل لعدم الثقة في كلام الله، وكلام رسوله مع الثقة الكاملة فيما يقوله الشيوخ!!؟ فادعوا وجوب تأويل قوله تعالى: {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} ، وقوله تعالى: {وبقي وجهه ربك}

1 تأويلا يفضي إلى نفي الصفة بحيث لا يثبت إلا لازم الصفة - كقولهم: المراد بالرحمة الإنعام مثلا، والإنعام ليس هو الصفة، وإنما هو لازم الصفة، وهكذا في جميع الصفات الخيرية والفعلية..⁽¹⁾ "محذور فيه، فحرف النقل عنه. وبعضهم قد لا يريدون بلفظة التوسل الاستغاثة بالأموات القبورية، فحرفوا **اصطلاحهم** وأرادوا من التوسل الاستغاثة بالأموات. قلت:

الحاصل أن هذه الأقوال والحكايات تطرقت إليها عدة احتمالات أخرجتها عن حيز الاستدلال، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال؛ فلا يصح للقبورية أن يستدلوا بتلك الأقوال التي نقلوها عن بعض من ينتمي إلى العلم والصالح والزهد - على جواز الاستغاثة بغير الله والالتجاء إلى القبور وأصحابها بوجه من الوجوه، ولله الحمد. الجواب العاشر: أن علماء الحنفية صرحوا بأن كثيرا ممن ينتمون إلى العلم والفضل والصالح والزهد، قد وقعوا في الشرك بالله، والاستغاثة بالأموات، وارتكبوا الأفعال والأقوال الشركية، وكانوا يدعون الناس إلى الشرك والاستغاثة بالأموات، بأفعالهم وأقوالهم الشركية، وهؤلاء القبورية إنما ارتكبوا الأفعال الشركية، وقالوا تلك الأقوال القبورية - لأجل عادة العوام التي جروا عليها، لا لأجل أن لهم دليلا شرعيا على ذلك، ولكن لما كان خطوهم عن حسن قصد ونية صالحة، ونبهوا على.⁽²⁾

"إنما هو التوسل بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى، أو التوسل بالأعمال الصالحة، أو التوسل إلى الله تعالى بدعاء شخص حي حاضر، بأن يطلب منه الدعاء والشفاعة، ثم هذا الحي الحاضر يدعو الله تعالى ويتضرع إليه ويشفع عنده بالدعاء. هذا هو التوسل الشرعي الاصطلاحي المسنون المعروف في لغة

1 () الصفات الإلهية في إرکتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه محمد أمان الجامي ص/220

2 () جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية شمس الدين الأفغاني 3/1252

القرآن واصطلاحه، ولغة السنة واصطلاحها، ولغة الصحابة والتابعين **واصل اصطلاحهم.**

فكل ما هو مخالف لهذا التوسل الشرعي المصطلح عليه في الكتاب والسنة واصطلاح السلف الصالح من الصحابة والتابعين - فهو دائر بين أن يكون إشراكا بالله تعالى - إذا كان من باب الاستغاثة بالغائبين والأموات - وبين أن يكون بدعة ضلالة مكروها محرما، منكرا في القول وزورا؛ وذريعة إلى الإشراك بالله تعالى. فلفظ ((التوسل)) فيه إجمال واشتراك بحسب اصطلاح الصحابة ولغة القرآن والسنة، وبحسب اصطلاح القبورية. فهو في اصطلاح القرآن والسنة، والصحابة والتابعين، وأئمة السنة شيء. وفي اصطلاح القبورية المستغيثين بالأموات شيء آخر. وما بين هذين الشيئين من البعد كما بين السماء والأرض، وكما بين التوحيد والشرك، وكما بين الإسلام والكفر. ولكن القبورية عمدوا إلى نصوص التوسل الحق المسنون المصطلح عليه في الكتاب والسنة واصطلاح السلف الصالح - فاستدلوا بها علي. (1)

"فالجواب: أنه لو أمكن ووقع، لزم أن يختل نظام العالم. ثم إن **اصطلاحهما** لا يكون إلا لخوف كل واحد منهما من الآخر، وحينئذ لا تصلح الربوبية ولوحد منهما، لعجزه عن مقاومة الآخر. ثم قال تعالى: {سبحان الله عما يصفون}، أي: تنزيها لله عز وجل عما يصفه به الملحدون المشركون الذي يقولون في الله سبحانه مما لا يليق به. {عالم الغيب والشهادة}: الغيب: ما غاب عن الناس، والشهادة: ما شهد به الناس. {فتعالى عما يشركون}: {فتعالى}، يعني: ترفع وتقدس. {عما يشركون}: عن الأصنام التي جعلوها آلهة مع الله تعالى. وفي هاتين الآيتين من صفات النفي: تنزه الله تعالى عن اتخاذ الولد الذي وصفه به الكافرون، وعن الشريك له في الألوهية الذي أشرك به المشركون. وهذا النفي لكمال غناه وكمال ربوبيته وإلهيته. ونستفيد منهما من الناحية المسلكية: أن الإيمان بذلك يحمل الإنسان على الإخلاص لله عز وجل.

1 () جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية شمس الدين الأفغاني 3/1486

الآية الحادية عشرة: قوله: { فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم. }
(١)

"الشرح:

* قوله: "فالدرجة الأولى: الإيمان بأن الله علم ما الخلق عاملون": ولم يذكر المؤلف أن الله علم ما يفعله هو؛ لأن هذه المسألة ليس فيها خلاف، إنما ذكر ما فيه الخلاف، وهو: هل الله يعلم ما الخلق عاملون أو لا يعلمه إلا بعد وقوعه منهم؟ ومذهب السلف والأئمة أن الله تعالى عالم بذلك.

* قوله: "بعلمه القديم": القديم في **اصطلاحهم** هو الذي لا أول لا ابتدائه؛ أي أنه لم يزل فيما مضى من الأزمنة التي لا نهاية لها عالما بما يعمل الخلق؛ بخلاف القديم في اللغة؛ فقد يراد به ما كان قديما نسبيا؛ كما في قوله تعالى: {حتى عاد كالعرجون القديم} [يس: 39]، ومعلوم أن عرجون النخلة ليس بقديم أزلي، بل قديم بالنسبة لمسا بعده.

* فالله تعالى موصوف بأنه عالم بما الخلق عاملون بعلمه القديم الأزلي، الذي لا نهاية لأوله، عالم جل وعلا بأن هذا الإنسان سيعمل كذا في يوم كذا في مكان كذا بعلمه القديم الأولي؛ فيجب أن نؤمن بذلك:

* ودليل ذلك من الكتاب والسنة والعقل:

- أما الكتاب؛ فما أكثر الآيات التي فيها العموم في علم الله؛ مثل: {والله بكل شيء عليم} [البقرة: 280]، {إن الله كان بكل شيء عليما} [النساء: 32]، {ربنا وسعت كل شيء}.⁽²⁾

الرابع: أن يشتق من هذه الأسماء أسماء للأصنام؛ كتسمية اللات من الإله أو من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، حتى يلقوا عليها شيئاً من الألوهية؛ ليبرروا ما هم عليه. واعلم أن التعبير بنفي التمثيل أحسن من التعبير بنفي التشبيه؛ لوجوه ثلاثة:

1. أنه هو الذي نفاه الله في القرآن؛ فقال: {ليس كمثله شيء

1 () شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ابن عثيمين 1/367

٢ (١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين ابن عثيمين 2/194

وهو السميع البصير { 1.
 2. أنه ما من شيئين موجودين إلا وبينهما تشابه من بعض الوجوه،
 واشتركا في المعنى من بعض الوجوه.
 فمثلا: الخالق والمخلوق اشتركا في معنى الوجود، لكن وجود هذا
 يخصه ووجود هذا يخصه، وكذلك العلم والسمع والبصر ونحوها
 اشترك فيها الخالق والمخلوق في أصل المعنى، ويتميز كل واحد
 منهما بمما يختص به.
 3. أن الناس اختلفوا في معنى التشبيه حتى جعل بعضهم إثبات
 الصفات تشبيها، فيكون معنى بلا تشبيه؛ أي: بلا إثبات صفات على
أصل طلائعهم.

قوله تعالى: {سيجزون ما كانوا يعملون} 2 لم يقل سيجزون
 العقاب إشارة إلى أن الجزاء من جنس العمل، وهذا وعيد، وهو
 كقوله تعالى: {سنفرغ لكم أيها الثقلان} 3 وليس المعنى أن الله
 عز وجل مشغول الآن، وسيخلفه الفراغ فيما بعد.
 قوله: (يعملون) : العمل يطلق على القول والفعل، قال تعالى:

1 سورة الشورى آية: 11.
 2 سورة الأعراف آية: 180.
 3 سورة الرحمن آية: 31..⁽¹⁾

"فصل: في الفناء وأقسامه
 * الفناء لغة: الزوال. قال الله تعالى: {كل من عليها فان، ويبقى
 وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن: 26 - 27].
 * والفناء في الاصطلاح ثلاثية أقسام:
 الأول: ديني شرعي: وهو الفناء عن إرادة السوء، أي: عن إرادة ما
 سوى الله عز وجل بحيث يفنى بالإخلاص لله عن الشرك،
 وبشريعته عن البدعة، وبطاعته عن معصيته، وبالتوكل عليه عن
 التعلق بغيره، وبمراد ربه عن مراد نفسه ... إلى غير ذلك مما
 يشتمل به من مرضاة الله عما سواه.
 - وحقيقته: انشغال العبد بما يقربه إلى الله عز وجل عما لا يقربه
 إليه وإن سمي فناء في **أصل طلائعهم.**
 - وهذا فناء شرعي به جاءت الرسل، ونزلت الكتب، وبه قيام الدين
 والدنيا وصلاح الآخرة والدنيا.

1 (القول المفيد على كتاب التوحيد ابن عثيمين 2/318)

قال الله تعالى: {ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا} [الإسراء: 19]. وقال: {من عمل صالحا من ذكر أو أنثى} (1)

"أحدكم: إني صمت رمضان كله وقمته). فلا أدري أكره التزكية، أو قال: لابد من نومة أو رقدة؟ رواه أبو داود والنسائي بأسانيد حسنة أو صحيحة اهـ.

الصوفية: (1)

لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيقات عظيمة مسهبة في الرد على الصوفية وكشفهم، وفيها تحقيق فائق في ألقابهم، وألفاظ، وأدعية لهم، منكورة غير مشروعة، وهي منتشرة في مواضع من (الفتاوى) وغيرها. وهذا بيان طرف منها ليقف الناظر عليها ويتطلب الرد عليها في محله من الفتاوى. وهي:

1. الصوفية، وأن النسبة إليها حادثة لا تشرع. 36 / 176 - 178.
2. الفقرة: في اصطلاحهم. 36 / 77 - 178.
3. أنت للشيخ فلان، وهو شيخك في الدنيا والآخرة، بدعة. 36 / 180.

4. إن الله يرضى لرضى المشايخ ويغضب لغضبهم. 36 / 180.
5. الحيرة، وأن مدحها مسلك الملاحدة. 36 / 189 - 190.
6. 7. الفناء والاصطلاح في المحبة، وبطلانه في اصطلاح الصوفية 36 / 190 - 191.

8. 9. 10. رؤوس الأحزاب، الزعماء، سكرة، ونحوها من ألقابهم وألقاب مجالسهم، وهي منكورة مردودة 36 / 196.
11. السماع، وقولهم: السماع شبكة يصاد بها العوام، وإنكاره (36 / 200) في ألفاظ أخرى تراها في محلها من هذا الكتاب. فائدة: في ((طبقات الشافعية)) للسبكي 5 / 140، قال: (قال ابن الصلاح: ورأيت - يعني لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي المتوفى سنة (429 هـ) - كتابا في

(1) (الصوفية: فهرس الفتاوى 36 / 176 - 213، 176، 177،

1 (تقريب التدمرية ابن عثيمين ص/123)

180، 189، 196، 205 = 206، ومضي في حرف التاء: التصوف.
السير للذهبي 11/ 431 - 432..⁽¹⁾

"توحيد الصوفية يفضي إلى الفناء والاتحاد
قال المؤلف رحمه الله: [فهذا توحيد خاصة الخاصة الذي من رغب
عنه فهو من أسفه السفهاء، قال تعالى: {ومن يرغب عن ملة
إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في
الآخرة لمن الصالحين} * إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب
العالمين] البقرة: 130-131] — .

وكل من له حس سليم وعقل يميز به، لا يحتاج في الاستدلال إلى
أوضاع أهل الكلام والجدل **واصطلاحهم** وطرقهم البتة، بل ربما
يقع بسببها في شكوك وشبه يحصل له بها الحيرة والضلال والريبة،
فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو
القلب السليم الذي لا يفلح إلا من أتى الله به.
ولا شك أن النوع الثاني والثالث من التوحيد الذي ادعوا أنه توحيد
الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلى الفناء الذي يشمر إليه غالب
الصوفية، وهو درب خطر يفضي إلى الاتحاد، انظر إلى ما أنشد
شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول
شعرا: ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد توحيد من
ينطق عن نعتة عارية أبطلها الواحد توحيد إياه توحيد ونعت من
ينعته لاحد وإن كان قائله رحمه الله لم يرد به الاتحاد، لكن ذكر
لفظا مجملا محتملا جذبه به الاتحادي إليه، وأقسم بالله جهد أيمانه
أنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق،
مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوبا منا لنبه الشارع عليه،
ودعا الناس إليه وبينه، فإن على الرسول البلاغ المبين، فأين قال
الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة
الخاصة؟! أو ما يقرب من هذا المعنى، أو أشار إليه؟⁽²⁾ ..

"المخاطب لا يفهم معاني الألفاظ إلا بعد معرفة عينها أو ما
يناسبها

قال رحمه الله: [واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها
باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينها قدر
مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم

1 (1) معجم المناهي اللفظية بكر أبو زيد ص/343

2 (2) شرح الطحاوية لابن جرير ابن جرير 7/5

المخاطبين بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يعلم البيان واللغة، ينطق له باللفظ المفرد ويشار له إلى معناه إن كان مشهودا بالإحساس الظاهر أو الباطن؛ فيقال له: لبن خبز أم أب سماء أرض شمس قمر ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر وأول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بكتاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل. معلوم أن هذه المسميات لا تفهم إلا بعد التفهيم، فلو قدم إنسان أعجمي إلى هذه البلاد، ولا يعرف ما نتكلم به، احتاج إلى مدة وزمان حتى يعرف المسميات، فيسمع كلمة (رجل)، ولا يدري ما تدل عليه حتى يقال له: هذا هو الرجل، ويسمع كلمة (كرسي) ولا يدري ما هو حتى يقال: هذا هو الكرسي، يسمع كلمة (مسجد) ولا يدري ما هو حتى يقال له: هذا هو المسجد، وهذا هو السقف، وهذا هو الفراش، وهذا هو العمود، وهذه هي الألواح، فيأخذها بالتدريج، كالصبي عندما يلحن كلمة كلمة، فيقال له مثلاً: هذا هو الأب، وهذه هي الأم، وهذا هو الخبز، فإذا سمع كلمة الخبز فقد لا يفهم حتى يشار إليه، وهذا هو اللبن، وهذا هو اللحم، فيأخذها بالتدريج. فمعلوم أن هذه الأسماء لا بد أن تفهم بالتدريج، والله تعالى علم آدم الأسماء كلها كما ورد في الحديث، اسم الإنسان، وأسماء الحيوانات والدواب والأدوات، والكواكب، والحشرات، والنباتات. هذا التعليم لا شك أنه لقنه تلقينا، قيل له: هذا اسمه كذا، هذا اسمه كذا، فكذلك هذه الكلمات التي نتكلم بها في هذه اللغة، وكذلك الأعاجم، لا نعرف **اصطلاحاتهم** حتى يسموها لنا، فتؤخذ بالتعلم وبالتدريج، فإذا كان معلوماً أن هذه المسميات لها معان، فكلمة (الجب) قد لا نستطيع أن نعبر عن معناها ولكن فهمت باصطلاحنا، والأعاجم لا يدرون ما معناها، حتى يشار لهم. الله تعالى أثبت المحبة فنحن نفهمها ونقول: إن معناها كذا {فإن الله يحب المتقين} [آل عمران: 76] {إن الله يحب المحسنين} [البقرة: 195] ونحو ذلك، وكلمة العجب أثبتها الله بقوله: {وإن تعجب فعجب قولهم} [الرعد: 5] فنحن نفهمها بلغتنا، ونترجمها باللغات الأخرى، ونعرف مدلولها ومعناها، وكذا كلمة الغضب،

وكلمة الرضا، وكلمة البغض، وكلمة الرحمة، وما أشبه ذلك. هذه كلمات تدل على صفات، فلا بد أن العرب الذين نزلت عليهم يفهمون مدلولها، وإذا كان مدلولها واضحا عندهم، عرف بذلك أنها مفهومة المعاني، وأنها دالة على صفات، وأن الذين قرئت عليهم فهموا مدلولها.

فهؤلاء الذين أنكروها يقال لهم: أنكرتم شيئا مفهوما معقولا في عقولكم وفي عقول من قبلكم، فأنكرتم الحس والعقل والشرع، فيعرف بذلك أن الألفاظ التي تأولوها أو أنكروها، أو قالوا إنها ذهنية، أو إنها مشتركة اشتراكا لفظيا، أو إنها مجاز، أو ما أشبه ذلك، لا حجة لهم في ذلك، وذلك كتأويلهم للرحمة وللغضب وللرضا، لليد وللعلو وللنزول وللاستواء وما أشبه ذلك، مع أنها كلمات مفهومة عند الذين نطقوا بها، ومعلوم معناها عندهم كما يعرفون مسمى الخبز ومسمى اللبن ومسمى اللحم وما أشبه ذلك، فيعرفون هذه ويعرفون هذه، فما الذي جعلكم تتأولون الصفات وتتكلمون فيها، ولا تؤولون كلمة الخبز وكلمة اللحم وكلمة التمر وما أشبه ذلك، فالذين تكلموا بهذا يفهمونه كالذين تكلموا بهذا.

فهذا يبين أن تأويلاتهم بعيدة عن العقل والفطرة..⁽¹⁾

"مثال التركيب وبعده
وسبق من أمثلة ما تكلم به المتكلمون كلامهم في التركيب وفي العرض وفي الجوهر وفي الحيز وفي الجهة وفي الأبعاد وفي الأعضاء ونحو ذلك، فيقولون: إن الله منزّه عن التركيب، ومنزّه عن الجسم، وعن الجوهر، وعن العرض، وعن البعض، وعن الجهة، وعن الحيز وما أشبه ذلك.

فيقولون: ننزه الله تعالى عن ذلك، ثم يشرحون هذه الكلمات ويتوسعون فيها، وسبق ما نقله عنهم الشارح في معنى التركيب. ولا شك أن هذه الكلمة بدعية لم يتكلم بها السلف، **واصطلاحاتهم** هذه حيث جعلوا لها ستة معان كما سمعنا، آخرها قولهم: التركيب هو التركيب من الصفات والذات، وأرادوا أن الله تعالى ليس له صفات، قيل: إذا إن الله ليس بمركب. وقد بين العلماء رحمهم الله أن إثبات الصفات لله إثبات وجود لا إثبات تحديد، كما أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تحديد، ولا إثبات تكييف، وذلك لعجز البشر وقصورهم عن أن يصلوا بمعارفهم

¹ (شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 8/11)

إلى تحديد الصفات وإلى تكييفها، وقد ذكروا أن علم الصفات ملحق بعلم الذات يحذو حذوه ويسير على مثاله، فإذا كنا نثبت لله تعالى ذاتاً ولا نكيفها فهكذا نثبت له صفاتاً ولا نكيفها. وكثير من السلف يقولون في الصفات: أمروها كما جاءت بلا كيف. وفي الأثر المشهور عن مالك بن أنس رحمه الله قوله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وفي أثر عن شيخه ربيعة قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول.

يعني: لا تصله العقول، له كيفية ولكنها محجوبة عنا، فنؤمن به ونتوَقَّعُ عن تلك الكيفية. وإذا سأل سائل وقال: ما كيفية الاستواء؟ قلنا: الكيف مجهول. فإثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف ولا إثبات تمثيل. فهؤلاء الذين يقولون: إن الله تعالى غير مركب ثم يريدون بالتركيب التركيب من الصفات والذات يريدون بذلك نفي الصفات. فيقال لهم: أنتم تثبتون الذات، فهل لها كيفية؟ فإذا قالوا: لا يعلم كيفية الذات إلا الله.

قلنا: كذلك الصفات لا يعلم كيفيتها إلا الله تعالى. فالحاصل: أن كلامهم في التركيب وأنه الأقسام الستة التي سبقت لا يحتاج إلى البحث فيه، بل هو من علم الكلام، إنما أورده الشارح ليبين تهافتهم، وليبين أنهم خاضوا في شيء لا فائدة فيه ولا حاصل.

وهذه التركيبات للأقسام الستة القصد منها هو القسم السادس كما سمعنا، وفي الأقسام الأولى من جملة ما ولدوه أن قالوا: التركيب من الأعضاء، والتركيب من الصورة والهيولي، ونحو ذلك، قالوا ذلك بالتتابع أو بعلم الكلام الذي ولدوه. فنقول: لا يجوز الخوض في مثل هذا، بل يقال: الله منزّه عن النقائص وموصوف بصفات الكمال..⁽¹⁾

"مصطلحات أهل الكلام وكيفية التعامل معها" قال المؤلف رحمه الله تعالى: [قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات). أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي أن

1 (شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 20/5)

للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال، فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في **اصطلاحهم** فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقا وباطلا، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلا مخالفا لقول السلف ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها. وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيًا ولا إثباتًا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون، فالواجب أن ينظر في هذا الباب - أعني باب الصفات - فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه. والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بالألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك.

والشيخ رحمه الله تعالى أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة كداود الجواربي وأمثاله القائلين إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء، وغير ذلك - تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا - فالمعنى الذي أراده الشيخ رحمه الله من النفي الذي ذكره هنا حق، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقا وباطلا، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حدا، وأنهم لا يحدون شيئا من صفاته.

الطريقة في هذا هي ما ذكر في باب الأسماء والصفات أن الرجوع إلى النقل، ولا دخيل للعقول. والنقل: هو الكتاب والسنة، أي: النقل الصحيح؛ لأنه منقول لنا بنقل ثابت وليس فيه تشكيك، فنقتصر على النقل، وذلك لأن العقول لا تستطيع أن تتدخل في هذا الأمر، ولا أن تعرف حقائقه، ولا أن تفكر

تفكيراً تتدخل فيه، فإذا قال المتكلمون: إن هذا الوصف لا يقره العقل أو لا يثبت، فالجواب أن نقول: ما للعقول ولأمر الغيب؟ هذا من أمر الغيب، والعقول محجوزة عن هذا الأمر. نقول بعد ذلك: إن الطحاوي الذي هو صاحب المتن رحمه الله عاش في أواخر عهد السلف، وبعدما أحدث كثير من المبتدعة، وبعدما انتشر أهل البدع وتمكنوا، فهناك مبتدعة المشبهة الذين بالغوا في الإثبات حتى شبهوا الخالق بالمخلوقين، ومنهم هذا الذي حكى عنه، وهو داود الجــواربي. وطائفة أخرى هم المعطلة، ومنهم أكابر المعتزلة، كـ أبي الهذيل العلاف، وأبي علي الجبائي، وكذلك الجاحظ، وسائر المعتزلة بالغوا في النفي، فعطلوا الله تعالى عن صفات الكمال، واشتهرت أقوال هؤلاء وأقوال هؤلاء، إلا أن المعطلة أكثر من المشبهة؛ لأن النفوس تنفر من إثبات التشبيه، فلما كان كذلك ألف الطحاوي هذه الرسالة وقصد بذلك الرد على هؤلاء وهؤلاء، فأثبت فيها الصفات كما يليق بالله، ورد فيها على المشبهة الذين بالغوا في الإثبات، وتكلم بهذه الكلمات، وإن كان الأفضل تركها، أعني: الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات والجهات الست، فالأولى تركها؛ لأن المتكلمين الذين هم النفاة صاروا ينفون بها حقاً وباطلاً، فلما أدخلوا فيها حقاً كان الأولى أن ينفي الباطل بعبارة كريمة ليس فيها شيء من الشبهة.

كذلك ذكر أن للناس في استعمالها ثلاثة أقوال: قول أنه لا يجوز إثباتها، وقول أنه لا يجوز نفيها، وقول بالتفصيل. ويمكن أن يكون هناك قول رابع، وهو التوقف عنها، فلا إثبات ولا نفي، فيقال: هذه من الأمور المبتدعة، فنحن لا نثبتها إطلاقاً ولا ننفيها، ولكن التفصيل أولى، وهو أن يقال: ماذا تريدون بالحدود؟ وماذا تريدون بالأعضاء والأدوات؟ وماذا تريدون بالجهات؟ ففي كلامكم هذا حق وباطل. فالحق الذي تنفونه عبروا عنه بعبارة كريمة، والباطل الذي تنفونه أيضاً عبروا عنه بعبارة كريمة حتى نوافقكم على نفي الباطل ونخالفكم في نفي الحق، ونتحقق أن الصواب مع من أثبت لا مع من نفى، أو نحن وذاك. قال: (تعالى عن الحدود)، فنقول: الأولى عدم إطلاق هذه اللفظة، ولكن الذين أطلقوها لهم عذر، أي: الذين قالوا إنه يتعالى عن

الحدود؛ لأن الحد له تفسيران كما سيأتي. وكذلك الغايات والأركان والأعضاء والأدوات إلى آخرها، فالأولى التوقف عن ذلك، فنقتصر على ما أثبتته الله، حيث إننا نقول: إن الله تعالى بذاته فوق سماواته على عرشه علي خلقه، وأنه سبحانه قريب من عباده يطلع عليهم ولا يخفى عليه منهم خافية، وأنه موصوف بصفات الكمال منزّه عن النقائص، فإذا أثبتنا ذلك لم يدخل علينا أهل البدع بحجة، ولم يجدوا علينا قولا أننا ممثلة أو نحو ذلك..⁽¹⁾

"المبتدعة قسموا الآيات والأحاديث أقساما لكي يخالفوها المخالفون لأهل السنة لم يعملوا بهذه النصوص، ولم يعملوا بالآيات، ولم يعملوا بالأحاديث، فعلى أي شيء اعتمدوا في المعتقد؟ اعتمدوا على عقولهم فحكموها، وجعلوها هي الدليل، فقبلوا ما وافقت عقولهم عليه، وردوا ما أنكرته عقولهم، وزعموا أن العقل هو الدليل الأساسي، وقالوا: ما عرفنا صدق الرسل إلا بالعقول، فإذا جاء عن الرسل ما يخالف العقول وجب اطراحه. وقد تقدم أنهم قالوا في الآيات: إنها تنقسم إلى قسمين، وكذلك الأحاديث.

قسموا الآيات إلى قسمين: فقسم قالوا: إنه ظاهر الثبوت، ولكنه ظني الدلالة فلا يقبلونه؛ لاحتماله بزعمهم التأويل، ولأجل ذلك سسلطوا التأويل على تلك النصوص. والقسم الثاني: جعلوه ظاهرا، ولكن لا يلزم أيضا قبوله ولو كان ظاهرا للدلالة، لأنه محتمل للتأويل. أما السنة فجعلوها قسمين: متواترة وأحادا. فقالوا: إن المتواترة قطعي الثبوت، ولكنه ليس قطعي الدلالة لاحتمال أنه ذو معان كثيرة، فسلطوا عليه التأويل. أما الأحاد فجعلوه ظني الثبوت، وما دام أنه ظني الثبوت فلا يدخل في المعتقد، ويقولون: إن العقيدة لا تبنى إلا على اليقين، والآحاد ظنية.

ومعنى هذا: اطراح الأحاديث كلها إلا أفرادا قليلة، فالأحاديث المتواترة قليلة، والبقية كلها آحاد، فيقولون: الآحاد لا تقبل في المعتقد. وقد تقدم تعقب الشارح لذلك.

1 (شرح الطحاوية لابن جبرين ابن جبرين 21/8)

لا شك أن أكثر الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري وفي مسلم، وكذلك في كتب أهل السنة؛ أنها في **اصطلاحهم** أحاد؛ وهي ما يروونها واحد أو اثنان أو ثلاثة، ولم تبلغ حد التواتر، وإذا كانت كذلك فإنها ظنية الثبوت فلا تفيد يقينا، فقالوا مثلا: الأحاديث التي في إثبات النظر إلى الله تعالى ورؤيته في الآخرة كلها ظنية- أحاد- فلا نعتقدها، والأحاديث التي في علو الله على عرشه، وعلوه فوق سمواته كلها ظنية، فلا نقبلها لكونها أحادا، والأحاديث التي في نزوله لفصل القضاء، وفي نزوله إلى السماء الدنيا ونحو ذلك، كلها أحاد، فلا يقبلونها، والأحاديث التي في صفة الفعل لا يقبلونها أيضا. إذا: ماذا بقي؟ ما بقي إلا أحاديث قليلة في الشفاعة وفي الحوض وما أشبهها، جعلوها متواترة، وقبلها بعضهم، والبعض لم يقبلها، وقال: إنها وإن كانت قطعية الثبوت لكنها محتملة للتأويل. وقد رد عليهم الشارح رحمه الله فقال: إن الأمة لم يزالوا يعملون بالآحاد، وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل رسله أحادا، فيعمل بقولهم، فيرسل الداعية إلى اليمن مثلا وهو واحد، ويكلف الذين أرسل إليهم أن يقبلوا منه، ويرسل المبلغين أحادا، ويرسل كتبه مع أحاد ويقبل منهم، ويرسل أيضا الجباة الذين يجمعون الصدقات أحادا، فيقبل منهم، ولا شك أن ذلك كله دليل على أنهم عرفوا صدق أولئك الذين جاءوا بهم. فما دام كذلك: فإن هذه الأخبار التي رويت في الصحيحين نقلها عدل عن عدل، ضابط عن ضابط، ثقة عن ثقة، إذا دونت في الكتب أليست قطعية الثبوت؟ هي قطعية، فلماذا لا نعمل بها؟ لماذا لا نطبقها؟ لماذا لا ندخلها في الاعتقاد كما أدخلناها في العمل؟ ما الفرق بين العمل والاعتقاد؟ لا فرق بينهما. فإذا: واجب على الأمة أن يعملوا بهذا وهذا، في الاعتقاد وفي العمل..⁽¹⁾

"الحيوان نشأ بالانتخاب الطبيعي أو الانتخاب الصناعي. ومنهم العلامة ((تندل)) وهو مثل ((هيكل)) قال: "إنه لا ريب في أن الذين يعتقدون بالارتقاء يجهلون أنه نتيجة مقدمات لم يعلم بها، ومن المحقق عندي أنه لا بد من تغيير مذهب (دارون)". نظرية لا حقيقة: لذلك كله فقد أطلق على ما قاله (دارون) بشأن التطور (نظرية

1 (شرح الطحاوية لابن جرير ابن جرير 48/3)

التطور)، وهناك فرق كبير لدى العلماء بين النظرية والحقيقة أو القانون. فالنظرية في **اصطلاحهم** هي ما تحتمل التصديق والتكذيب، أما الحقيقة أو القانون فلا يحتمل وجها من أوجه الباطل.

لماذا انتشرت إذن؟ سبب انتشار هذه النظرية هو مجيئها في وقت أذن الله فيه أن يظهر باطل ذلك الدين المحرف المغير (النصرانية) على أيدي جماعة من أبنائه، فكان لتقدم العلوم أثر كبير في كشف زيف ذلك الدين، مما أدى إلى نشوب معركة ضارية ذهب ضحيتها آلاف من علماء الطبيعة، وفي المعترك الحامي أخذ كل فريق في استخدام كل سلاح ضد خصمه، فانتشرت هذه النظرية سلاحاً أشهره علماء الطبيعة في وجه دينهم، ثم في وجه كل دين وطئت أقدامهم المستعمرة أرضه؛ لاعتقادهم بصدق هذه النظرية، وانتقاماً من ذلك الدين الباطل الذي وقف حجر عثرة أمام البحث في ميادين العلوم الطبيعية، ثم وسيلة لتحطيم أديان الأمم المستعمرة حتى يسهل على المستعمرين السيطرة على هذه الشعوب. وهكذا فرض التعليم الاستعماري هذه النظرية بعد أن حطم دينها في مناهج الدراسة، وقدمها في ثوب (علمي) حتى يستطيع أن يقنع الطلاب بصدق هذه النظرية ليقرر ما ألقى في أذهان الطلاب من خلاف بين العلم الذي زيفوه والدين، فيكفر الناس بدينهم..⁽¹⁾ "3) صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية: فالثبوتية: ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياء والعلم والقدرة والاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا والوجه واليدين ونحو ذلك. والصفات السلبية: ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات نقص في حقه كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب. فيجب نفيها عن الله تعالى مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاها الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده، لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال؛ إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس

1) العقيدة في الله سليمان الأشقر، عمر ص/92

بشـيء، فضـلا عن أن يكـون كـمالا. مثال ذلك: قوله تعالى {وتوكل على الحي الذي لا يموت} (الفرقان:58)، فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته. مثال ثان: قوله تعالى {ولا يظلم ربك أحدا} (الكهف:49)، فنفي الظلم عنه يتضمن كمال عدله. مثال ثالث: قوله تعالى {وما كان الله ليعجزه من شيء في السماوات ولا في الأرض} (فاطر:44)، فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه وقدرته، ولهذا قال بعده: {إنه كان عليما قديرا}. لأن العجز سببه إما الجهل بأسباب الإيجاد، وإما قصور القدرة عنهن، فلكمال علم الله تعالى وقدرته لم يكن ليعجزه شيء في السموات ولا في الأرض. (1)

4) الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال، فكلما كثرت وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر. ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية - كما هو معلوم -. أما الصفات السلبية فلم تذكر غالبا إلا في الأحوال التالية: (الأولى) بيان عموم كماله تعالى، كما في قوله {ليس كمثله شيء} (الشورى:11)، وقوله تعالى {ولم يكن له كفوا أحد} (الإخلاص:4). (الثانية) نفي ما ادعاه في حقه الكاذبون، كما في قوله تعالى {أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا} (مريم:92). (الثالثة) دفع توهم نقص من كمال الله تعالى فيما يتعلق بأمر معين، كما في قوله تعالى {وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لأعين} (الدخان:38)، وقوله تعالى {ولقد خلقنا السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب} (ق:38). (2)

(1) فائدة) الصفات السلبية عند الأشاعرة هي التي تسلب عن الله تعالى ما لا يليق به، وهي خمس صفات على **اصطلاحهم** وهي (البقاء، القدم، مخالفته للحوادث، قيامه بنفسه، الوحدانية). (2) قلت: والدليل هذا صالح للحالين الأخيرين، كما في تفسير ابن كثير (409/7) رحمه الله: (وقال قتادة: قالت اليهود - عليهم لعائن الله -: خلق الله السموات والأرض في ستة أيام ثم استراح

في اليوم السابع - وهو يوم السبت -، وهم يسمونه يوم الراحة،
فأنزل الله تعالى تكذيبهم فيما قالوه)..⁽¹⁾

"الكتب إلينا". ولما سألوا إمامهم عن ذلك قال: "حدثوا بها
فإنها حق" (1)، فهذا اعتراف خطير بانقطاع أسانيدهم.
ومن يضمن لهم ولا سيما في ظروف الخوف والتقية التي تشير
إليها هذه الرواية، من يضمن أن لا تكون هذه الكتب التي صارت
إليهم من وضع زنديق ملحد أراد إضلال الشيعة وإبعادهم عن
"خطيرة" الجماعة بنسبة روايات تلك الكتب إلى بعض أهل البيت..
وليس هذا ببعيد.. ومما يثبت ذلك كثرة النصوص عندهم والتي
تتناول أقدم ما عند المسلمين وهو كتاب الله سبحانه بالطعن مما
لا يوجد عند طائفة من طوائف الضلال والكفر إلا عند هذه الطائفة.
ويؤكد شيخهم الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد (وهو تقسيم
الحديث عندهم إلى صحيح وغيره) والذي وضعه ابن المطهر هو
محاولة لتقليد أهل السنة حيث قال: "والاصطلاح الجديد موافق
لاعتقاد العامة **واصطلاحهم**، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو
ظاهر بالتبع" (2).....

وهذا يفيد تأخر الشيعة في الاهتمام بهذه القضية، وإن الدافع لذلك
ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب
من قبل الخصوم والدفاع عنه. ولذلك جاء علم الجرح والتعديل
عندهم مليئاً بالتناقضات والاختلافات حتى قال شيخهم الفيض
الكاشاني: "في الجرح والتعديل وشرابطهما اختلافات وتناقضات
واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى إلى
الخبير به" (3).....

وهذه الاعترافات الخطيرة من الكاشاني، والحر العاملي لم تظهر
إلا في ظل الخلاف الذي دار ويدور بين الإخباريين والأصوليين..
والذي - كما نلاحظ -

(1) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب رواية الكتب والحديث:

1/53

(2) وسائل الشيعة: 20/100

(3) الوافي، المقدمة الثانية: 1/11-12. (2)

1 (التوضيح الرشيد في شرح التوحيد خلدون نفوي 1/347

2 (أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد - ناصر القفاري 1/387

"كلفظ (الجسم) و (الحيز) و (الجهة) و (الجوهر) و (العرض) 1. فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسماتها الذي ينفونه أمورا مما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه، ويقولون إن القرآن مخلوق، ولم يتكلم الله به، وينفون رؤيته لأن رؤيته على **اصطلاحهم** لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منزّه عن ذلك فلا تجوز رؤيته. وكذلك يقولون إن المتكلم لا يكون إلا جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلما، ويقولون: لو كان فوق العرش لكان جسما متحيزا، والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلما فوق العرش وأمثلة العرش وأمثال ذلك 2. الموقف من هذا النوع: "إذا كانت هذه الألفاظ مجملة -كما ذكر- فالمخاطب لهم إما: 1- أن يفصل لهم ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت. وإن فسروها بخلاف ذلك ردت. 2- وأما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا. ولكن يلاحظ أن الإنسان إذا امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى الجهل والانقطاع. وأن الإنسان إذا تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال **باصطلاحهم** أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول

1 انظر: درء تعارض العقل والنقل والنقل (1/241-241).
2 انظر: درء تعارض العقل والنقل (1/228) .. " (1)
"المطلب الثاني: أقسام الصفات عند من يثبت بعض الصفات وينكر بعضها.
وهم الكلائية والأشاعرة والماتريدية، ويسمون الصفاتية وهم في تقسيم الصفات على قسمين:
1 الكلائية وقسماء الأشاعرة وهؤلاء يتفقون مع أهل السنة في تقسيم الصفات عموما إلى قسمين:

1 (الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها محمد بن خليفة التميمي ص/47)

القسم الأول: الصفات الذاتية.
القسم الثاني: الصفات الفعلية.
وكذا في تقسيمها من حيث أدلة إثباتها حيث يقسمونها إلى قسمين:
القسم الأول: الصفات العقلية.
القسم الثاني: الصفات السمعية.
لكنهم يختلفون مع أهل السنة فيما يثبتونه وطريقة إثباتهم.
2 - الأشاعرة المتأخرون والماتريدية المعروف عن متأخري الأشاعرة والماتريدية من أهل الكلام تقسيمهم الصفات إلى أربعة أقسام:
1- صفات المعاني. 2- الصفات المعنوية.
3- الصفات السلبية. 4- الصفات النفسية.
القسم الأول: صفات المعاني.
وضابطها في **اصطلاحهم** هي: ما دل على معنى وجودي قائم بالذات ولم يقر هؤلاء إلا بسبع منها هي، الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر،⁽¹⁾

"4 - أن اشتراك الألفاظ وتداخل مفاهيمها سبب كبير للاختلاف بين العلماء، وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه إلا الله.
5 - أننا نجد معاجم لأهل كل فن تبين مرادهم **باصطلاحاتهم** والألفاظ التي يتداولونها؛ فأهل الطب، وأهل اللغة، وغيرها من العلوم لهم معاجم **لاصطلاحاتهم**، وفي علم العقيدة نجد أن أهل الفلسفة، والتصوف، والكلام، لهم معاجم خاصة بهم، وهناك معاجم أخرى عامة لألفاظ العقيدة وغيرها، ولكنها لا تفي ببيان معنى اللفظ عند أهل السنة والجماعة، إضافة إلى أنها لم تجمع ألفاظ العقيدة وتفصلها عن غيرها. فيبقى القصور واضحاً في الحاجة للكتابة حول معنى الألفاظ العقدية عند أهل السنة؛ سيما وأنه قد اشتهر بين الناس في كثير من البلاد الإسلامية أن مذهب الأشاعرة هو مذهب أهل السنة، فكان لابد من بيان مفهوم أهل السنة الصحيح لألفاظ العقيدة، وموقفهم من تعريف الطوائف لتلك الألفاظ والمصطلحات. وهناك دراسات معاصرة لبعض المصطلحات الكلامية، وبيان موقف أهل السنة منها؛ ودراسات أخرى لألفاظ العقيدة عند أهل السنة، ومن هذه الدراسات:

¹(الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها محمد بن خليفة التميمي ص/79

- 1 - أطروحة ماجستير، أجازتها جامعة أم القرى عام 1414هـ، بعنوان "المصطلحات الكلامية في أفعال الله - تعالى - عرض ونقيد"، للباحث أحمد محمد طاهر.
- 2 - أطروحة ماجستير، أجازتها جامعة أم القرى عام 1415هـ، بعنوان "المصطلحات الكلامية في إثبات وجود الله - تعالى - وأسمائه وصفاته"، للباحث محمد سعيد إبراهيم سيد أحمد. ويلاحظ أن هاتين الدراستين قد اعتنيتا ببعض المصطلحات الكلامية فقط.
- 3 - أطروحة ماجستير، أجازتها الجامعة الإسلامية عام 1421هـ، بعنوان "المصطلحات المستعملة في توحيد الألوهية عند السلف" للباحث محمد عبد الله علي عبد القادر.
- 4 - كتاب التعريفات الاعتقادية، للشيخ سعد بن محمد آل عبد اللطيف، وطبعته الأولى عام 1422هـ.
- 5 - معجم ألفاظ العقيدة، لأبي عبد الله عامر عبد الله فالح، وطبعته الأولى عام 1417هـ..⁽¹⁾

"الثانية: عدم التزام معاني اللغة ودلالاتها

2 - عدم التزام معاني اللغة ودلالاتها. لا يلتزم كثير من المتكلمين والفلاسفة معاني اللغة ودلالاتها في أبواب العقائد، وذلك لأن العقل عندهم إذا دل على شيء، وجب تأويل الألفاظ التي في النصوص، وتطويعها لتوافق عقولهم، وإن كان مخالفًا لدلالة اللغة. يقول ابن عقيل¹ في بيان مذهبه في قبول أخبار الآحاد: "يجب قبولها حيث تلقاها أصحاب الحديث بالقبول، ويجب تأويلنا لبعضها على ما يدفعها عن ظاهرها، وإن كان من بعيد اللغة ونادرها، وهذا هو اعتقادنا".¹ فهم يفسرون اللفظ بمعنى بعيد جدا ولا يحتمله اللفظ في ذلك الموضع، بل هو كما قال من بعيد اللغة ونادرها. وبعض المتكلمين يحمل اللفظ معنى ليس هو من معانيه في لغة العرب التي نزل بها القرآن الكريم، يقول شيخ الإسلام - رحمه الله -: "وهم اصطَلَحُوا بتلك العبارات على معان غير معانيها في لغة العرب، فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في لغة العرب على باطل، ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل".³ ومن الأمثلة على عدم التزامهم معاني اللغة في ألفاظ العقيدة،

¹ (1) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/3

تفسيرهم الاستواء بالاستيلاء، وقد رد الإمام ابن القيم على هذا التحريف من اثنين وأربعين وجها، ومما قال في بيان مخالفتهم للغة: "إن أهل اللغة لما سمعوا ذلك أنكروه غاية الإنكار ولم يجعلوه من لغة العرب. قال ابن الأعرابي وقد سئل: هل يصح أن يكون استوى بمعنى استولى؟ فقال: لا تعرف العرب ذلك. وهذا هو من أكره أئمة اللغة²." ومن الأمثلة كذلك تعريفهم للواحد بأنه الذي لا ينقسم، أو أنه ما ليس بجسم، قال أبو المعالي: "الواحد في اصطلاح الأصوليين الشيء الذي لا ينقسم، ولو قيل الواحد هو

1 - الإمام العلامة البحر شيخ الحنابلة، أبو الوفاء علي بن عقیل بن محمد بن عقیل بن عبد الله البغدادي الظفري الحنبلي، المتكلم صاحب التصانيف، أخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزال أبي علي بن الوليد وأبي القاسم بن التبان، صاحبي أبي الحسين البصري فأنحرف عن السنة، له كتاب الفنون، وهو كتاب ضخم يقع في مجلدات عديدة. توفي سنة 513هـ. انظر: السير 19/443 - 447.
1 - المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص 248 - 249.
3 - درء التعارض 1/223.

2 مختصر الصواعق المرسله 2/320..⁽¹⁾

"الشيء لوقع الاكتفاء بذلك، والرب - سبحانه وتعالى - موجود، فرد، متقدس عن قبول التبعض والانقسام"1.
وقد علق شيخ الإسلام - رحمه الله - على تعريفاتهم مبينا مخالفتها للشرع والعقل واللغة، وقد سبق بيان ذلك، ونوضح هنا مخالفتهم للغة، قال - رحمه الله - : "أما في اللغة، فإن أهل اللغة مطبقون على أن معنى الواحد في اللغة ليس هو الذي لا يتميز جانب منه عن جانب، ولا يرى منه شيء دون شيء، إذ القرآن ونحوه من الكلام العربي، متطابق على ما هو معلوم بالاضطرار في لغة العرب، وسائر اللغات، أنهم يصفون كثيرا من المخلوقات بأنه واحد، ويكون ذلك جسما، إذ المخلوقات إما أجسام، وإما أعراض عند من يجعلها غيرها وزائدة عليها. وإذا كان أهل اللغة متفقين على تسمية الجسم الواحد واحدا، امتنع أن يكون في اللغة معنى الواحد الذي لا ينقسم، إذا أريد بذلك أنه ليس بجسم، وأنه لا يشار

1 () الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/108

عرض_____يا لازما2.
الوجه_____التاسع:
أن يقال: هذا التعليم دوري قبلي، فلا يصح. وذلك أنهم يقولون: إن المحدود لا يتصور أو لا يحد حدا حقيقيا إلا بذكر صفاته الذاتية. ثم يقولون: الذاتي هو ما لا يمكن تصور الماهية بدون تصوره. فيفرون بين الذاتي وغير الذاتي أن الذاتي ما يتوقف عليه تصور الماهية، فلا بد أن يتصور قبلها. ويقولون تارة: لابد أن يتصور معها. فلا يمكن عندهم أن يتأخر تصوره عن تصور الماهية، وبذلك يعرف أنه وصف ذاتي.

- 1 - انظر: الرد على المنطقيين ص 73 - 75، مجموع الفتاوى 9/100
2 - انظر: الرد على المنطقيين ص 76 - 77، مجموع الفتاوى 9/101⁽¹⁾

"يعنون به ما كان مفترقا فاجتمع، ولا ما يقبل التفريق، بل يعنون به ما تميز منه جانب عن جانب، كالشمس، والقمر، وغيرهما من الأجسام."
وأما المتفلسفة فالمؤلف والمركب عندهم أعم من هذا، فهم يدخلون في ذلك تأليفا عقليا، لا يوجد في الأعيان، ويدعون أن النوع مؤلف من الجنس، والفصل، فإذا قلت الإنسان حيوان ناطق، قالوا إن الإنسان مؤلف من هذين، وإنما هو موصوف بهما. وأما لفظ الجسم، فإن الجسم عند أهل اللغة كما ذكره الأصمعي، وأبو عبيد، وغيرهما، هو الجسد والبدن، قال - تعالى -: {وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم} [المنافقون - 4] ، وقال - تعالى -: {وزاده بسطة في العلم والجسم} [البقرة - 247] ، فهو يدل في اللغة على معنى الكثافة، والغلظ، كغلظ الجسد، ثم يراد به نفس الغليظ، وقد يراد به غلظه، فيقال لهذا الثوب جسم، أي غلظ وكثافة، ويقال هذا أجسم من هذا، أي أغلظ وأكثف. ثم صار لفظ الجسم في اصطلاح أهل الكلام، أعم من ذلك، فيسمون الهواء، وغيره، من الأمور اللطيفة جسما، وإن كانت العرب لا تسمى هذا جسما.

وكذلك الذين قالوا إن الجسم هو الموجود، أو القائم بنفسه، أو ما

1 () الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/121

يمكن الإشارة إليه، فإن هذا المعنى غير صحيح، فليس كل شيء موجود، أو قائم بنفسه، أو يمكن الإشارة إليه، يصح أن يسمى جسما في لغة العرب، فالهواء والنار ليست جسما، وهي في **اصطلاحهم** جسم².

ثانيا: أن قولهم محدث مبتدع لم يرد عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -، ولا عن أحد من صحابته، أو من التابعين لهم. ثالثا: إذا قيل هو جسم بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو المادة والصورة، فهذا باطل، بل هو أيضا باطل في المخلوقات، فكيف في الخالق - سبحانه وتعالى -³. رابعا: أن أهل الكلام الذين تنازعوا في إثبات الجسم ونفيه، كالهشامية، والكرامية، ونحوهم ممن أثبتته، وكالجهمية، والمعتزلة، ونحوهم ممن نفاه، قد يدخل كل منهم في ذلك

1 - انظر: بيان تلييس الجهمية 1/505 - 506.

2 - انظر: الدرء 7/112، 10/258 - 259.

3 - انظر: مجموع الفتاوى 5/428 - 429..⁽¹⁾

"الخاتمة"

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا، كما يحب ربنا ويرضى، وبعد وفي نهاية هذا البحث، وبعد أن انتهيت من رحلتي بين أبوابه وفصوله، خلصت إلى نتائج أجملها فيما يلي:

1 - أن لدراسة ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها أهمية بالغة، إذ لا يمكن فهم مراد الآخرين، دون أن نعلم ما يريدونه بألفاظهم

واصطلاحاتهم.

2 - أن أهل السنة والجماعة قد اعتمدوا في مصادرهم لألفاظ العقيدة، ومصطلحاتها، نبعاً أصيلاً هو كتاب الله، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، كما اعتمدوا على لغة العرب، والآثار الواردة عن السلف.

3 - يلتزم أهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها بألفاظ الشرع، ومعاني اللغة ودلالاتها، كما يتجنبون الألفاظ البدعية، والمجمل، ويستفصلون السائل عن مراده بها، كما يتجنبون التشبه بغير المسلمين في ألفاظهم ومصطلحاتهم.

4 - أن المخالفين لأهل السنة من فلاسفة ومتكلمين، يعتمدون

¹ (الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمال بنت عبد العزيز العمرو ص/253)

على العقل في مصطلحاتهم العقيدية، كما يأخذون من الفلسفة اليونانية، والمنطق الأرسطي، ويأخذون من الديانات والملل الأخرى، بعض مصطلحاتهم، كما يأخذون من الكشف أيضا. 5 - أن المخالفين لأهل السنة في ألفاظ العقيدة ومصطلحاتها لا يلتزمون بألفاظ الشرع، ولا بمعاني اللغة ودلالاتها، ويعملون المجاز والتأويل فيها، ويستعملون ألفاظا مبتدعة، ومجملة، لا يدري ما مرادهم بها، إلا بعد السؤال والاستفصال، كما يتشبهون بغير المسلمين في ألفاظهم **واصطلاحاتهم**.

6 - أن الاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة، فلم تخالف اللغة والسنة والشرع. 7 - أن الحد يفيد تمييز المحدود عن غيره، لا تصوير حقيقته، وهذا خلاف قول الفلاسفة. 8 - أنه لا يوجد لأهل السنة معجم مصطلحي شامل لألفاظ العقيدة ومصطلحاتها، يعنى ببيان معانيها، ويبين مستندها الشرعي، ويوضح وجه غلط الآخرين فيها، فكثير من.⁽¹⁾

"يقول ابن حزم: "ذهب قوم إلى أن الإيمان إنما هو معرفة الله تعالى بالقلب فقط، وإن أظهر اليهودية أو النصرانية وسائر أنواع الكفر بلسانه وعبادته. فإذا عرف الله تعالى بقلبه فهو مسلم من أهل الجنة" (1).

وهذا القدر وحده لا يكفي لإثبات الإيمان - حتى دون إظهار الكفر باللسان - وإلا كان إبليس مؤمنا، فقد قال الله تعالى على لسانه: (قال أنظرني إلى يوم يبعثون) (2). وقال تعالى حاكيا عن إبليس: (إني أخاف الله رب العالمين) (3).

وهذا القدر لا خلاف فيه بين أهل السنة (4). 2- التصديق:

- (1) "الملل والنحل" لابن حزم ج 3 ص 188.
- (2) الأعراق ص 14.
- (3) الحشور ص 16.
- (4) قد تجد في بعض كتب الأصول أن المعرفة ليست بشرط عند أهل السنة وأنها شرط عند المعتزلة، فنقول إن المقصود من

1 () الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية آمل بنت عبد العزيز العمرو ص/466

المعرفة في **اصطلاحهم** (التي ليست بشرط عند أهل السنة) هي معرفة دليل التوحيد وليس موضوعه، فنحن نقول إن معرفة موضوع التوحيد شرط ولا يعذر جاهله، وليس معرفة دليله، ونسوق من كلامهم ما يدل على اختلاف قصدنا بلفظ المعرفة عن مرادهم به في هذا الموضع، يقول صاحب "فيض الباري" في تحقيق المعرفة: "فالمشهور عن الأئمة الأربعة رحمهم الله أنها - أي المعرفة - ليست بشرط بخلاف المعتزلة فإنها شرط عندهم. ومعناه عندهم أن يكون عنده من الدلائل على التوحيد والرسالة ما يوجب اليقين..". اهـ ج1 ص 53. وهذا يوضح معنى ما قلناه من أن المقصود بالمعرفة التي ليست بشرط عند أهل السنة هي معرفة دلائل التوحيد وليس موضوعه بلا خلاف. ويراجع كذلك في هذا المعنى ما قاله ابن القيم في مدارج السالكين ج3 ص 486..⁽¹⁾ "أول من قال بالتعطيل في الإسلام قال المصنف رحمه الله: [ثم أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل للصفات- إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام -أعني: أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة، وأن معنى استوى بمعنى: استولى، ونحو ذلك- هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن إبان بن سمعان، وأخذها إبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم]. بدأ المصنف رحمه الله هنا ببيان إسناد مقالة التعطيل بعد أن بين إسناد مقالة أهـل السنة والجماعة. وحديث سحر النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه من حديث عائشة، والأئمة على قبوله، وإنما طعن فيه بعض المتأخرين بما ليس من أوجه الطعن، وما وقع له صلى الله عليه وسلم من السحر لا ينافي مقام النبوة والرسالة. [وكان الجعد بن درهم هذا -فيما قيل- من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين نمرود والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم]. قوله: الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم يشير به إلى محمد

¹() حقيقة الإيمان طارق عبد الحليم ص/51

بن عمر الرازي الذي صنف كتاب السر المكتوم-
[ونمرود هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين، كما أن كسرى
ملك الفرس والمجوس، وفرعون ملك مصر، والنجاشي ملك
الحبشة، وبطليموس ملك اليونان، وقيصر ملك الروم، فهو اسم
جنس ليس اسم علم، فكانت الصابئة إلا قيلا منهم إذ ذاك على
الشرك].

اتصال الإسناد الذي بعد الجعد بن درهم من جهة اليهود أو غير ذلك
وكونه أخذ هذا من طـالوت
إلخ محتمل، وقد ذكره بعض أهل الأخبار والسير وبعض أهل العلم،
لكن المتحقق أن أول من تكلم بهذه المقالة هو الجعد بن درهم،
ثم أخذها وأظهرها إجماع بن صفوان، ولو فرض جدلا أن قبل
الجعد رجلا أو ثلاثة أو عشرة أو مائة أو أنه مع الجعد رجال ..
إلخ فإن كل هذه الفروضات لا تقدم كثيرا ولا تؤخر، إنما الاعتبار
بأن هذه المقالة مقالة ليس عليها صبغة الشريعة ولا عليها صبغة
اللغة؛ ولهذا ترى أنها في تقريرها ومقدماتها وتنظيمها لا تستعمل
الأحرف الشرعية ولا الأحرف العربية المعروفة في لسان العرب،
بل يستعملون الأعراض والجوهر الفرد والجوهر المركب، والتركيب
والإمكان ..

وهلم جرا، وإن كان لهذه معان في اللسان في كثير من الموارد إلا
أنها من جهة **اصطلاحهم** على غير ما هو معروف في لسان
العرب، فمن ترتيبها وتنظيمها يعلم أنها مقالة محصلة منقولة.
[وعلماءهم هم الفلاسفة، وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركا بل
مؤمنا بالله واليوم الآخر كما قال الله تعالى: {إن الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئين والنصارى آمن بالله واليوم الآخر وعمل
صالحا وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم
يحزنون} [البقرة: 62] وقال: {إن الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا
خوف عليهم ولا هم يحزنون} [المائدة: 69] لكن كثيرا منهم أو
أكثرهم كانوا كفارا أو مشركين، كما أن كثيرا من اليهود والنصارى
بدلوا وحرفوا وصاروا كفارا أو مشركين، فأولئك الصابئون الذين
كانوا إذ ذاك كانوا كفارا أو مشركين، وكانوا يعبدون الكواكب
ويبنون لها الهياكل].
عني المصنف رحمه الله بذكر الصابئين الذين أئمتهم الفلاسفة؛ لأن

التحقيق - كما يذكر ذلك في كتبه الكبار - أن مقالة التعطيل هي مقالة فلسفية، أي: هذا التعطيل الذي قاله الجعد بن درهم والجهم بن صفوان، ثم دخل على المعتزلة بصورة مقربة، ثم استعمل شيء كثير منه في كلام متكلمة الصفاتية أصل مقالته مقالة فلسفية؛ فإن الجعد بن درهم والجهم بن صفوان كانوا قبل ظهور المتفلسفة الذين يسمون بفلاسفة الإسلام، لكن لما ظهر فلاسفة الإسلام بعد هؤلاء وظهر الحسين بن عبد الله بن سينا قرر المذهب الذي قرره وأضافه إلى أرسطو، وهو يقارب كثيرا المذهب الذي كان عليه الجعد والجهم، بل يكاد يكون ينتهي إليه في الجملة، وإن كان هناك بعض الفرق في الترتيب والإطلاقات والاصطلاحات، لكن من حيث نفي الأسماء والصفات فإن المذهب واحد بين ابن سينا مع تأخره وبين الجعد والجهم، لكن ابن سينا صرح بأن هذه فلسفة، وأنه نقل ذلك عن الفلاسفة، وصرح بأنه من الممتنع أن يدل القرآن على هذا، وأنه ليس فيه إشارة أو تصريح بهذا، وأن القرآن لا يمكن تأويله، وأن المجاز غلط .. وهذه كلها مسالك فلسفية؛ لأنه ليس من مقصود المتفلسفة هؤلاء ك ابن سينا وأمثاله التوفيق بين فلسفتهم والقرآن؛ لأنهم يرون أن للقرآن اختصاصا وأن لفلسفتهم اختصاصا، فالقرآن في الجمهور، وفلسفتهم في الخاصة والحكماء.

إذا: الناظر في كلام ابن سينا مع تأخره عن متقدمي المتكلمين يجد أن مذهبه في الصفات هو بعينه المذهب الذي قرره الجهم بن صفوان والجعد بن درهم، مما يدل على أنه مذهب منقول، لكن المتكلمين لم يصرحوا بأنه مذهب فلسفي، بل ظهر لهم في كثير من الأحوال - كما هو شأن أئمة المعتزلة - رد على الفلاسفة القائلين بقدم العالم، في حين أن ابن سينا صرح بأنه فلسفة؛ ولهذا هـذا مذهب منقول بالقطع.

[ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهم] - أي: مذهب النفاة من الفلاسفة، وهذا هو الأسلوب الذي يستعمله ابن سينا، وهو أن الرب ليس له إلا صفات سلبية. والسلب: هو النفي.

أو إضافية: كقولهم: إنه مبدأ الأشياء، وكقولهم: إنه علة الأشياء. وقد كان أرسطو أصلا لا يتكلم إلا في مسألة العلة والمعلول، فجاء

ابن سينا وتكلم في مسألة الواجب والممكن وقرب فلسفة أرسطو، وقرب المتكلمون هذا وتكلموا في المحدث والمحدث، ولا شك أن الله محدث للعالم، لكنهم قصدوا بأن المحدث -الذي هو العالم- يفارق المحدث -الذي هو الخالق سبحانه وتعالى - بأن هذا المحدث يتصف بالصفات كما تقول المعتزلة، أو أنه يتصف بالحوادث ولا يخلو منها كما تقول الأشاعرة. قوله: (أو مركبة منهما) أي: كقولهم: إنه عاقل ومعقول وعقل، وعاشق ومعشوق ومعشوق. وهلم جرا. فهذه هي المركبات في اصطلاح المتفلسفة، ولهذا كقاعدة: لا تفسر اصطلاحات المتفلسفة أو حتى المتكلمين بحسب ما يتبادر من اللفظ أو السياق من جهة اللسان العربي، فإن كلمة مركبة لا يدل عليها بالضرورة مثل هذا الإطلاق فيها كقولهم: إنه عاقل ومعقول. ومثله الإضافية كقولهم: إنه مبدأ على معنى المتضايفين الذي يذكرونه في منطقهم..⁽¹⁾

"ضرورة معرفة الحقيقة الحقيقية مفصلاً ثم إن ذلك إذا ركب بالفاظ كثيرة طويلة غريبة عن من لم يعرف اصطلاحهم أوهمت الغر ما يوهمه السراب للعطشان ازداد إيماناً وعلماً بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً وبقدرة أعرف إذا هدي إليهم. وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً هذا هو غرض المصنف من نقضه لهذه المذاهب والمنهاج. ولكن هنا ينبه: إلى أنه وإن كانت المعرفة بالباطل معرفة رد وإنكار ودفع فاضلة، إلا أنه لا شك أن الأصل هو معرفة الحق بتفصيله، وهنا ينبه إلى أنه في هذا المقام -وبخاصة في مقام الاعتقاد- من الغلط أن يشتغل طالب العلم بمعرفة تفاصيل المناهج المخالفة للسلف، وهو لم يحكم تفاصيل مذهب السلف.. فإن الأصل: معرفة مذهب السلف إجمالاً ثم تفصيلاً، ثم بعد ذلك يعرف مذهب المخالف إجمالاً ثم تفصيلاً إن أمكنه ذلك؛ ولهذا كان علماء السنة من أولهم إلى آخرهم يشتركون في معرفة مذهب

1 (شرح الحموية - يوسف الغفيس يوسف الغفيس 7/3)

السلف على التفصيل، لكن لم يكن جميعهم على معرفة بالأقوال المخالفة على التفصيل؛ بل منهم من اشتغل بمعرفة تفصيلها والرد عليه، ومنهم من عرفها معرفة مجملية ولم يكن له اختصاص بمعرفة كثيرة من تفاصيلها. وإن كان ما وقع عليه المصنف - أعني: شيخ الإسلام رحمه الله - من دراسته لكتب المتفلسفة والمتكلمة وغيرهم - لا شك - مما يحمد له ويشن عليه به، ولا يجوز لأحد أن يقول: إن السلف الأول لم يشتغلوا هذا الاشتغال؛ لأن لكل مقام ما يناسبه، فقد كان في زمن السلف رحمهم الله لم تختلط السنة بالبدعة، فكانت البدعة متميزة عن السنة، وكان المبتدعة إذ ذاك كالخوارج أو الجهمية أو المعتزلة مناقضين لأئمة السنة، ولا ترى أشد مناقضة من كون الخوارج قاتلوا الصحابة، وفي زمن الأئمة كان أئمة المعتزلة كـ ابن أبي دؤاد وأمثاله يفتنون بقتل كبار أئمة السنة. لكن فيما بعد لما جاء متكلمة الصفاتية وأمثالهم، وانتسبوا للسنة، وانتسب خلق منهم كـ الأشعري - أحمد بن حنبل .. إلخ صار هناك اضطراب واختلاط، ولم تتميز السنة عن البدعة عند كثير من الفقهاء وأهل العلم، ومن هنا: كان هذا الاشتغال بالتفصيل هو التحقيق الموافق لمذهب السلف.. " (1)

"القاعدة السادسة: أن ما علم ثبوته في الكتاب والسنة يثبت، وما علم نفيه ينفي، وما لم يرد بلفظه إثبات ولا نفي من الألفاظ المجملية الحادثة فإنَّه يتوقف في نفسه. وإذا كان كذلك فلا يعني هذا أنك لا تنفي نقصا عن الله إلا إن كان النص القرآني صرح به، فإن هذه قاعدة - كما قال شيخ الإسلام - لم يلتزمها أحد من أهل السنة، بل ولا أحد من الطوائف، فإن القول بأن الله منزّه عن الجهل صحيح ويدهي عند المسلمين، لكن التصريح بنفي الجهل لم يرد في القرآن أو السنة، مع أنه منفي عن الله سبحانه وتعالى. إذا: القاعدة: أن صفات الكمال المنصوص عليها في القرآن كل ما يقابلها ويضادها فإنه يعلم أن الرب منزّه عنه، فلما وصف نفسه بالعلم دل على أنه منزّه عن الجهل .. وهلم جرا.

1 (شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 20/9)

وإن كان النص تارة يصرح ببعض هذه الأضداد، كقول النبي: (إن ربكم ليس بأعور) فإن الله موصوف بالبصر، ومع ذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (إن ربكم ليس بأعور) مع أن من وصف بالبصر على جهة الكمال، فإنه يعلم أنه منزّه عن ذلك. أما اللفظ الذي لم يرد ولكنه من الألفاظ الحادثة المجملة التي تحتل حقا وباطلا؛ فإن طريقة السلف في هذا أنهم يتوقفون في اللفظ، ويستفصلون في المعنى، فإن كان صوابا قبل، وإن كان باطلا رد، أما اللفظ فإنه يتوقف فيه من حيث الأصل، وإن كان مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** لا بأس به عند المناظرة كما قرره المصنف؛ وذلك كلفظ الجهة والجسم ونحوها..⁽¹⁾

"حكم إطلاق لفظ (القديم) على الله تعالى قال المصنف رحمه الله: [قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء]. لفظ: (القديم) لم يرد في الكتاب ولا في السنة، وهو من الألفاظ التي استعملها المتكلمون، وكان ينبغي للمصنف رحمه الله أن لا يعبر بها، ولا سيما أن اللفظ القرآني المناسب لهذا المقام متحقق، فإن الله سبحانه وتعالى قال: {هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم} [الحديد:3]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح في دعائه: (اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء)، وقوله: (وأنت الباطن فليس دونك شيء) معناه: لا يخفى عليه شيء سبحانه وتعالى. فكان ينبغي أن يقول: (الأول بلا ابتداء)، أو: (الأول الذي ليس قبله شيء)، كما قال عليه الصلاة والسلام، وذلك لأن لفظ (القديم) لم يرد، وهو لفظ مجمل، والله سبحانه وتعالى يوصف بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من الأحرف القرآنية، أو الأحرف والكلمات النبوية، فلا بد من الاقتداء بالكلمات القرآنية والكلمات النبوية. وأما الأحرف الحادثة التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة، والمجملة التي تحتل حقا وباطلا؛ فإن مذهب السلف فيها التوقف في لفظها والتفصيل في معناها. وعليه: فكل لفظ مجمل حادث فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيا؛ بل يستفصل عن معناه، فإن أريد به ما هو حق قبل، وإن أريد به ما هو

1 (شرح الحموية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 22/8)

باطل رد، وأما اللفظ فيتوقف فيه؛ فإن كان المعنى حقا عبر بالألفاظ والكلمات الشرعية. هذه هي القاعدة في الألفاظ المجملية الحادثة. والحدوث -كما ذكرنا- هو اللفظ الذي لم يذكر في الكتاب والسنة. والإجمال: هو أن يكون اللفظ محتملا لأكثر من معنى بينها تضاد واختلاف.

وينبه هنا إلى مسألة مهمة: وهي أن الإجمال تارة يكون بأصل الوضع -أي: بأصل اللغة، فهو في لسان العرب لفظ مجمل- وتارة يكون موجب الاستعمال وليس اللغة، فإذا كان اللفظ حادثا ومجملا من جهة لسان العرب، فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيًا في حق الله تعالى، وكذلك إذا كان لفظا حادثا ومجملاص من جهة الاستعمال، وإن كان من حيث اللغة ليس مجملا. مثال ذلك: لفظ (الظاهر) أي: ظاهر الكلام، فهذا اللفظ من حيث اللغة العربية ليس مجملا، لكن لما استعملته الطوائف صار مجملا، حيث صارت طائفة منهم يفسرون الظاهر بالتشبيه، وطائفة أخرى يفسرون الظاهر بالتأويل. وغير ذلك، ولهذا لما تكلم المتأخرون: هل ظاهر نصوص الصفات مراد أو ليس مرادا؟ كان جواب أهل السنة والجماعة كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره: أن لفظ الظاهر لفظ مجمل، لا من جهة اللغة، وإنما من جهة الاستعمال والقاعدة المقررة: أن كل لفظ مجمل حادث فإنه لا يطلق إثباتا ولا نفيًا؛ بل يستفصل في معناه، فإن أريد به ما هو حق قبل، وإن أريد به ما هو باطل رد، والمعنى الحق يعبر عنه بالألفاظ الشرعية. فإذا عبر عن عقيدة أهل السنة والجماعة بيانا لها، فلا يصح في هذا المقام استعمال الألفاظ المجملة، إنما تستعمل في مقام مخاطبة أهل الاصطلاح الذين لم يعرفوا إلا هذا الاصطلاح، قال شيخ الإسلام رحمه الله في درء التعارض: (والأصل في هذا المقام الاعتبار بالأحرف والكلمات المذكورة في الكتاب والسنة) ثم قال: (وأما مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** فإن هذا مما تسوغه الشريعة إذا قام مقتضاه). وهذا إذا لم يمكن أن يخاطبوا إلا بهذا الاصطلاح؛ كالطوائف التي لم

تعرف الألفاظ القرآنية والنبوية على التحقيق، وإنما استعملت
ألفاظا كلامية.. " (1)

"وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا
تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات

هذه الاعتبارات التي أطلقها المؤلف -رحمه الله- فيها إجمال وفيها
احتمال وإلهام، ولهذا شراح الطحاوية الذين شرحوها قبل ابن أبي
العز فسروها على ما يتأوله أهل الصفات، وهو يتعالى عن الحدود
والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست
كسائر المبتدعات هذه العبارات موهمة، وإن كان -رحمه الله- أراد
معنى حسنا أراد بذلك نفي التشبيه وأن الله -تعالى- لا يماثل أحدا
من خلقه - ولا يريد أن ينفي العلو ولكن بعضهم قال: إن مرادهم
في العلو لا تحويه الجهات الست وهي معروفة الجهات الست
الفوقية والتحتانية والأمام والخلف واليمين والشمال قال بعضهم:
إن مراده أن ينكر علو الله وأن الله في العلو، وهذا ليس بصحيح؛
لأنه كما سـيـأتـي.

قال: محيط بكل شيء وفوقه عن الرب -سبحانه وتعالى- فهو أثبت
الفوقية فلا بد أن يفسر أن يفسر كلامه المشتبه بكلامه الواضح
فهو لا يقصد -رحمه الله- نفي العلو، وإنما أراد تنزيه الرب -سبحانه
وتعالى- عن مشابهة المخلوقات لكن الأولى في مثل هذا ألا يطلق
الإنسان هذه العبارات وأن يعتصم بالنصوص.
فالواجب الوقوف في باب أسماء الله وصفاته عند ما جاء في
الكتاب والسنة نفيا وإثباتا، وينظر في هذا الباب يعني: باب الأسماء
والصفات فما أثبتته الله ورسوله أثبتناه وما نفاه الله ورسوله
نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي
فيثبت ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ
التي لم يرد نفيا ولا إثباتا فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها،
فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ
النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين
المراد، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه
إلا المخاطب بها مثل هذه الألفاظ الذي ذكرها المصنف، ومثل
المركب والجسم والحيز والجوهر والجهة والعرض والحدود

1 (شرح الطحاوية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 2/4

والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، وقد لا تحويه الجهات الست كل هذه الألفاظ مجملة ألفاظ تحتمل حقا وباطلا. ولا ينبغي للإنسان أن يطلق مثل هذه الألفاظ بل يعتصم بنصوص الكتاب، نصوص الكتاب والسنة كافية، والناس لهم في مثل إطلاق هذه الألفاظ ثلاث أقوال طائفة من الناس تنفيها وتقول: ليس مركبا ولا جسما ولا حيزا ولا جوهرًا ولا تحويه الجهة، وطائفة تثبتها وتقول: هو جوهر هو عرض، وطائفة تفصل وهم المتبعون للسلف الصالح فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين ما أثبت بها أن ما أثبت بها ثابت وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في **اصطلاحهم** فيها إجمال وإيهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية هذه الألفاظ لم يرد بها نص من الكتاب ولا من السنة، فمثلا إذا قال: الله ليس مركبا نقول: ما مرادك بمركب، التركيب لـ_____ مع_____اني: أحدها: التركيب لمتباينين فأكثر، ويسمى تركيب مزج كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء يكون هذا المعنى منفيًا عن الله.

والثاني: تركيب الجوار كمصراعي الباب ونحو ذلك نقول: لازم من إثبات صفات الله إثبات هذا التركيب. الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة ويسمونها الجواهر المفردة، وهذا يكون الجسم مركب من الجواهر المفردة، وهل يمكن التركيب من جزئين أو أكثر؟ كل هذا باطل لا يقال: إن صفات الله مركبة به_____ذا المعنى. الرابع: التركيب من الهيولة الصورة كالخاتم مثلا هيولها الفضة وصورتها معروفة هذا لا يقال في صفة الله. الخامس: التركيب من الذات والصفات هذا يسمونه تركيبا لأجل أن ينفوا به الصفات يقولون: هذا صحيح يقولون: الله مركب يعني: له ذات وصفات نقول: هذا صحيح الله له ذات وصفات لكن تسمية غير تسميتكم، وهذا تركيب باطل لا يعرف في اللغة ولا في استعمال الشرط فلا نوافقكم على هذه التسمية. السادس: التركيب من الماهية ووجوبها وهذا يرفضه الذهن، كذلك الجسم يقول: الله ليس بجسم نقول: ما مرادكم بجسم؟ يطلق الجسم على ما تركب من جزئين فصاعدا أو ما تركب من ثلاثة أجزاء ويقال: والحق أن لفظ جسم لفظ مجمل لا يثبت ولا ينفي إلا بعد

الاستفسار، فإن أردتم بنفي الجسم نفي الصفات فهذا باطل، وإن أردتم به أن الله مستغن عن غيره عال على خلقه بائن منهم فهذا حق لكن لا ينبغي التعبير بالجسمية لا تقولوا جسم وهو ليس بجسم الجوهر يقول: الله جوهر أو ليس بجوهر فما مرادكم بجوهر؟ يطلق الجوهر على ما يقابل العرض، ويطلق عند أهل الكلام على العين التي لا تقبل الانقسام، وكل هذا معاني باطلة فهي من الألفاظ المجملة، كذلك التحيز والتحيز يراد بالتحيز الوجود في محل أو مكان والتحيز المكان والمحل، وبهذا الكلام اصطلاحوا على تسمية استواء الله على العرش وعلوه على خلقه تحيزاً نقول: هذا باطل تسمية التحيز باطل، فالله مستو على عرشه، وأما تسمية التحيز فهذا باطل..⁽¹⁾

"ومعنى هذه النسبة: "السلفي": أنه ينهج نهج الصحابة وتابعيهم، فإن اتباع الكتاب والسنة كل يدعيه، وكل يطمح إلى شرف الانتساب إليه، وما كل ما ظنه المرء مطمحاً يصل إليه، فرب طامح تشعبت السبل به، فالفرق الضالة كلها تنتسب إلى الكتاب والسنة، كالمعتزلة من المتقدمين، والقاديانية من المتأخرين، والرافضة المتقدمين والمتأخرين وغير هؤلاء. فحقيقة الانتساب الصحيح إلى الكتاب والسنة الذي به يفرق بين أهل السنة والجماعة وغيرهم اتباع الصحابة، وانتهاج منهجهم، وارتضاء طريقته، فهذا تنقطع الأسباب المدعاة، ويظهر المحق والمبطل، وقد فصل هذا الإجمال في موضع آخر من هذه "الورقات".

ومنها: ما هو خاص يضاف إلى القائل بالنسبة لمن سبقه كقولهم: سلفنا، فهذا لفظ يصدق على كل من تقدم القائل، ولا يقتضي رفعة في رتبة شرعية، ولا منزلة دينية، وهذا هو الذي يستعمله المؤلفون عند ذكر علماء الأمة الأجلاء المتأخرين عن مرتبة أولئك، وهو الذي يصدق على الذين ذكرهم المؤلف وأقدمهم وفاة العز بن عبد السلام وكانت وفاته في القرن السابع، وآخرهم ابن حجر الهيثمي.

وهؤلاء عند علماء الشافعية متأخرون، كما هو **اصطلاحهم** في المتقدمين والمتأخرين، وحد التفريق رأس الأربع مئة عند الشافعية، فإطلاق "سلف هذه الأمة" عليهم ليس مستقيماً لا

1 (شرح الطحاوية للراجحي عبد العزيز الراجحي ص/145)

باقتضاء لـغـاء لـغـوي ولا عـرفـي.
قال ص 41 في فصل " حقائق تموت بالبحث":
" وذلك مثلا كاختلاف العلماء في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم
لله - سبحانه وتعالى- كيف كانت؟ والخلاف الطويل العريض الدائر
بينهم في ذلك الباب، فمن قائل: رآه بقلبه، ومن قائل: رآه بعينه،
وكل يورد دليله ويستنصر له." (1)

"يقول ابن حزم رحمه الله: " وأما الأشعرية فقالوا: إن شتم
من أظهر الإسلام لله تعالى ولرسوله بأفحش ما يكون من الشتم
وإعلان التكذيب بهما باللسان بلا تقية ولا حكاية، والإقرار بأنه يدين
بذلك، ليس شيء من ذلك كفرا. ثم خشوا مبادرة جميع أهل
الإسلام لهم فقالوا: لكنه دليل على أن في قلبه كفرا، فقلنا لهم:
وتقطعون بصحة ما دل عليه هذا الدليل، فقالوا: لا" (1).
ويقول أيضا في موضع آخر: "وأما سب الله تعالى فما على وجه
الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد، إلا أن الجهمية والأشعرية
وهما طائفتان لا يعتد بهما (2)، يصرحون بأن سب الله تعالى
وإعلان الكفر ليس كفرا، قال بعضهم: ولكنه دليل على أنه يعتقد
الكفر لا أنه كافر بيقين بسبه الله تعالى" (3).
وينقل الشهرستاني عن المرجئة أنهم يقولون: " من قتل نبيا أو
لطمه كفر لا من أجل القتل واللطم ولكن من أجل الاستخفاف
والعداوة والبغض، وإلى هذا المذهب ميل ابن الراوندي وبشر
المريسي، قال: الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعا، والكفر
هو الجحود والإنكار، والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر
في نفسه ولكنه علامة على الكفر" (4).
ويقول شيخ الإسلام رحمه الله: " وقالوا: حيث حكم الشارع بكفر
أحد بعمل أو قول فلكونه دليلا على انتفاء ما في القلب" (5).

(1) - الفصل 3/143: لـ

(2) - كان هذا قبل أن تصبح الأشعرية هي المذهب الرسمي لكافة
بلاد الإسلام لمدة قرون طويلة، وأصبح أهل السنة غرباء، يحتاجون
عند بحث أمور العقيدة إلى اعتبار خلاف الأشاعرة، وتسويد
الصفحات الطوال بالرد عليهم، وقد ينجرون إلى استعمال
اصطلاحاتهم الكلامية، والله المستعان.

1 () هذه مفاهيمنا صالح آل الشيخ ص/242

(3) - المحلي: 12/435.

(4) - الملــــــــــــــل والنحــــــــــــــل : 1/141.

(5) - مجموع الفتاوى: 7/644..⁽¹⁾

"وسطية الفرقة الناجية بين أهل التعطيل وأهل التمثيل (فهم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة) : الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان الترمذي، والجهم بن صفوان أخذ هذا المذهب من الجعد بن درهم؛ لأنه هو أول من تكلم به ونشره، وقد أخذه خالد بن عبد الله القسري أحد قواد بني أمية في آخر عهدهم، لما انتشر ذلك عنه وسمعه، وشهد عليه، فاستشار العلماء في وقته، فأشاروا عليه بقتله، فجاء به مقيدا بالحديد وطلب منه الرجوع ولكنه لم يرجع، وفي يوم عيد الأضحى، وكانت العادة المشروعة عند أهل ذلك الوقت وبعدهم أيضا أن القائد هو الذي يتولى الصلاة والخطبة؛ لأنه لا يولى إذا كان جاهلا، وإنما يولى القيادة إذا كان عالما عارفا. فجاء به وصار يخطب الناس فحثهم على الأضحية، وقال في آخر خطبته: أيها المسلمون! ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بـ الجعد بن درهم؛ لأنه زعم أن الله لم يكلم موسى تكليما، ولم يتخذ إبراهيم خليلا، تعالى الله عن قول الجعد بن درهم علوا كبيرا، ثم نزل وذبحه تحت المنبر الذي كان يخطب عليه، متقربا به إلى الله جل وعلا، فشكره العلماء على هذا الصنيع، وقد اتفقوا على أن قتلـــــــه واجب ليســـــــتراح من شـــــــره.

وكان أخذ هذا المذهب الخبيث من أبان بن سمعان، وأبان بن سمعان أخذه من طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر، ولبيد بن الأعصم هذا يقولون: إنه أخذه عن يهودي من يهود اليمن، فهذه سلسلة يهودية جاء بها اليهود ليفسدوا هذا الدين كما أفسدوا دين النصارى، فهم دخلوه نفاقاً وأفسدوه كما هو معروف، وهذا صنع نفس الطريقة، فدخل الإسلام هو وغيره لا حبا فيه، ولكن ليفسدوه، فصار كلامه في رب العالمين، وأنه لا يحب ولا يحب، وليس فوق ولا تحت، وليس يمينا ولا شمالا، وليس داخل العالم ولا خارج العالم، وليس في مكان، ولا يجري عليه زمان إلى آخر الهذيان الذي يقولونه، وكل هذا إذا سمعه الإنسان أو تصوره علم أنهم أهل التعطيل الذين ينكرون وجود الله، فهي أمور متخيلة

١ () شرح منظومة الإيمان عصام البشير المراكشي ص/94

في أذهانهم فقط إذا كانوا يؤمنون بشيء، والواقع أنهم لا يؤمنون بشيء! أما أهل التمثيل والتشبيه فهم الذين يشبهون الله جل وعلا بخلقه، والتشبيه الذي عندهم يقولون: إن يد الله كأيدي الخلق، وسمعه كسمع الخلق، وعلمه كعلم الخلق، وما أشبه ذلك، فهؤلاء ليس لهم فرقة معينة لها إمام أو علماء، وليس لها كتب باسم المشبهة، وإنما التشبيه نسبي، كل يرمي من خالفه في إثبات ما يعتقد أنه لا يجوز إثباته بأنه مشبه، ووجد أفراد قالوا بالتشبيه، وأثبتوا إثباتات غلوا فيها وتجاوزوا الحد، فنسبوا إلى التشبيه، أما أن يكون هناك طائفة مثل طائفة الجهمية بعدما قتل الجهم بن صفوان وقد أخذ عنه بشر المريسي، وبشر المريسي تلميذه أحمد بن أبي دؤاد، ثم تشتتوا إلى عشرين فرقة أو أكثر، وكل فرقة تضلل الأخرى كعادة أهل الباطل الباطل.

أما المشبهة فليس لهم فرق معينة، وليس لهم كتب؛ مما يدل على أنه أمر باطل، فالتشبيه باطل لا أحد يقول به إلا أفراد معينون، وعرفوا بأنهم مشكوك في أمرهم، بعضهم لا يصلي، وبعضهم لا يصوم، ويشربون الخمر، ويفعلون المنكرات، فمثل هؤلاء لابد أن يعلم أنهم ليس قولهم معتبر، ولا أنهم أئمة في هذا الشيء، بل هم ضلال ضلوا، وقالوا ما قالوه ليضلوا، لأنهم دخلوا الإسلام لا رغبة فيه، ولكن نكاية فيه، وطلبوا لتفرقة أهله فيه.

وسبق أن التشبيه ينقسم إلى قسمين: تشبيه للخالق جل وعلا بالمخلوق، بأن يقول مثلاً: إن وجه الله كوجه خلقه، ويده كيد خلقه، ورجله كأرجل خلقه وهكذا، وهذا في الأمة قليل جداً، وقد لا يوجد، وبعض الذين ينسب إليهم هذا كذبا عليهم ما قالوا ذلك، والمشهور أن الكرامية هم الذين يرمون بالتشبيه، وليس هذا قول الكرامية، وإنما ابن كرام لما صار يجادل المعتزلة المعطلة، قالوا له: في قواعدهم **واصطلاحاتهم**: إن الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بما هو جسم، والمعاني تقوم إلا بالأجسام، فأنت إذا أثبت الصفات يلزمك أن تقول: إن الله جسم، فقال: إذا كانت الصفات لا تقوم إلا بأجسام فأنا ألزم ذلك، وأقول: إن الله جسم ولكن لا كأجسام، فلما ألزم هذا وقال به سموه مشبهاً، فقالوا: إنه مشبه لأجل ذلك.

ثم اشتهرت نسبة التشبيه إليه وأتباعه، ومعلوم أن هذا ليس كما مثلنا، وكما قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: إن التشبيه أن يقول:

يد كيدي، ووجه كوجهي، وكذلك قال غيره من الأئمة، فإنهم لا يقولون هذا، وما ذكر عن مقاتل بن سليمان أنه يقول ذلك، فهذا كذب عليه لم يثبت، وإنما يقوله أعداؤه، وكتبه ليس فيها شيء من ذلك.

القسم الثاني من أقسام التشبيه: تشبيه المخلوق بالخالق، أي: عكس الأول، بأن يشبه المخلوق بالخالق، وهذا كثير جدا، في قديم الزمان وحديثه، الكثير من الناس يلحق المخلوق بالرب جل وعلا، فسموا مثلا أصنامهم آلهة وأربابا، وصاروا يطلبون منها ما يطلبونه من الله جل وعلا وهذا من التشبيه، وهو الشرك الأكبر، وكذلك الذين يدعون الأولياء والأموات شبهوهم برب العالمين، بأنهم يعلمون الغيب، ويعلمون ما في القلوب، وأنهم يقدرون على أن يجيبوهم في طلباتهم، وكذلك يقدرون على أن ينجّوهم من عذاب الله، وأن يتوسطوا لهم لمطلوباتهم، أو يستطيعون أن يقوموا بها استقلالا، فهذا تشبيه لهم برب العالمين جل وعلا، وهو من أعظم التشبيه، ومن أعظم الظلم، ولهذا أخبر الله جل وعلا أنه لا يغفره لمن مات عليه..⁽¹⁾

"الأشاعرة ليسوا من أهل السنة

هل الأشاعرة من أهل السنة؟ وهل إطلاق التسمية (الأشاعرة) صحيح مع أن أبا الحسن الأشعري قد عاد إلى عقيدة أهل السنة الجماعية؟

A الأشاعرة ليسوا من أهل السنة، ولا يجوز الانتساب إلى الأشعري، فالانتساب إليه بدعة من البدع، ومن انتسب إليه واعتز بذلك فهو قد اعتز ببدع، ولكنهم من أقرب أهل البدع إلى السنة في كثير من المسائل، وليس كل المسائل بل في كثير منها، إلا أنهم في مقابل الشيعة يدخلون في أهل السنة، إذا قيل الشيعة والسنة؛ بل يدخل في ذلك حتى المعتزلة، ولكن هذا بالنظر إلى **اصطلاحهم** هم. ثم إن أبا الحسن الأشعري ما رجع إلى أهل السنة الرجوع الكامل، بل بقي عنده من مسائل الكلام الشيء الكثير الذي خالف فيه أهل السنة، ولهذا من نظر في كتبه تبين له ذلك، مثل: رسالته إلى أهل

1 (شرح العقيدة الواسطية للغنيمة عبد الله بن محمد الغنيمة 13/14)

الثغر، ويقال: إن هذه من آخر ما كتب، وفيها مخالفات كثيرة لمذهب أهل السنة وغير ذلك..⁽¹⁾

"الاهتمام بمعرفة مصطلحات العلوم قال رحمه الله: [كذلك في الفقهاء والمحدثين ليس من أحدث قولاً في الفقه، وليس فيه حديث يناسب ذلك ينسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدثين] واعلم أن لفظ الصوفية وعلومهم تختلف، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم، ومرموزات وإشارات تجري فيما بينهم، فمن لم يداخلهم على التحقيق، ونازل ما هم عليه رجع عنهم وهو خاسئ وحسباً.

يعني: لم يفهم مرادهم، وينصرف عنهم وعما عندهم من خير. هذا معني قوله: (رجع عنهم وهو خاسئ وحسباً). وعلى كل حال فالواجب على كل من دخل في هذه العلوم على تنوعها أن يتقن مصطلحات القوم ومرادهم بألفاظهم وكلماتهم؛ لأن الحكم على أقوالهم فرع عن فهمها وتصورها وإدراكها، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة **اصطلاحاتهم** ومرادهم من هذه الألفاظ التي يستعملونها..⁽²⁾

"اللاجوء إلى الله عند عدم القدرة على إدراك الحق [ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور، ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام يصلي من الليل قال: (اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) وفي رواية لـ أبي داود: أنه كان يكبر في صلاته ثم يقول ذلك. فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ انفتح له طريق الهدى، ثم إن كان قد خبر نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهانا هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة

1) شرح العقيدة الواسطية للغنيمان عبد الله بن محمد الغنيمان 16/12

2) شرح الفتوى الحموية خالد المصلح 20/13

من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة لها، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة. ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف **اصطلاحهم**، أو همت الغر ما يوهمه السراب للعطشان؛ ازداد إيماننا وعلمنا بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيماً، وبقدرة أعرف إذا هـدي إليهم. هذا الكلام مفيد جداً في إصابة الصواب في جميع أبواب العلم، وفي جميع أنواع الخير، وإنما يخطئ المرء الخير والصواب في العلم بسبب اختلال أحد الأمور التي ذكرها الشيخ رحمه الله، بعد أن ذكر تفاوت الناس في دلالات النصوص على صفات الله سبحانه وتعالى بين أن تكون دالة دلالة لا تحتمل النقيض، وبين أن تكون دالة دلالة تحتمل النقيض. قال: (ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره فليدع بما رواه مسلم) وذكر ابدعاء العظيم الذي فيه افتقار العبد لله جل وعلا أن يبلغه الرشاد، وأن يدلّه إلى الصواب، وبعد أن ذكر الشيخ رحمه الله هذا الحديث قال: (فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه وأدمن النظر -أي: أدام النظر- في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين؛ انفتح له طريق الهدى) فهذه موجبات الهداية وأسبابها، وهذه مقتضياتها، فمن أخذ بها فقد انفتح له طريق الهدى: الدعاء، والافتقار الذي فيه شدة اللجوء إلى الله سبحانه وتعالى، ومطالعة الكتاب والسنة، وإدامة النظر فيهما، وفي كلام السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين الذين تلقوا عنهم. ثم إن مما يثبت ويدلّه على الصواب -بعدما سبق- أن يعلم نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب من -تناقض واضطراب وحيرة وضلال كما تقدم ذلك في النقول عنهم (وعرف [أن] غالب ما يزعمونه برهانا هو شبهة) إذا طالع كلامهم وأدلتهم وحججهم؛ رأى أنها شبهة، (ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية) هذه عمدتهم فيما ذهبوا إليه من تأويلات، وكلها أدلة فاسدة باطلة يصدق عليها ما ذكره الشيخ: حجج تهافت كالزجاج

تخالها حقا وكل كاسر مكسور ثم ختم طرقهم بقول: (وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما، وبقدره أعرف) ⁽¹⁾ "أقسام الألفاظ المعبر بها في باب الصفات والكلمات التي يعبر بها في مقام صفات الله تكون على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون كلمات واجبة الاستعمال.
الوجه الثاني: أن تكون كلمات سائغة الاستعمال.
الوجه الثالث: أن تكون كلمات يرخص في استعمالها لمصلحة.
الوجه الرابع: أن تكون كلمات ممنوعة الاستعمال.
أما الكلمات الواجبة الاستعمال فهي: الكلمات القرآنية والنبوية؛ كالاستواء، والسمع، والبصر، والنزول، والإتيان، وما إلى ذلك.
وأما الكلمات التي يسوغ استعمالها فهي: ما كان خبرا عن الباري سبحانه وتعالى مما لم يصرح بذكره في القرآن، وإنما يخبر عنه على مقام الإثبات، أو يخبر عنه على مقام النفي، ومن هذا كلمة (التشبيه)، فإنها من باب التنزيه له سبحانه وتعالى، وإن لم تذكر بنصها في القرآن؛ فيرخص في استعمالها.
وأما الكلمات التي يسوغ استعمالها للمصلحة فهي: بعض الألفاظ المجملة في حال المناظرة، وقد ذكر ابن تيمية في درء التعارض أن مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** يكون مرخصا فيه إذا اقتضت المصلحة الراجحة، ولكنهم لا يوافقون على شيء من المعاني الباطلة، ولا يلزم من هذه الكلمة التي ساغت في مقام أن تكون سائغة في سائر المقامات، بمعنى: أنه قد يسوغ لك المناظرة أن تتكلم ببعض المصطلحات، ولكن هذا مقيد بهذه المناظرة التي قضت الحاجة بها، ولا يلزم من ذلك أن يكون هذا المصطلح الذي تستعمله في هذا المقام مستعملا في سائر المقامات.

وأما ما كان ممنوع الاستعمال فهو: ما تضمن نقصا، أو نفي كمال عنه سبحانه وتعالى، فإن هذا لا يكون مرخصا فيه.
ومن هنا نقول: إن كلمة (القياس) يجعلها بعضهم من القسم الثاني، وبعضهم يجعلها من القسم الثالث.
والفرق بينهما: أن القسم الثاني -وهو الألفاظ سائغة الاستعمال- يعني الألفاظ التي يسوغ أن يبتدأ بها من دون إجبار على ذلك،

¹ (شرح الفتوى الحموية خالد المصلح 31/8)

وذلك في غير مقام المناظرة، أو الرد، أو ما إلى ذلك. وهذا فيما يظهر أنه ليس صحيحاً؛ بل الظاهر أن (القياس) من القسم الثالث، فإنه لا يقال في حق الله سبحانه وتعالى: (يستعمل في حقه قياس الأولى) ابتداءً، ثم يقال: وقياس الأولى هو المثل الأعلى المذكور في قول الله تعالى: {ولله المثل الأعلى} [النحل: 60] فتكون الآية دليلاً لهذا الاسم؛ بل الأصل أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى له المثل الأعلى، ويعلم المسلمون أن الله له المثل الأعلى، أي: الوصف الأكمل.

أما أن المصطلحين من النظار بعد ظهور المصطلحات والمنطق وغير ذلك سموها هذا: (قياس الأولى) فهذه مسألة اصطلاحية لا يبتدأ بها؛ ولكن عند المناظرة يقال: إن ما كان من باب قياس الأولى فإن معناه يكون صحيحاً لائقاً بالله، وإلا فإن الابتداء بكلمة القياس بين الذم، فمجرد أنك تقول: إن الله يستعمل في حقه القياس، ثم تفسر هذا القياس ولو بمعنى صحيح، فإن الكلمة من أصلها أقل ما يقال فيها: إنها كلمة مجملة. ومعلوم أن من يتكلم بهذا -ولا سيما بعد ظهور المصطلحات المتأخرة عند متكلمة الصفاتية- ك ابن تيمية وغيره يذكرون قاعدة: (أن ما كان من الألفاظ مجملاً حادثاً فإنه لا يطلق)، وكلمة (القياس) أقل ما يقال فيها: إنها كلمة مجملة حادثة. إذا: التباعد عن هذه الكلمة هو الفقه، وإن كان شيخ الإسلام ابن تيمية لما ذكر مسألة القياس في العقيدة الواسطية وقال: "إنه يستعمل في حق الباري قياس الأولى"، قال: "وهو معنى قول الله تعالى: {ولله المثل الأعلى} [النحل: 60]، وهذا الكلام الذي ذكره ابن تيمية صحيح، لكن نقول: إنه يكون في مورد إبطال أدلة المخالفين والرد عليهم، وبيان أن معتقد أهل السنة والجماعة معتبر بالعقل كما هو معتبر بالشرع، وقد تقدم أن ما يتعلق بالمعتقد يذكر على طريقين:

الأولى: أن يكون من باب التقرير.

الثانية: أن يكون من باب الرد.

أما باب التقرير فإنه يقصد فيه إلى ذكر الكلمات والجمل الشرعية النبوية، وباب الرد لا مانع من استخدام الألفاظ المجملة..⁽¹⁾

1 (شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيس 4/11)

"الاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية قال المصنف رحمه الله: [وأما ما ذكرته من الحياة والموت، والعلم والجهل، فهذا اصطلاح اصطاحت عليه المتفلسفة المشاءون، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية].

يشير المصنف هنا إلى منزع هذه الطرق والسفسطة العقلية، فهي ليست من أوائل عقولهم، وإنما تلقوها عن مقدمات مشائية، والمشاءون هم أتباع أرسطو طاليس من الفلاسفة اليونان. ثم ذكر رحمه الله قاعدة عقلية، وهي: أن الاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفي الحقائق العقلية؛ لأن الحقائق العقلية حقائق عقلية مشتركة في العقل البشري، سواء عبر عنها بلسان العرب أو غير العرب، وسواء عبر عنها بمصطلح متقدم أو مصطلح متأخر..

إلخ، ولذلك يقال: إن أرسطو طاليس هو الذي وضع علم المنطق، ثم جاء من يسمى بالمعلم الثاني وهو أبو نصر الفارابي، ثم جاء ابن سينا وأكمل نظمنا. فما كان من هذا المنطق صحيحا، فليس صحيحا أن أرسطو هو الذي وضعه..

نعم، هو موجود، لكن أرسطو اصطلاح عليه، كما أنه يقال: إن الخليل بن أحمد هو الذي وضع علم العروض، فهل معناه: أنه هو الذي اخترع هذه الأوزان، ثم جاء الشعر ليقف على هذه الأوزان أو يجري عليها، أم أن الشعر سابق على مصطلح الخليل بن أحمد؟ لا شك أن الثاني هو الصحيح.

إذا: هذا من باب الاصطلاح، وليس من باب الإيجاب. قال المصنف رحمه الله: [وقد قال تعالى: {والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون} * أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون] [النحل: 20 - 21] فسمى الجماد ميتا، وهذا مشهور في لغة العرب وغيره..

محصل هذا الوجه: أن المصنف يريد أن يقول: إن قولك: إن الجبل ليس بميت، أو لا يقبل الموت والحياة، هذا اصطلاح، وظاهر القرآن والعرب تستعمل في كلامها أنه يمكن أن يقال عن الجبل: إنه ميت، كما قال الله تعالى عن هذه الأصنام، وهي من حجر أو خشب أو ما إلى ذلك: {أموات غير أحياء} [النحل: 21] فاسم الموت لا

يلزم أن يكون ممنوعاً من باب المصطلحات، وعلى هذا فإنه قد ينـازع في **اصـطـلاحهم**.

قال المصنف رحمه الله: [وقيل لك: ثانياً: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت، والعمى والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحداً منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك].

وهذا بين كمـا سبق بيانـه. قال رحمه الله: [وأيضاً فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعاً، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعاً مما نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعاً في صرائح العقول فذلك أعظم امتناعاً فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعـات، وهذا غاية التناقض والفساد]. وهذا ما ينتهي إليه غلاتهم؛ ولذلك سبق أن قال المصنف: إنهم يشبهونه بالموجودات، ثم قال: يشبهونه بالمعدومات، ثم قال: إن الغلاة يشبهونه بالممتنعـات.

ومعنى هذا الكلام: أنهم يتسلسلون، فإذا خرجوا من التشبيه بالموجودات الغير الحية، وأرادوا أن ينفكوا من هذا الإشكال، قال: لزمهم أن يشبهوه بالمعدومات، فإذا خرجوا من هذا الإشكال لزمهم أن يشبهوه بالممتنعـات.

فهناك حقيقتان: إما الإثبات، وإما النفي، والإثبات صفة للموجود الحي، والنفي إما أن يكون صفة للموجود غير الحي، وإما أن يكون صفة للمعدوم، وإما أن يكون صفة للممتنع، مع أن المصنف يقول: إن الموجود غير الحي يمكن أن يوصف بإثبات أو نفي، لكن لو اتبعنا طريقتهم فقلنا: إن الإثبات هو للموجود الحي، والنفي للصفات هو وصف الموجود غير الحي، أو وصف المعدوم، أو وصف الممتنع، فيقول المصنف: لو كان هذا هو التشبيه -الاشتراك في الاسم المطلق- الذي نفته النصوص؛ لكان الانفكاك منه ممتنعاً؛ لأنك إن أثبت شبيهت بالموجودات الحية، وإن نفيت شبيهت بالموجودات غير الحية، أو شبيهت بالمعدومات، أو شبيهت بالممتنعـات، فيكون الانفكاك منه لا يسلم منه أحد؛ لا من أثبت

الصفات، ولا من نفى الصفات، ولا من نفى النقيضين، ولا غير ذلك؛ مما يدل على أن هذا ليس هو التشبيه الذي نفته النصوص..⁽¹⁾ "الألفاظ التي لم يرد بها دليل شرعي قال المصنف رحمه الله: [وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قبل، وإن أراد باطلاً رد]. مقصود المصنف بالمتأخرين هنا: الذين جاءوا بعد ظهور البدع في مسائل الصفات، فهؤلاء المتأخرون الذين انحرفوا عن هدي السلف، وخرجوا بشيء من الأقوال المحدثه، ولم يقتدوا بكلمات القرآن وكلمات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واستعملوا ألفاظاً مجملة، فصارت القاعدة هنا: (أن كل لفظ مجمل حادث فيما يتعلق بأسماء الرب سبحانه وتعالى وصفاته وأفعاله، فإنه لا يجوز أن يطلق إثباتاً ولا نفياً)، فلا بد أن يجتمع فيه الأمران: الأول: أنه مجمل، أي: أنه يحتمل أكثر من معنى، والثاني: أنه حادث، أي: مبتدع لم يذكر في الكتاب والسنة، ولا في إجماع كلمات الأئمة، وهذه الألفاظ المجملة الحادثة قال المصنف: ليس على أحد بل ولا له أن يطلق إثباتاً أو أن يطلق نفيه. وقولنا: (كل لفظ مجمل)، المقصود بالإجمال هنا: الإجمال بوضع اللغة، وباستعمال المستعملين من النظار، فاللفظ قد يكون مجملاً من حيث اللغة، وقد يكون مجملاً باستعمال المستعملين له، فإن هناك بعض الألفاظ هي من حيث اللغة ليست مجملة، بمعنى: أنه إذا عبر بها بأن المقصود بالتعبير بها، لكن باستعمال المستعملين من النظار ونحوهم صار هذا اللفظ مجملاً، ومن المعلوم أن باب الأخبار باب واسع، لكن لما دخلها الإجمال من حيث الاستعمال، أغلق شأنها، فقد يكون اللفظ من الألفاظ السائغة، لكن لما طرأ الاستعمال وتعدد وجه تفسيره، صار مجملاً من جهة الاستعمال، ولهذا أصبح إطلاقه إثباتاً ونفياً لا يكون حسناً؛ بل لا بد من التفصيل: فينظر في المعنى المراد، فإن كان المعنى المراد حقاً قبل المعنى، وإن كان المعنى المراد باطلاً رد المعنى، وإذا قبل المعنى أو فسر المعين كلامه بمعنى صحيح، فهل من لازم قبول المعنى قبول اللفظ؟ الجواب: لا. بل يقبل المعنى ويعبر عنه بالكلمات الشرعية.

¹ (شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيس 10/15)

والله سبحانه وتعالى لم يضيق أمر المكلفين في عقيدتهم وفي دينهم، فإن الله تعالى قد ذكر من الكلمات التي لا يأتيها الباطل، وهي كلمات القرآن، وقد قال الله عنه: {لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه} [فصلت: 42] وكذلك كلمات صاحب النبوة، وهي الكلمات الجامعة المانعة، وقد أوتي جوامع الكلم، كما أخبر عليه الصلاة والسلام.

فهذه الكلمات الشرعية لا شك أنها أفصح وأصدق وأضبط في تعيين الحق، فلا يكون المعنى الحق موجبا للتكلم بلفظ مجمل؛ بل المعنى الحق يعبر عنه بالكلمات المفصلة، وهي الكلمات الشرعية، أو ما جاز من الكلمات، وهي الكلمات التي ليس فيها إجمال ولا ابتداء.

قال المصنف رحمه الله: [وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقا، ولم يرد جميع معناه؛ بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك] هذا التفصيل من المصنف في قوله: (قبل ..

رد، لم يقبل مطلقا، ولم يرد ..) هذا كله في المعنى، وأما في اللفظ فإنه لا يجوز استعماله في هذا المقام، لكن ربما ساغ استعماله أثناء المناظرة، فيكون من باب مخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم**، فهذا الاستعمال مقيد بحال المناظرة التي يقصد بها الدعوة إلى حـق أو الردف لباطل.

ولذلك فإن ابن تيمية لما تكلم عن لفظ الجهة ونحوه قال: "إن مثل هذه الكلمات لا بأس أن تستعمل إذا قامت المصلحة الراجعة حال المناظرة"، وهذا من باب مخاطبة أهل الاصطلاح

باصطلاحهم، أما أن تكون هذه الكلمة مما يعرض في مقام التقرير لعقيدة المسلمين وعقيدة أهل السنة وسلف الأمة، فهذا لا يصح.

وقوله: (كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك): هذا مثال للكلمات المجملة التي قصدها المصنف في قوله: (وما تنازع فيه المأخرون)، أي: ما تنازع فيه المتكلمون وبعض المنتسبين للسنة والجماعة من الكلمات..⁽¹⁾

"الصواب في الماهية والوجود
قال المصنف رحمه الله: [وقد بسطنا من الكلام في هذه

1 (شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيس 15/4)

المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة، وبيننا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخـارج.

قوله: (وبينا أن الصواب ...) لك أن تقول: إن هذا قاله في مسألة الوجود، أما المسائل الأخرى فقاعدة المصنف فيها: أن الصواب هو الاستفصـال.

وهذا كقاعدة عقلية مطردة أو عامة: (ما كان مشتركاً فإن من حسن الجواب فيه هو الاستفصال)، وهذا هو أحكم من جهة، وأبسط من جهة، فإذا أتيت إلى كلمة مشتركة، أو جملة مشتركة تحتل أكثر من معنى، واستعملت معها التفصيل؛ كان هذا التفصيل أحكم من جهة ربط المعاني، وأبسط من جهة تحصيل الحقائق للسامع أو للمخاطب، وهذه القاعدة هي ما درج عليها المصنف في مناظراته، وهذا هو الذي يجرى المخالف الإخراج العلمي، بمعنى: أنه يقطع إشـكـالـه واعتراضه.

قال رحمه الله: [بخلاف الماهية التي في الذهن، فإنها مغايرة للموجود في الخـارج].

وذلك حتى يفرق بينها وبين الماهية المختصة، ولذلك فإن المصنف يقول: إنما نفي عن الله ما كان مختصاً، بخلاف ما كان مطلقاً، فإن هذا قدر مطلق لا يضاف إلى الخالق ولا إلى المخلوق؛ بل هو كلي في الـذهـن، والـذهـن لا يعينه بمعين مختص. قال رحمه الله: [وأن لفظ الوجود كلفظ الذات، والشيء، والماهية، والحقيقة، ونحو ذلك، وهذه الألفاظ كلها متواطئة، وإذا قيل: إنها مشككة لتفاضل معانيها، فالمشكك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلاً في مـواردـه أو متمـاثلاً].

سبق أن التشكيك هو أن تكون النسبة متفاضلة، والمتواطئ في اصطلاحهم: هو أن تكون النسبة متماثلة، فإذا تماثلت النسبة سموه: تواطئاً، وإذا تفاضلت النسبة سموه: تشكيكاً، وبعضهم يقول: إن كل هذا يسمى متواطئاً..⁽¹⁾

"وقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله، فإني أستقبله،

1 (شرح القواعد السبع من التدمرية يوسف الغفيص 19/34)

فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء نيسابور، فدخل البلد فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئ بخراسان. نعم هذه طريقة أهل العلم في مناقشة بعضهم لبعض إلى وقتنا هذا، والمشايخ ينتقد بعضهم بعضا، لكنهم لا يظهرون ذلك للناس، يتناقشون فيما بينهم، لكن لا يظهرون ذلك للناس، وهكذا ينبغي أن يكون أهل العلم لا يشمت بهم الأعداء، ولا يتفرق بسببهم الجهال. فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئ بخراسان، قال: فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتى امتلأت الدار والسطوح، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، قال: فوقع بين الناس اختلاف.

وصار هذا مفتاح شر، هذا الذي سأل هذا السؤال، ويفعله بعض الناس اليوم، يفعله، يشوف يرى الناس مقبلين على شخص فيريد إسقاطه على حد **اصطلاحهم**، فيسألوه مثل هذا السؤال، ثم بعد ذلك تحصل الفتن، وتحصل المشاكل، ويحصل العداء والتحريش، وتزداد الأمور والطلاب يستوشون ويفشون مثل هذا الكلام، لا سيما جهالهم، فتزداد الشقة، وإلا فالأصل أن الخلاف يسير جدا، نعم.

فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا، قال: فوقع بين الناس اختلاف، فقال بعضهم: قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال بعضهم: لم يقل، فوقع بينهم في ذلك اختلاف، حتى قام بعضهم إلى بعض، قال: فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم..⁽¹⁾

"وجبه نفي المصنف لنفي القياس" قد يقول قائل: إن المصنف هنا نفي القياس، مع أنه لم يذكر في الكتاب أو السبب نفي القياس. فيقال كجواب مجمل: إن المصنف إنما نفي القياس المقيد، ولا

1 (شرح المنظومة الحائية لابن أبي داود عبد الكريم الخضير 4/2)

شك أن هذا النفي على هذا التقييد نفي صحيح.
وأما الجواب المفصل فنقول: إن متأخري أهل السنة يقولون: إن
القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
الأول: قياس الشمول.
الثاني: قياس التمثيل.
الثالث: قياس الأولي.
فقياس التمثيل: هو ما يعطى فيه الفرع حكم الأصل.
فيقال عندهم: إن قياس التمثيل والشمول مما ينزه الباري عنه، فلا
يستعمل في حق الله تعالى قياس الشمول ولا قياس التمثيل.
وقياس الشمول: هو ما يستوي فيه جميع أفراده بمعنى العموم.
وقياس التمثيل: هو ما يعطى حكم الأصل للفرع، وهو المستعمل
في الجملة عند الفقهاء.
قالوا: ولكن يستعمل في حق الله قياس الأولي، وهو المذكور في
مثل قول الله تعالى: {ولله المثل الأعلى} [النحل: 60].
وقيل أن نبيين مراد أهل السنة بقياس الأولي، ونذكر القاعدة
المشهورة التي ذكرها ابن تيمية وجماعة تحت مسألة قياس الأولي
المضاف إلى الله، نقول: التحقيق أن استعمال لفظ القياس،
مضافا إلى الله غلط من جهة الأصل؛ لأن هذا اللفظ في اللغة
يعني اشتراكا إضافيا بين المقيس والمقيس عليه، فإنه فرع عن
الإضافات والتخصيصات والتقييدات، أي: فرع عن الجمل؛ ومن هنا
يقال: إنه ليس مناسبا في حق الباري سبحانه وتعالى، فإنه باعتبار
أصل اللغة يفيد قدرا من التشبيه الذي لا يليق بالله سبحانه وتعالى.
فإن قال قائل: قوله تعالى: {ولله المثل الأعلى} [النحل: 60] قيل:
نعم، ولكن الله سبحانه وتعالى لم يذكر لفظ القياس في مثل هذا
المورد، والمثل الأعلى هو غير القياس وإن وافق جملة مما يسميه
أهل المنطق والاصطلاح بقياس الأولي، فإننا نسميه المثل الأعلى،
ولا يصح أن نسميه من باب القياس، ولا سيما إذا أضيف إلى الله
سبحانه وتعالى.
فمحصل هذا: أن لفظ القياس لا يجوز إضافته إلى الله سبحانه
وتعالى ولا تقريره في مورد الأسماء والصفات ابتداء، لكن إذا تكلم
مع المخالفين، فإنه لا بأس هنا أن يتكلم مع أهل الاصطلاح من باب
البيان **باصطلاحهم**، فيقال: إن ما ذكرتموه مسمى بقياس الأولي
نثبت له على أنه المثل الأعلى.

وأما من فسر (المثل الأعلى) في الآية القرآنية بأنه: القياس الأعلى، فهذا ليس بصحيح، وإنما المثل بمعنى الوصف، وليس بمعنى القياس الأعلى أو القياس الأولى. ومن هنا لا ينبغي أن يذكر في تقرير معتقد أهل السنة والجماعة أنهم يشتون في حق الباري قياس الأولى؛ لأن هذا اللفظ فيه غلط من أصل اللغة، وإنما يقال: إن أهل السنة والجماعة يقولون: إن الـرب لا يقاس بخلقـه. وأما ما يسميه هؤلاء بقياس الأولى فإن المناسب منه هو ما سماه القياس بالمثل الأعلى. ولك أن تقول: إن المثل الأعلى المذكور في القرآن أخص مما يسميه أهل المنطق والاصطلاح بقياس الأولى، فلما لم يكن بينهما تطابق امتنع أن يطلق هذا الاسم الشرعي على هذا الاسم الاصطلاحي، باعتبار أن الاسم الاصطلاحي أوسع في المراد من الاسم الشرعي. ولكن إذا ذكر القول مع المخالفين، قيل: ما يسمى بقياس الأولى هو من حيث معناه المناسب ثابت، ولكن اللفظ يتردد فيه. وهنا قاعدة ينبغي لطالب العلم السلفي والسني -وللمسلم عموماً- أن يفقهها: وهي أن ما يصح في مورد الرد -سواء كان الرد على مخالف من المسلمين أو كان الرد على أحد من ملل الكفر- لا يستلزم أن يكون صحيحاً في مورد التقرير، فإن ذكر العقيدة إما أن يكون تقريراً ابتداءً للمسلمين، وإما أن يكون من باب الرد، فما صح في مقام الرد على المخالف لا يلزم بالضرورة أن يكون صحيحاً -أو على أقل تقدير مناسباً- لمقام التقرير. وهذا يبين: أن مقام التقرير أضيق من مقام الرد، فما يقع فيه كثيرون من نقل ما استعمله بعض أهل السنة في مقام الرد إلى مقام التقرير ليس مناسباً. ولهذا ما ذكرت مسألة القياس -قياس الأولى وما يتعلق بها- إلا في مقام الرد على المخالفين في مسألة القياس، أما في أصل تقرير السلف والمتقدمين فليس لهذا الاسم مورد من جهة التقرير، فينبغي دائماً أن تبنى العقيدة عند المسلمين على مقام التقرير القرآني أو النبوي، وأما مقام الرد فإنه يتوسع في شأنه عند الأئمة..⁽¹⁾

1 (شرح الواسطية - يوسف الغفيص يوسف الغفيص 5/7)

"هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالآلفاظ المشتركة. ثم إن ذلك إذا ركب بالفاظ كثيرة طويلة غيبة عمن لم يعرف اصطلاحهم - أو همت الغر ما يوهمه السراب للعطشان - ازداد إيماننا وعلمنا بما جاء به الكتاب والسنة فإن "الضد يظهر حسنه الضد" وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيما، وبقدرة أعرف إذا هدي إليه إلى أن قال رحمه الله: "ومن كان عليما بهذه الأمور: تبين له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذموا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزد من الله إلا بعدا"1. ومن حفظ الله تعالى لدينه قيض له رجالا من العلماء العاملين المخلصين، بينوا للناس الحق، ودعوهم إليه، وردوا على المخالفين باطلهم، وكشفوا زيفهم وكذبهم وانحرفهم، وزادوا عن حمى هذه العقيدة، مقتدين برسولهم صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، ومنهم إمام دار الهجرة الإمام مالك، وإمام أهل السنة الإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وغيرهم من العلماء على مر السنين، تحقيقا لبشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي"

1 ابن تيمية الفتاوى 5/118-120.. (1)

"ومن قال: إنه قد يشبه الشيء الشيء من وجه دون وجه، فرق بينهما عند الإطلاق وهذا قول جمهور الناس (1). وبين قول المخالفين في عدم التفريق بين التشبيه والتمثيل وهو: امتناع كون الشيء يشبه غيره من وجه ويخالفه من وجه، بل عندهم كل مختلفين كالسواد والبياض فإنهما لم يشتبها من وجه، وكل مشتبهين كالأجسام عندهم، يقولون بتمثلها، فإنها متماثلة عندهم من كل وجه لا اختلاف بينها إلا في أمور عارضة لها (2). فالأجسام متماثلة من كل وجه، وأما الأعراض المختلفة والأجناس - كالسواد والبياض - فمختلفة من كل وجه (3)."

1 (حماية الرسول صلى الله عليه وسلم حمى التوحيد محمد بن عبد الله زريان الغامدي ص/389)

وبين نتيجة هذا القول وأنه: (كل من أثبت ما يستلزم التجسيم في اصطلاحهم فهو مشبه بمثله) (4) — .
وذكر أن القائل بهذا كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية،
ومن وافقهم من الصفاتية كالباقلاني (5) ، وأبي يعلى (6) ، وأبي
المعالي (7) — .

(1) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح 3/444 - 445، بيان
تلبس الجهمية 1/476 - 477.
(2) انظر: الصفدية 1/101 - 102.
(3) انظر: الصفدية 2/16.
(4) الصفدية 1/102.
(5) الباقلاني: محمد الطيب بن محمد الباقلاني، أبو بكر، القاضي،
متكلم مشهور، صنف في علم الكلام وفي غيره، ووصف بجودة
الاستنباط وسرعة الجواب، ت سنة 413هـ.
انظر في ترجمته: ترتيب المدارك للقاضي عياض 7/44، سير
أعلام النبلاء للذهبي 17/190، الباقلاني وأراؤه الكلامية لمحمد
رمضان ص 132 - 245.
(6) أبو يعلى: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد
البغدادي الحنبلي، ابن الفراء، الإمام العلامة، شيخ الحنابلة في
وقته، ولي القضاء، وكان ذا عبادة، وملازمة للتصنيف، ت سنة
458هـ.

انظر في ترجمته: تاريخ بغداد للخطيب 2/255، سير أعلام النبلاء
للذهبي 18/89، منهج القاضي أبي يعلى في أصول الدين للفايز
ص 7 - 23.

(7) أبو المعالي: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، نسبة
إلى جوين، أبو المعالي، لقب بإمام الحرمين؛ لأنه جاور مكة
والمدينة سنين يدرس فيها ويفتي، أشعري المعتقد، كان يقول
بالتأويل ثم تحول إلى القول بالتفويض، ت سنة 478هـ.

انظر في ترجمته: شذرات الذهب لابن العماد 3/358، النجوم
الزاهرة للأتابكي 5/121، الإمام الجويني لمحمد الزحيلي، منهج

إمام الحرمين في دراسة العقيدة لأحمد بن عبد اللطيف ص 19 -
74.. " (1)

"فيها بالألفاظ، فالمعنى إذا كان معلوماً إثباته بالعقل لم يجر فيه لتعبير المعبر عنه بأي عبارة عبر بها، وكذلك الحال في النفي العقلي لا يجوز إثباته بأي عبارة، والمنازعات اللفظية غير معتبرة في المعنى العقلي (1) —

ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله الموقف من هذا الصنف، وأن المناظر يحتاج أن يعبر بالفاظ لا يطلقها إلا في مثل هذا الموضع بقوله:

(وقد يقع في محاورته إطلاق هذه الألفاظ؛ لأجل اصطلاح النافي ولغته، وإن كان المطلق لا يستجيز إطلاقها في غير هذا المقام) (2) —

فتبين أن المصلحة الشرعية الراجعة هي الضابط والمعيار بحسب اختلاف حـال المخـاطبين (3) —

12 - ينبنى على الفقرة السابقة مسألة وهي: حكم معاملة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم**.

ويجب عنها شيخ الإسلام رحمه الله بالجواز إذا توفر فيها شرطان: إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة كمخاطبة العجم، ومن كرهه من الأئمة، فإنما ذلك: إذا لم يحتج إليه والله أعلم (4) —

13 - المنازعات اللفظية اللغوية، والاصطلاحية، والعقلية، والشرعية: توجب على المسلمين الاعتصام بالكتاب والسنة، كما أمرهم الله بذلك في قوله: {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا} [آل عمران: 103]، وقوله: {المص* كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين*}

(1) انظر: منهاج السنة النبوية 2/136.

(2) انظر: درء تعارض العقل والنقل 1/234 - 240، وانظر:

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 3/308.

(3) انظر: درء تعارض العقل والنقل 1/229.

(4) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 3/306، درء

1 (دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/151)

تعارض العقل والنقل 1/43، والعبارات في الإحالتين متطابقة تماما..⁽²⁾

"قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما الحيز فإنه يفعل من حازه يحوزه إذا جمعه وضمه، وتحيز وتفعيل، كما أن يحوز يفعل، كما قال تعالى: {ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة} [الأنفال: 16]، فالمقاتل الذي يترك مكانا وينتقل إلى آخر لطائفة تفيء إلى العدو، فاجتمع إليها وانضم إليها فقد تحيز إليها) (1) —

وأما عند المتكلمين: فالتحيز أعم منه في اللغة العربية، فهم (يجعلون كل جسم متحيزا والجسم عندهم: ما يشار إليه، فتكون السموات والأرض وما بينهما متحيزا على **اصطلاحهم**، وإن لم يسم ذلك متحيزا في اللغة) (2) —
والجهة لغة: بالكسر والضم: الناحية كالوجه، والوجهة بالكسر. ومعناها: الموضع الذي تتوجه إليه وتقصده. وتطلق الجهة على الجانب، والناحية (3) —
وبين شيخ الإسلام رحمه الله أن الجهة: تارة تضاف إلى المتوجه إليها كما يقال في الإنسان: له ست جهات؛ لأنه يمكنه التوجه إلى النواحي الست المختصة به التي يقال: إنها جهاته. وتارة ما يتوجه منها المضاف، كما يقول القائل إذا استقبل الكعبة: هذه جهة الكعبة، وكما يقول وهو بمكة: هذه جهة الشام، وهذه جهة اليمن، أو ناحية الشام وناحية اليمن. والمراد: هذه الجهة والناحية التي يتوجه منها أهل الشام وأهل اليمن (4) —

(1) بيان تلبيس الجهمية 2/117، 118 —

(2) منهاج السنة النبوية 2/555، وانظر: الفتاوى الكبرى 5/36 - 37.

(3) انظر: لسان العرب لابن منظور 13/556 مادة (وجه)، القاموس المحيط للفيروزآبادي 4/296 - 297 مادة (الوجه).

(4) انظر: بيان تلبيس الجهمية 2/117 - 118، وأما معنى الحيز والجهة عند الفلاسفة والمتكلمين (اصطلاحا) فليس هذا موضعه، ومن شاء الاستزادة فليرجع إلى: المبين في شرح ألفاظ الحكماء

⁽²⁾ دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/197

والمتكلمين للآمدي (ضمن الفيلسوف الآمدي دراسة وتحقيق
للأعسم ص 86، - 89)، المعجم الفلسفي لجميل صليبا 1/419 -
420..⁽¹⁾

"بطلانها مع العدالة في الحكم على الأقوال كما تقدم -
8 - استعماله لبعض الألفاظ المنطقية في بعض مواضع الكتاب،
حيث أن خصوم شيخ الإسلام المردود عليهم في هذا الكتاب هم
أهل الفلسفة والكلام.

9 - التكرار في بعض المسائل مثل: تقريره لمذهب الباطنية في
الأصل الأول ورد عليهم بالأصل الأول، وأعاد ذلك في الأصل الثاني،
وكذلك شبهة التقابل ذكرت في القاعدة السابعة، وقد تقدمت قبل
ذلك.

و - ما ينتقد على الكتاب:
انتقد بعض أهل العلم عدة أمور، وهي في الحقيقة شكلية لا تثبت
أمام التحقيق وهي:

1 - صعوبة بعض ألفاظ الكتاب: لاشتماله على مجموعة من
المصطلحات المستعملة عند المتكلمين وأهل التصوف، وهو في
مقام الرد عليهم فيخاطبهم بما يفهمونه من **اصطلاحاتهم**، حتى
يقيم الحجة عليهم، ويبين اضطرابهم في هذا الباب.
2 - الاستطراد: وهذا يدل على سعة علمه وطول باعه رحمه الله
تعالى.

ز - طبع الكتاب:
طبع الكتاب عدة طبعات، فأول تلك الطبعات هي المطبوعة
الحسينية طبعت ضمن مجموع يشتمل على الرسالة التدمرية،
وكتاب الحيدة للإمام عبد العزيز الكناني سنة 1325هـ بمصر.
وطبع في بيروت بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش في المكتب
الإسلامي.

وكذا طبع بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.
وطبع ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع وترتيب عبد الرحمن
بن قاسم وابنه محمد، الطبعة الأولى سنة 1381هـ، وهي.⁽²⁾

"والفناء على ثلاثمائة أقسام:
1- ديني شرعي وهو الفناء عن إرادة السوى: أي عن إرادة ما سوى

1 (دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية - عرض ونقد عبد الله بن صالح الغصن ص/201)

2 (شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/41)

الله عز وجل بحيث يفنى بالإخلاص لله عن الشرك، وبشرعيته عن البدعة، وبطاعته عن معصيته، وبالتوكل عليه عن التعلق بغيره، وبمراد ربه عن مراد نفسه، إلى غير ذلك مما يشتغل به عن مرضاة الله عنه عما سواه. وحقيقة: انشغال العبد بما يقربه إلى الله عز وجل عما لا يقربه إليه وإن سمي فناء في **اصطلاحهم**.

2- فناء صوفي بدعي وهو ما يذكره بعض الصوفية؛ أن يفنى عن شهود ما سوى الله، فيفنى بمعبوده وهو الله عن عبادته، أي ينشغل بالله إلى حد يترك فيه عبادته، ويفنى بمذكوره أي الله عن ذكره، وبمعروفه أي الله عن معرفته لنفسه؛ بحيث يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى الله، وهذا حال ناقص كما مر، وقد يعرض لبعض السالكين لكنه ليس من لوازم طريق الله، لذلك لم يعرض للنبي صلى الله عليه وسلم ولا للسابقين الأولين، ومن جعله نهاية السالكين فهو ضال ضللا مبينا، ومن جعله من لوازم الطريق فهو مخطئ كما ذكره أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه من **أزل السنن** أثريين.

وهذا النوع هو: الفناء عن شهود السوى: أي لا يشهد ولا يعرف إلا الله.

وخلاصة وجوه النقص في هذا النوع من الفناء ما يلي: أ- أنه لم يقع للنبي صلى الله عليه وسلم حتى في أعظم المواقف وهو موقف الإسراء والمعراج، وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم من آيات ربه الكبرى، فكان غاية في الثبات ظاهرا وباطنا، أما ظاهرا فكما قال تعالى: {ما زاغ البصر وما طغى} [النجم: 17]، وأما باطنا فقال: {ما كذب الفؤاد ما رأى} [النجم: 11]. وكذلك لم يقع هذا الفناء لخيرة خلقه بعد الرسل وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم¹.

1 التحفة المهدية، ص 245. (1)

"الممراد بالكتمان

والكتايبون المراد بهم: أهل الكتاب من اليهود والنصارى؛ لأن اليهود عندهم كتاب التوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام،

1 (شرح الرسالة التدمرية محمد بن عبد الرحمن الخميس ص/392)

والنصارى عندهم كتاب الإنجيل الذي أنزله الله على عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام، فلذلك سموا بأهل الكتاب، وهم الآن يطلقون على التوراة: العهد القديم، أو: الأسفار القديمة، ويطلقون على الإنجيل: أسفار العهد الجديد، هذا في **اصطلاحهم**. وهما كتابان عظيمان أنزلهما الله على نبيين كريمين، هما: موسى وعيسى عليهما السلام، لا سيما التوراة، فإنها كتاب عظيم. والإنجيل مكمّل لها ومصدّق لها. ولذلك سموا بأهل الكتاب؛ فرقا بينهم وبين غيرهم ممن ليس لهم كتاب..⁽¹⁾

"الفصل الثلثاني: دراستنا للقومية أحب أن أبين في بداية دراستنا للقومية أنه لا محذور أن يرتبط الإنسان بقومه أو ببلده؛ لأن هذا الرباط أمر فطري وواقع جبل عليه البشر، ولهذا كان الأنبياء كلهم كل ينادي قومه قوله: "يا قومي"، وقد ذكر الله ذلك ولم يعبه، وليس غرضنا بحث هذه الجزئية، ولكن الغرض بحث القومية القائمة على الفخر والخيلاء واستعباد السّدين وإحلالها محلّهم. وهذا الجانب نأخذه بإيجاز وعلى عجل أيضا نظرا للزمن المعطى له في هذه السّنة الدراسية. فلا ندرسها دراسة شاملة، أو نتعرض لتفاصيلها المتشعبة، فإن هذا المسلك طويل جدا وتحتاج دراسته إلى وقت وجهد؛ إذ أن كل قومية تحتاج إلى مؤلف خاص بها، كما هو معلوم لطلاب العلم. وحينما انتشرت القوميات في البلدان الإسلامية وغيرها كان لكل قوم **اصطلاحاتهم** فيها، وما ضمنوها من مفاخرهم وأيامهم نثرا ونظما، مما لا يمكن استقصاء كل ذلك إلا بدراسة خاصة؛ سواء أكانت القوميات العربية أو غير القوميات العربية، ولأهل الباطل نصيب من زخرف القول غرورا إلا أنه أصبح من شروط القوميات العامة الإيمان الراسخ فيها، سواء أكانت

1 انظر المصادر آخر هذه الدراسة..⁽²⁾

"{إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين

1 (شرح مسائل الجاهلية صالح الفوزان ص/8)

2 (المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها د. غالب بن علي عواجي 2/912)

ذلك سبيلا، أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا {
[النساء: 150، 151]_____

ثم إن تصديق الرسول في دعوى الرسالة يستلزم تصديقه في كل ما جاء به، فتدخل السمعيات وغيرها في التوحيد. فيكون التوحيد جماع المسلمين كله¹. وقد أدخل بعض علماء الكلام في التوحيد ما ليس منه، فهم يريدون بلفظ التوحيد والواحد في اصطلاحهم: ما لا صفة له، ولا يعلم منه شيء دون شيء ولا يرى. وبعضهم يظن أن التوحيد يراد به مجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، ويظنون أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنهم إذا شهدوا هذا فقد فنوا في غاية التوحيد. وكثير منهم يقول: التوحيد له ثلاثة معان، وهو أنه واحد في ذاته لا قسم له؛ وواحد في صفاته لا شبيه له؛ وواحد في أفعاله لا شريك له.

وهذا الذي تقدم عنهم في معنى التوحيد وما يتضمنه، فيه ما هو حق مما هو ثابت، وفيه ما هو باطل ومخالف لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم. فإن التوحيد الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم يتضمن شيئا من النفي الذي أثبتوه حين قالوا: ما لا صفة له ولا يعلم منه شيء دون شيء... لأن التوحيد الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- تضمن إثبات الإلهية لله وحده، وذلك يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات، والأدلة على ذلك كثيرة متظاهرة. وكذلك فإن التوحيد الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم- ليس مقتصرًا على إثبات الربوبية لله تعالى، ولا على أنه واحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، فهذا مما يكاد لا يخالف فيه أحد. بل يتضمن هذا، ويتضمن عبادة الله تعالى، فهو وحده المستحق للعبادة، فليس كل من أقر أن الله رب كل شيء وخالقه يكون عابدا لله دون سواه².

1 انظر: "المختار من كنوز السنة" ص 109 و 142-144.

2 انظر: "درء تعارض العقل والنقل": 1/ 224-228، "مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية": 3/ 97 وما بعدها..⁽¹⁾ "العامّة **واصطلاحهم**، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع (1)_____.

وهذا يفيد تأخر دراسة الشيعة واهتمامها بهذه القضية إلى حوالي القرن السابع. وإن كانت كتابة تراجم الرجال بدأت عندهم مع "الكشي" في القرن الرابع لكن كما يقول عالمهم "الحر العاملي": (وأما البحث عن أحوال الرجال فلا يدل على الاصطلاح الجديد) (2) ، وقد يوهم كلام صاحب «مختصر التحفة الإثني عشرية» أن البحث في أحوال الرجال عندهم هو بداية الاصطلاح الجديد، وذلك حين قال: (ثم اعلم أن أكثر علماء الشيعة كانوا يعملون سابقا بروايات أصحابهم بدون تحقيق وتفتيش، ولم يكن فيهم من يميز رجال الإسناد ولا من ألف كتابا في الجرح والتعديل حتى صنف الكشي سنة أربعمائة تقريبا كتابا في أسماء الرجال) (3)_. ولكن هذه التراجم لا تدل على بداية تقسيم الحديث عندهم إلى صحيح وغيره كما شهد بذلك صاحب «الوافي»، وصاحب «الوسائل» - كما مر -.

ثم إن الدافع لهذه الدراسة الحديثية - عندهم - ليس هو الوصول إلى صحة الحديث بقدر ما هو توقي نقد المذهب من قبل الخصوم، والدفاع عنه. كما يفيدهم كلام الحر العاملي. ويقول شيخ الشيعة.. الفيض الكاشاني.. صاحب الوافي عن علم الجرح والتعديل عندهم: (في الجرح والتعديل وشرائطهما

- (1) المصنوع در السوابق: نفس الموضوع.
- (2) الحر العاملي: «وسائل الشيعة»: (ج 20/ ص 112)_.
- (3) «مختصر التحفة الإثني عشرية»: ص 49..⁽²⁾ "التقية"

هذا المصطلح يرد في كتب الشيعة، وفي كتب أهل السنة خصوصا إذا ردوا على الشيعة. والتقنية من عقائد الشيعة التي يدينونها. وفيما يلي نبذة يسيرة عن هذا المصطلح.

1 (مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية عثمان جمعة ضميرية ص/107)

2 (مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة ناصر القفاري 1/281)

-التقية في اللغة: التقية بفتح التاء وتشديدها، وكسر القاف، وفتح الياء وتشديدها _ تطلق في اللغة عدة اطلاقا، منها: الخوف، والحذر، والكتمة،¹ قال ابن منظور: "وقد توقيت، واتقيت الشيء، وتقيته أتقيه، وأتقيه تقي وتقيته، وتقيته: حذرت-ه"1. وقال: "التقية والتقاة بمعنى، يريد أنهم يتقون بعضهم بعضا، ويظهرون الصلح والاتفاق، وباطنهم بخلاف ذلك"2. -التقية في الاصطلاح: أما التقية في اصطلاح الشيعة فهي كما عرفها شيخهم المفيد بقوله: "التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررا في الدين أو الدنيا"3. فالتقية _ عندهم _ هي كتمان الاعتقاد؛ خشية الضرر من المخالفين، والمخالفون في **اصطلاحهم** هم أهل السنة _ كما هو الغالب في إطلاق هذا اللفظ عندهم _.

- 1_ لسان العرب 15/402.
- 2_ لسان العرب 15/404.
- 3_ أصول مذهب الشيعة 2/805، نقلا عن شرح عقائد الصدوق ص 261..⁽¹⁾

"الفصل الثالث: مفهوم السنة عندهم
قال أحد علمائهم المعاصرين: -
" السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النبي أو فعله أو تقريره " ثم قال: " أما فقهاء الإمامية بالخصوص - فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجرى قوله مجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع - فقد توسعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة **باصطلاحهم**: قول المعصوم أو فعله أو تقريره. والسر في ذلك أن الأئمة من آل البيت - عليهم السلام - ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام كالنبي

1() مصطلحات في كتب العقائد محمد بن إبراهيم الحمد ص/253

من طريق الوحي أو من طريق التلقى من المعصوم قبله كما قال مولانا أمير المؤمنين رضي الله عنه: علمنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم ألف باب من العلم يفتح لى من كل باب ألف باب. (1)

وعليه فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع بل هم أنفسهم مصدرو

(1) اقرأ هذا القول المنسوب لأمير المؤمنين في الفصل السادس ص 154، 155 وقرأ في الرواية ذاتها: " إن عندنا علم ما كان، وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة ... وما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشئ بعد الشئ إلى يوم القيامة " ومعلوم أن الإمام عليا - رضي الله عنه - لم يختص بعلم دون سائر الأمة ولا ادعى هذا لنفسه فضلا عن أن يزعم أنه يعلم ما لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى. ولكن إذا وجد من آله عليا، فليس بمستغرب أن يوجد من ينسب هذا العلم له.. " (1)

"وهي السنة" التي يجب أن تكون أصل القدوة " 1، وهي "ما كان عليه هو وخاصة أصحابه عملا وسيرة فلا تتوقف على الأحاديث القولية" 2. ويقول: "فالسنة لا يراد بها إلا السيرة والطريقة المتبعة عنه صلى الله عليه وسلم بالعمل ... " 3. ويفرق الشيخ رشيد بين اصطلاحى السنة والحديث: "فإن السنة سيرته صلى الله عليه وسلم وتعرف من الصحابة بالعمل وبالإخبار كنحو "من السنة كذا" كما كانوا يقولون، والتحديث نقل كلامه كما هو المتبادر، وإن اصطلاح المحدثون بعد ذلك على تسمية كل كلام فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وسنة " 4. ثم ينعى على المحدثين ذلك فيقول: "ومن العجائب أن يغيب 5 بعض المحدثين أحيانا عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة فيحملوا السنة على اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك ... " 6، ولكن ما مصير هذا العدد الكبير من الأحاديث التي تبدأ بـ "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"؟ يجب الشيخ رشيد على ذلك بقوله: "وأما الأحاديث التي لم يجر عليها عمل جماعة

1 () مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع علي السالوس ص/703

المسلمين والسواد الأعظم من أهل الصدر الأول، ولا كتبها الراشدون ولا غيرهم من الصحابة ولا دعوا إليها، وإنما انفرد بها بعض الذين صرفوا همّتهم إلى جمع الروايات وحفظ الأخبار والآثار ففيها تفصيل ملخصه أنه لا يجب على كل مكلف البحث عنها ولكن في معرفتها مزيد علم، ومن عرف شيئاً منها وصح عنده متناً وسنداً بلا معارض أقوى منه وجب عليه أن يقبله ويهتدي به ... " 7.

ويقول في موضع آخر: "وليعلم القارئ أن هذا البحث الأصولي

- 1 نفس المصـدر (10/852) _____.
- 2 نفس المصـدر والصـفحة _____.
- 3 نفس المصـدر (10/853) _____.
- 4 نفس المصـدر والصـفحة _____.
- 5 غبا عن الشيء: لم يفطن له، والمصدر: غباوة، وغبى على الشيء: إذا لم يعرفه. (الرازي: مختار الصحاح، ص: 196، مادة غبأ) ط. مكتبة لبنان _____ بيروت.
- 6 مجلة المنار (10/853) _____.
- 7 مجلة المنار (12/699) .. " (1)

"عملا وسيرة، فلا تتوقف على الأحاديث القولية 1. ويحمل الشيخ رشيد على المحدثين الذين "يغبون أحيانا عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة فيحملوا السنة على **اصطلاحهم** الذي أحدثوه بعد ذلك..2. ويضيف الشيخ رشيد دليلا آخر على مذهبه في الأحاديث القولية وهو نهى الصحابة عن رواية هذه الأحاديث 3. وقد بنى الشيخ رشيد كما رأينا على مسألة عدم كتابة الحديث في وقت متقدم، لا سيما من النبي صلى الله عليه وسلم، ولقد ثبت أن ذلك وقع وأمر به النبي صلى الله عليه وسلم، وأملى الحديث عليهم، وأن الصحابة كتبوا ذلك وأمروا به وأن التابعين تابعوهم على ذلك، والأدلة على ذلك الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة حديثه والأذن فيه—كثيرة، منها—: أولا: إذنه صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص بكتابة أحاديثه " القولية": فقد كان عبد الله بن عمرو حريصا على العلم وكان يكتب كل شيء يقوله النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه بعض

١ () منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامل محمد محمود متولي ص/137

الصحابة عن ذلك، فلجأ عبد الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستوضح منه الحكم الصحيح، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة، وأشار إلى فيه الشريف قائلاً: "أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج مني إلا حقاً" 4، ولا ريب أن إشارة النبي صلى الله عليه وسلم إلى فيه إشارة إلى كتابة أحاديثه القولية. وكان أبو هريرة رضي الله عنه يشهد لعبد الله بن عمرو بالحفظ ويرجع السبب في ذلك إلى كتابته 5. وبهذه الطريقة تمكن عبد الله بن عمرو من جمع كتب كثيرة من الحديث النبوي.

- 1 نفس المصـدر (10/____) (852)
- 2 نفس المصـدر (10/____) (853)
- 3 نفس المصـدر (10/____) (849)
- 4 انظر: أحمد: المسند (2/____) (12)
- 5 انظر: البخاري: الصحيح: ك: العلم. باب: 39 كتابة العلم، ح: 113 (1/249 مع الفتح).⁽¹⁾

"المسألة الثالثة: الحكم بغير ما أنزل الله: لم يتبع رشيد رضا في هذه المسألة أسلوب التعميم كما فعل في مسألة "التجنس" بل إنه هنا فصل تفصيلاً وقبل أن أبين مذهب رشيد رضا في هذه المسألة، أود أن أشير إلى ملاحظة تتعلق بمسألتنا، وبغيرها من مسائل هذا الباب، وهي مسألة الأسماء كالكفر والظلم والفسق وتحديد معانيها ومدلولاتها. يرى رشيد رضا أن هذه الأسماء الثلاثة تتوارد على حقيقة واحدة في كتاب الله كما أنها ترد بمعاني مختلفة. بينما اصطلح علماء الأصول والفروع على التعبير بلفظ الكفر عن الخروج من الملة وما ينافي دين الله الحق، دون لفظي الظلم والفسق. وإن كان القرآن يطلق لفظ الكفر على ما ليس بكفر في **اصطلاحهم** كما أنه يطلق لفظي الظلم والفسق على ما هو كفر في عرفهم 1. كما أنه يشير إلى أن لفظ الفسق هو أعم هذه الألفاظ، فكل كافر وكل ظالم فاسق ولا عكس 2.

وفيما يتعلق بمسألتنا يتحدث رشيد رضا عن الآيات التي هي الأصل فيها، وهي قوله تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} وقوله: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

1 (منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تأمر محمد محمود متولي ص/142)

1 انظر: تفسير المنار (6/ 403)
2 نفس المصدر (6/ 405) ولقد فصل شيخ الإسلام هذا المعنى
جدا. انظر: ابن تيمية: الإيمان (ص: 55 وص: 58) وما بعدها.
3 سورة المائدة، الآيات (44 و 45 و 47). " (1)

1 سورة آل عمران، الآية (185)
2 تفسير المنار (4/ 270)
3 المصدر نفسه (4/ 270 - 271) ، وانظر: الخلافات المشار إليها:
الأشعري: مقالات الإسلاميين (2/ 28 - 30) ، والجرجاني:

130

التعريفات (ص: 211) ط. الحلبي، وابن القيم: الروح (ص: 272)
ت: الجميلي، ط. دار الكتاب، وابن أبي العز: شرح الطحاوية (ص:
570) ط. التركي..⁽¹⁾

"الخادعة قطب كبير، وصاحب سر باتع، وأنه واصل ومتصل مع
الله اتصلاً مباشراً بدون حجاب ... 1".
ويقول الميلي الجزائري: "الولي عند الناس اليوم: إما من انتصب
للآذان بالأوراد الطرقية، ولو كان في جهله بدينه مساوياً لحماره،
وإما من اشتهر بالكهانة وسموه حسب **اصطلاحهم** "مرابطاً"،
ولو تجاهر بترك الصلاة وأعلن شرب المسكرات، وإما من انتهى
إلى مشهور بالولاية، ولو كان إباحياً لا يحرم حراماً".
ثم يقول: "وحق هؤلاء الأولياء على الناس الجزم بولايتهم، وعدم
التوقف في دخولهم الجنة، ثم الطاعة العمياء، ولو في معصية الله،
وبذل المال لهم ولو أخل بحق زوجته وصبيته، فهم المطلوبون في
كل شدة، وهم حماة للأشخاص وللقرى والمدن كبيرها وصغيرها،
حاضرها وباديها، فما من قرية بلغت في البداوة أو الحضارة إلا ولها
ولي تنسب إليه، فيقال: سيدي فلان هو مولى البلد الفلاني، ويجب
عند هؤلاء الناس أن يكون بعض علماء الدين خدمة لهؤلاء الأولياء،
مقرين لأعمالهم وأحوالهم، غير منكرين لشيء منها" 12.؟.

1 صراع بين الحق والباطل لسعد صادق محمد ص: 15-16،
منشورات دار اللواء الرياض، ط الرابعة 1398.؟.

2 رسالة الشرك ومظاهره للميلي الجزائري ص: 165..⁽²⁾
"أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - زيد بن ثابت أن يتعلم
كتاب اليهود لأن المعرفة بلغات الناس **واصطلاحاتهم** نافعة في
معرفة مقاصدهم، ولكن المحذور هو عدم الدقة في فهم الفروق
بين الكلمات والمعاني من لغة إلى أخرى.
وعلى سبيل المثال فإن لفظ (العقل) عند فلاسفة اليونان يقصد به
جوهر قائم بنفسه، وليس الأمر كذلك في اللغة العربية، كذلك
العقل في الكتاب والسنة وكلام الصحابة والأئمة لا يراد به جوهر
قائم بنفسه باتفاق المسلمين وإنما يراد به العقل الذي في
الإنسان.

1) منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة تامل محمد محمود متولي ص/808

2) منهج القرآن الكريم في دعوة المشركين إلى الإسلام حمود الرحيلي 2/624

وبسبب الخلط بين اللغتين فسر بعض الفلاسفة المسلمين - نقلاً عن اليونان - الخلق بنظرية الصدور، فتصوروا خلق العالم وكأنه صدر عن العقول العشرة والنفوس التسعة إلى أن انتهى بالعقل الفعّال.

وعندما رفض المحدثون منهج المتكلمين وردوه، لم يفعلوا ذلك إنكاراً لأحكام العقل وقوانينه، ولا رفضاً للجدل المبني على أسس منطقية برهانية، ولكن لأن الأصول التي استند إليها علماء الكلام، إما أنها تلبس المعاني الإسلامية ثياباً ليست لها كمصطلحات الجوهر والعرض والقديم والحادث ومثلها من التعبيرات النابعة من الفلسفة اليونانية والتي لا تعبر عن مدلولات مشابهة في الإسلام، أو أنها تشوه الفكرة وتخلط بين التصورات لأن صلة الفكر باللغة صلة وثيقة، (وقد وضع المتكلمون هذه المصطلحات أولاً ثم أرادوا إنزال كلام الله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم - على ما وضّعه من اللغة والاصطلاح) (1) — .

السبب الثاني: أنهم أقاموا حججهم على أدلة مخالفة للمعقول ولا تستقيم مع الأدلة العقلية يزعمون أنها كذلك. ونضرب على ذلك مثالين: أولاً: فكرة نظرية الجواهر الفردة التي يفسرون بها الخلق، وتتلخص أن

(1) ابن تيمية - بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ص 20- أما الحديث المنسوب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (لما خلق الله العقل قال له: قم فقام ثم قال له: أدبر فأدبر ثم قال له: اقعد فقع فقام: ما خلقت خلقاً هو خير منك ولا أكرم علي منك ولا أحسن منك آخذ وبك أعطي وبك أعرف وبك الثواب وعليك العقاب) فقد أجمع علماء الحديث ومنهم ابن الجوزي أن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نفس المصدر ص 2.. (1) "تعقيب:

بعد دراستنا لبعض المشكلات الكلامية التي أثارت في العالم الإسلامي على صعيد العقيدة والفكر، انتهينا إلى الاقتناع بأن طريقة القرآن الحكيم تسمو ببراهينها على كافة الطرق، وأن منهج

1 (منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين مصطفى حلمي ص/151)

الاقتداء مع الوعي والفهم والتدبر يوصل إلى الحق من أقصر طريق لأنه الطريق المستقيم. وعلينا هاهنا أن نقف نستطلع بنظرة عامة مقارنة، ما كان عليه السلف وما طرأ على المسلمين من تغييرات وإذا اكتفينا بدليل واحد وهو الموقف من القرآن الكريم فما أشد المفارقة والتباين بين الصحابة وتابعيهم الذين آمنوا بأن القرآن كلام الله، فخشعت له قلوبهم وخضعت جوارحهم لأحكامه، فاستغرقهم التدبر في آياته وتنفيذ أحكامه، وبين القوى التي أهدرت في المناقشات والمحاورات والاختلافات. إن الموازنة بين الاتجاهين توضح لنا الآثار التي خلفها علم الكلام بحجة استخدام النظر في الدفاع عن العقيدة الذي نشأ على أيدي المعتزلة - والنظر في **اصطلاحهم** وهو الفكر الذي يطلب من قام به علما أو غلبة الظن (1) - وليس اليقين. فما الذي أدى إليه هذا الفكر؟

كان الصحابة - رضي الله عنهم - وهم صدور هذه الأمة يعرفون حق القرآن الكريم عليهم، فوصفهم ابن عمر رضي الله عنهما بقوله: (كان القرآن ثقيلًا عليهم، أي: يقدرونه حق قدره ورزقوا علما به وعملا، وإن آخر هذه الأمة يخف عليهم القرآن حتى يقرأه الصبي والعجمي لا يعلمون منه شيئا). ومهما يكن من أمر في تفسير ظهور المشكلة وآثارها، فإنها لا شك خلفت مظاهر لا تخفى على عين قارئ التاريخ الباحث عن الحقيقة متجردا من الهوى فقد ارتفع نصيب المناقشات الجدلية على حساب الإيمان، فنقص هذا وزاد ذاك. يقول الأنصاري في كتاب (ذم الكلام) : (وأوجبوا النظر في الكلام واضطروا إليه الدين بزعمهم، فكفروا السلف وسموا الإثبات تشبيها.. فلا يكاد يرى منهم رجلا ورعا، ولا للشريعة معظما ولا للقرآن محترما ولا للحديث موقرا، سلبوا التقوى ورقصة القلب

(1) فتاوى ابن تيمية ج 5 ص 333 تحقيق مخلوف.. (1)
"فالصفات الثبوتية عند متأخري الأشاعرة هي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام-1 وزاد الباقلاني وإمام الحرمين الجويني صفة ثامنة هي الإدراك.2 والصفات الثبوتية عند الماتريدية3 هي ثمان: الحياة، والعلم،

1 (منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين مصطفى حلمي ص/157)

والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والتكوين.4 وهم قد خصوا الإثبات بهذه الصفات دون غيرها، لأنها هي التي دل العقل عليها عندهم، وأما غيرها من الصفات فإنه لا دليل عليها من العقل عندهم، فلماذا قالوا بنفيها.5 وهؤلاء لا يجعلون السمع طريقاً إلى إثبات الصفات ولهم فيما لم يثبت به طريقاً.6

1- منهم من نفى أن الصفات هي بالذات.7
2- ومنهم من توقف فيه فلم يحكم فيه بإثبات ولا نفي ويقولون بأن العقل دل على ما أثبتناه ولم يدل على ما توقفنا فيه.6 والصفات السبع التي يثبتها هؤلاء يسمونها صفات المعاني وضابطها في اصطلاحهم هي: ما دل على معنى وجودي قائم بالذات ولم يقر به هؤلاء إلا

1- مجموع الفتاوى 6/358، 359.
2- تحفة المريد ص76، وبعض الأشاعرة توقف فيها والبعض نفاها.
3- انظر إشارات المرام ص107، 114، جامع المتون 1208، نظم الفرائد ص24، الماتريدية دراسة وتقصيم ص239.
4- أثبت الماتريدية صفة التكوين وعليه فهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى. وأما الأشاعرة فقد نفوها. انظر تحفة المريد ص75.
5- الماتريدية دراسة وتقصيم ص239.
6- شرح الأصفهانية ص9، مجموع الفتاوى 6/359..⁽¹⁾
"أنهم شيعة أهل البيت ليس أحد سواهم ولذا فالنواصب في اصطلاحهم وكما دونوا ذلك في كتبهم هم أهل السنة والجماعة في عرفهم.

فقد ذكر يوسف البحراني في كتابه: "الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة" أن ابن إدريس روى في مستطرفات السرائر في ما استطرف من كتاب مسائل الرجال ومكاتباتهم لمولانا أبي الحسن الهادي عليه السلام في جملة مسائل محمد بن علي بن عيسى، قال: كتبت إليه أسأله عن الناصب هل أحتاج إلى امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت1 واعتقاده بإمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب - ثم قال - فرجع الجواب أن مظهر النصب والعداوة لأهل البيت عليهم الصلاة والسلام هو مجرد

1 (مقالة التعطيل والجعد بن درهم محمد بن خليفة التميمي ص/49)

التقديم والقول بإمامة الأولين ... - إلى أن قال - "ومنها ما رواه الصدوق في كتاب العلل بسنده عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: "ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت - عليهم السلام - لأنك لا تجد رجلاً يقول: أنا أبغض محمداً وآل محمد صلى الله عليه وآله ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم أنكم تتولوننا وأنكم من شيعتنا - ثم ساق روايتين نسب إحداهما إلى جعفر الصادق والأخرى إلى علي ومضمونهما كالروايتين السابقتين، ثم قال: "ومن هذه الأخبار يعلم أن مظهر النصب والعداوة لهم - عليهم السلام - منحصر في أمرين: تقديم الجبت والطاغوت وإظهار العداوة للشريعة"2.

وقال حسين العصفور في كتابه "المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية": "وأما تحقيق النصب فقد كثر فيه القيل والقال، واتساع فيه

1- يقصدون بالجبت والطاغوت الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما "قاتل الله الرافضة أنى يؤفكون".

2- الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة 10/360، مقدمة تفسير مرآة الأنوار للعاملي ص/308، وانظر المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية ص/145، الأنوار النعمانية 2/307.. (1)

"إن كان هو الذي دل عليه القرآن فسر به، وإلا فليس كل معنى صحيح يفسر به اللفظ لمجرد مناسبة كالمناسبة التي بين الرؤيا والتعبير، وإن كانت خارجة عن وجوه دلالة اللفظ كما تفعله القرامطة والباطنية" (1). كما أنه ليس "لأحد أن يقول: إن الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعاني، ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني هذا من فعل أهل الإلحاد والمفترين" (2)، ويذكر شيخ الإسلام أمثلة لذلك (3) - .

4- أن السلف أعلم وأحكم من غيرهم، ولذلك يجب الرجوع إلى فهمهم في العقيدة وكلامهم حولها، لأنهم أعلم الناس بالكتاب والسنة ومعانيهم (4) - .

5- ومن منهجه: جواز استعمال المصطلحات الحادثة، ومخاطبة أهل الاصطلاح **باصطلاحهم** إذا احتيج إلى ذلك، ويرى مع ذلك أن

1 (عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي ناصر بن علي عائض حسن الشيخ 3/1204)

معرفه لغة العدو واصطلاحه جائز وقد يكون واجبا (5) ، ومثله استخدام المصطلحات والألفاظ الحادثة قد يحتاج إليه وقد يكون مستحبا وقد يكون واجبا (6) . وهذه المسألة شرحها شيخ الإسلام شرحا مستفيضا، وذكر الأحوال المختلفة لذلك، يقول في معرض كلامه عن استخدام أهل الكلام للكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس، وذلك بالألفاظ المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة: مثل لفظ: العقل، والمادة، والصورة، والجوهر، والعرض، والجسم، والتحيز، والجهة، والتركيب، والجزء، والعلة والمعلول، والحدوث، والقدم، والواجب والممكن وغيرها، يقول شيخ الإسلام معقبا على ذلك: "وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم،

- (1) مجموع الفتاوى (2/27) — .
- (2) الرسالة الأكملية، مجموع الفتاوى (6/111) — .
- (3) انظر: المصدر السابق (ص 111-112) — .
- (4) هذه القضية من أسس منهجه العام، وسيأتي إيضاها - إن شاء الله - عند مناقشته للأشاعرة.
- (5) انظر: السبعينية (ص 25) ، وانظر أيضا: نقض أساس التقديس المخطوط (6-2/5) — .
- (6) انظر: نقض أساس التقديس المطبوع (2/389) ، ومجموع الفتاوى (308-3/306) ..⁽¹⁾

"كما لأهل الصناعات العملية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم، وهذه الألفاظ هي عرفية عرفا خاصا، ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة، سواء كان ذلك المعنى حقا أو باطلا، وإذا كان كذلك فهذا مقام يحتاج إلى بيان: وذلك أن هؤلاء المعارضين إذا لم يخاطبوا بلغتهم **واصطلاحهم** فقد يقولون: إنا لا نفهم ما قيل لنا، أو إن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا، ويلبسون على الناس بأن الذي عنيناه حق معلوم بالعقل أو الذوق، ويقولون أيضا: إنه موافق للشرع إذا لم يظهروا مخالفة الشرع، كما يفعله الملاحدة من القرامطة والفلاسفة ومن ضاهاهم وإذا خوطبوا بلغتهم **واصطلاحهم** - مع كونه ليس هو اللغة المعروفة التي نزل بها القرآن - فقد يفضي إلى مخالفة ألفاظ القرآن في الظاهر.. وإذا

¹ (موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/297)

كانت هذه الألفاظ مجملة كما ذكر فالمخاطب لهم: إما أن يفصل ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قبلت، وإن فسروها بخلاف ذلك ردت، وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفياً أو إثباتاً، فإن امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى العجز والانقطاع، وإن تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتل حقاً وباطلاً، وأوهموا الجهال **باصطلاحهم**: أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي يتنزه الله عنها، فحينئذ تختلف المصلحة: فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم: لا يجب على أحد أن يجيب داعياً إلا إلى ما دعا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قدر أن ذلك المعنى حق. وهذا الطريق تكون اصلح إذا لبس ملبس منهم على ولاة الأمور، وأدخلوه عفي بدعتهم (1) كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال: اتتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة، وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء،

(1) كذا ولعل العبارة: وأدخلهم في بدعته... " (1)

"ولقد استرقوه في بعض العقائد فخرج إلى قريب من شنيع أهوائهم، ولهذا يحذر الشيوخ من النظر في كثير من تأليفه " (1)، وقال أيضاً في شرحه لعقيدته الأخرى "أم البراهين": "وليحذر المبتدي جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة وأولع مؤلفوها بنقل هوسهم وما هو كفر صراح من عقائدهم التي سترتوا نجاستها بما ينبههم على كثير من **اصطلاحاتهم** وعباراتهم التي أكثرها أسماء بلا مسميات، وذلك ككتب الإمام الفخر في علم الكلام، وطوالع البيضاوي ومن هذا جذوهما في ذلك، وقل أن يفلح من أولع بصحبة الفلاسفة " (2)، وأشعرية الرازي لا يتطرق إليها أي شك، وهو وإن خالفهم أحياناً أو رد على بعض أعلام الأشاعرة إلا أنه وضع بعض التأليف التي

1 (موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 1/298)

أصبحت فيما بعد عمدة يعتمد عليها الأشاعرة، وذلك مثل كتابه المحصل، والمعالم، والأربعين، والخمسين، وأساس التقديس، وهذا الأخير يعتبر من أقوى كتبه الأشعرية وأهمها ولذلك أفرد له شيخ الإسلام ابن تيمية كتاباً من أهم كتبه وأكبرها - وهو وإن كان لم يصل إلينا كاملاً - إلا أن الذين ذكروه تحدثوا عنه بما يفيد أنه أكبر من درء تعارض العقل والنقل، وما وجد من هذا الكتاب - مطبوعاً ومخطوطاً - يدل على أن شيخ الإسلام تتبع أقوال الرازي كلمة كلمة وعبارة عبارة ونقضها وبين ما فيها من مخالفة لمذهب السلف، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة رده على الرازي مكانته ومنزلته بين أتباعه فقال: " فلهذا ذكرت ما ذكره أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، المعروف بابن خطيب الري، الإمام المطلق في اصطلاح المقتدين به من أهل الفلسفة والكلام، المقدم عندهم يجعلونه في زمنه ثاني الصديق في هذا المقام لما رده في ظنهم من أقاويل الفلاسفة بالحجج العظام، والمعتزلة ونحوهم، ويقولون: إن أبا حامد ونحوه لم يصل إلى تحقيق ما بلغه هذا الإمام، فضلاً عن أبي المعالي ونحوه ممن عندهم فيما يعظمونه من

(1) شرح السنوسية الكبرى (ص: 41) — .

(2) شرح أم البراهين، مع حاشية الدسوقي عليها (ص: 70-71) ...⁽¹⁾

"وهي تدل على استخدام لفظ الواحد فيما هو جسم خلافاً لما يزعمه هؤلاء. وإذا كان الأمر كذلك من أن الغالب في اللغة أن اسم الواحد يتناول ما ليس هو الواحد في اصطلاحهم" لم يجر أن يحتج بقوله تعالى: (والهكم إله واحد) [البقرة: 163] وقوله: (قل هو الله أحد) [الإخلاص: 1] ، ونحو ذلك مما أنزله الله بلغة العرب، وأخبرنا فيه أنه واحد، وأنه إله واحد- على أن المراد ما سموه هم في اصطلاحهم واحداً مما ليس معروفاً في لغة العرب، بل إذا قال القائل: دلالة القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر، كان قد قال الحق، فإن القرآن نزل بلغة العرب، وهم لا يعرفون الواحد في الأعيان إلا ما كان قديماً بنفسه، متصفاً بالصفات، مبايناً لغيره،

¹ (موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 2/663)

مشارا إليه. وما لم يكن مشارا إليه أصلا، ولا مباينا لغيره، ولا مداخله، فالعرب لا تسميه واحدا ولا أحدا، بل ولا تعرفه، فيكون الاسم الواحد والأحد دل على نقيض مطلوبهم منه، لا على مطلوبهم " (1)

وشيخ الاسلام بهذه الأدلة الكثيرة إنما يقرر قاعدة من القواعد المهمة في باب الصفات وغيرها، وهي أن تفسير النصوص- في الصفات وغيرها- إنما يرجع فيه إلى لغة الذين خوطبوا به أول مرة، وماذا فهموا من النصوص، أما أن تنشأ مصطلحات جديدة وتحمل النصوص عليها فهذا مخالف لما هو متواتر من أن القرآن هدى للناس وفيه البيان التام. وهذه من المسائل الكبرى في الخلاف بين مذهب السلف وغيرهم من أهل البدع، لأنه إذا وقع خلاف حول نص من النصوص، فقال قائل: هذا يدل على إثبات الصفات لله، وقال الآخر: لا يدل، فمن الذي يفصل في المسألة، ويبين الحق فيها، وكل يدعى أن الحق معه؟ أهل البدع من النفاة يرجعون في ذلك إلى عقولهم، أو إلى أقوال شيوخهم، أو إلى شواذ اللغة، أو إلى مصطلحات أهل الفلسفة التي تلقوها عن غير المسلمين. أما السلف فيرجعون إلى النصوص الأخرى من الكتاب والسنة التي تبين هذا النم وتوضحه، ويرجعون إلى لغة العرب وفهم الصحابة والسلف من خبير القرون،

(1) درء التعارض (7/117) .. " (1)

"هو المرجع في تفسير النصوص التي نزلت وتلاها الناس وفسروها وفهموها في زمن سابق قبل أن تنشأ تلك المصطلحات الحادثة، فكيف إذا كانت هذه المصطلحات تصادم المعنى الحق الذي دلت عليه النصوص، وقد أورد شيخ الإسلام اعتراضا حول موضوع الواحد مضمونه: أنه قد يقال: إنه يجوز أن يستعمل لفظ الواحد فيما قصده المتكلمون عن طريق المجاز أو المشترك اللفظي أو غيره وقد أجاب بقوله: "هب أنه يجوز لمن بعدهم أن يستعمل ذلك، لكن نحن نعلم أنهم [أي العرب الذين نزل بلغتهم القرآن] لم يستعملوه في ذلك، لأنهم لم يكونوا يشتون هذا المعنى " (1)، ثم يحسم شيخ الإسلام بيان انتفاء دلالة النص على ما ادعاه هؤلاء في مسمى التوحيد من وجوه عشرة مهمة (2) قال

1 (موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/954)

في آخرها: " فتبين أن لفظ التوحيد والواحد والأحد في وضعهم **واصطلاحهم** غير التوحيد والواحد والأحد في القرآن والسنة والإجماع وفي اللغة التي جاء بها القرآن، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام الله ورسله وفي لفظ التوحيد على ما يدعونه هم، لأن دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم وعادته المعروفة في خطابه، لا بلغة وعادة واصطلاح أحدثه قوم آخرون، بعد انقراض عصره وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته ... " (3) . وهذا ينطبق على مسألة الواحد والتوحيد وعلى غيرها مما جاء به القرآن الكريم مما يتعلق بأسماء الله وصفاته. 4- أن لفظ "الأحد لم يجرىء أسما في الإثبات إلا لله تعالى، أما في حق غيره فلم يستعمل إلا مع الإضافة، أو في غير الموجب، كالنفي والشرط والاستفهام، فاستعماله في الإثبات لله كقوله تعالى: "قل هو الله أحد" [الإخلاص: 1] ، أما استخدامه في حق غير الله مضافا فكقوله تعالى: "قال أحدهما إني أراني أعصر خمرا" [يوسف: 36] ، وفي النفي كقوله: "ولا يظلم ربك أحدا" [الكهف: 49] ، والشرط كقوله: وإن أحد من المشركين استجارك " التوبة: 6] ، وباستفهام كما تقدم قريبا في حديث: أيصلي الرجل

- (1) درء التعارض (7/119) _____
 - (2) انظرهما في درء التعارض (7/120-122) _____
 - (3) انظر: المصدر السابق (7/122-223) .. " (1)
- "ب" الوجه الثاني: أن يقال: التفاسير الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان تبين أنهم إنما كانوا يفهمون منها الإثبات، بل والنقول المتواترة المستفيضة عن الصحابة والتابعين حرف واحد يوافق قول النفاة، ومن تدبر الكتب المصنفة في آثار الصحابة والتابعين بل المصنفة في السنة، من: كتاب السنة والرد على الجهمية، للأثرم، ولعبد الله ابن أحمد، وعثمان بن سعيد الدارمي، ومحمد بن إسماعيل البخاري ... [وذكر شيخ الإسلام عددا كبيرا من أئمة السنة وكتبهم] .. رأى في ذلك من الآثار الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين ما يعلم معه بالاضطرار أن الصحابة والتابعين كانوا يقولون بما يوافق مقتضى هذه النصوص

1 (موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/956)

ومدلولها، وأنهم كانوا على قول أهل الإثبات المثبتين لعلو الله نفسه على خلقه، المثبتين لرؤيته، القائلين بأن القرآن كلامه ليس بمخلوق بـسـائـن عـنـهـ. وهذا يصح دليلاً من وجهين: أحدهما: من جهة إجماع السلف، فإنه يمتنع أن يجمعوا في الفروع على خطأ أن فكيف في الأصل. والثاني: من جهة أنهم كانوا يقولون بما يوافق مدول النصوص ومفهومها، لا يفهمون منها ما يناقض ذلك.. (1) - . ومما سبق يتبين أن السلف فهموا من نصوص العلو والاستواء الأثبات، وهذا يبطل قول القائلين بأنهم كانوا مفوضة. 4- أما احتجاجهم بآية آل عمران والوقف على قوله: {إلا الله} - فمعلوم أ، هؤلاء المتكلمين رجحوا القراءة الأخرى بالوصل ليجزوا لأنفسهم التأويل **باصطلاحهم** المتأخر، ومعلوم أن من وقف على لفظ الجلالة فإنهم قصدوا التأويل الذي هو الحقيقة والمال، ومعلوم أن كيفية أسماء الله وصفاته هي من ذاته لا يعلمها إلا الله، وهو من باب تفويض الكيفية التي هي جزء من مذهب السلف

(1) انظر: درء التعارض (108-7/109) .. " (1)

"رسوله صلى الله عليه وسلم في المحظور شرعا، أو قدرا، وفي المسـ تحيل الممتنع الأئمة المتقدمون يطلقون «الكراهة» تارة على ما ليس بمحرم، موافقين في إطلاقهم المتأخرين في **اصطلاحهم** دون قصد للموافقة - إطلاق الأئمة المتقدمين «الكراهة» على الصلاة في المقابر وعند القبور: لا يربطون به إلا التحريم - فصل في رد زعمه: أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال، بطل به الاستدلال، وبيان أن هذه قاعدة إطلاقها يؤول بصاحبها إلى زندقية، وبيان معناها عند أهل العلم - لو سلم للمعتز إطلاق هذه القاعدة: لبطلت الأدلة الشرعية كافة، لتطرق الاحتمالات إليها، إما في أصلها، أو في تأويلها ومعناها! وعند ذلك يفسد الدين، وتسقط الشعائر والشرائع - بيان مراد أهل العلم الراسخين من هذه القاعدة

1 (موقف ابن تيمية من الأشاعرة عبد الرحمن بن صالح المحمود 3/1183)

- الاحتمالات الواردة على الأدلة ثلاثة أنواع:
* احتمال وهمي مرجوح: فهذا لا اعتبار به، ولا تأثير له. ⁽¹⁾
"صار اعتماد دولته (1) وسلمه جميع أموره فشرع نادر هذا في رد الممالك فأخذ أصفهان من يد الأفغان وفرقهم شذر مذر، فلقب بطهماسب قلي، ومعناه: عبد طهماسب، وغلب عليه هذا اللقب إلى أنه لا يكاد يعرف اسمه الأول، ثم ثنى عنان عزمه على نحو الممالك التي بيد آل عثمان يخلصها من أيديهم، وجاء في عسكر عظيم ليحاصر بغداد، والوالي فيها الوزير الكبير والدستور المشير، عضد الدولة العثمانية ونظام المملكة الخاقانية الوزير بن الوزير أحمد باشا بن المرحوم حسن باشا، ولم يكن الوزير المشار إليه مأمورا بقتال هذا الباغي الخارجي؛ بل كان مأمورا بحفظ داخل القلعة، وأنه لو وقعت عمامته خارج السور لا يخرج إلى أخذها، وكان معه من الوزراء ثلاثة للمحافظة: قره مصطفى باشا، وصاري مصطفى باشا، وجمال أوغلي أحمد باشا فحاصر هذا الباغي بغداد ثمانية أشهر حتى نفذ الزاد وأكلوا لحوم الخيل والحمير بل والسنانير والكلاب. فدفعه الله عن بغداد وسلمها منه، وذلك أن آل عثمان جهزوا عليه عسكرا، ورئيس العسكر طوبال عثمان باشا فتوجه نحو بغداد وهزم جنود الأعاجم حتى طهماسب قلي معهم وكسره لكن بعد قتال شديد. ثم بعد كسره وهزيمته جاء ثانيا وحاصرها الوزير الوالي أحمد باشا أيضا. فنجاها الله تعالى منه. ثم أنه توجه نحو الروم إلى أرض أرزن روم فنجاها الله منه. ولما رجع إلى صحراء مغان بايعه الأعاجم على السلطنة بتدبير منه، وكان تاريخ المبايعه (الخير فيما وقع) سنة 1148 ومن لم يرض بيعته قلب التاريخ المذكور وقال: (لا خير فيما وقع) وهو أيضا عين التاريخ الأول. ثم أنه توجه نحو الهند، ولم يزل يمر في تلك البلاد إلى

(1) أي وزيره، وكان من **اصطلاحهم** أن يلقبوا الوزير بلقب (اعتماد الدولة).. ⁽²⁾

"(2) تقوم هذه الوسيلة على التسليم بأن الإسلام له نظام سياسي وأن الإسلام دين ودولة، وهذا أمر لا غبار عليه، ثم

1) ميانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور عبد العزيز بن فيصل الراجحي ص/366

2) مؤتمر النجف = الحج القطعية لاتفاق الفرق الإسلامية، الشؤندي ص/13

ينطلقون من هذا إلى القول بأن مصادر الأحكام السياسية (الدستورية) إنما هي الكتاب والسنة فقط، ويرفضون بقية أدلة الأحكام الأخرى حتى الإجماع عندهم مرفوض في مجال الأحكام السياسية ولو كان إجماع الصحابة رضي الله عنهم. ثم يخطون خطوة ثانية في مجال تفريغ اعترافهم السابق - بأن الإسلام له نظام سياسي - من مضمونه فيقولون: إن ذكر القرآن الكريم للأحكام السياسية: إنما كان على سبيل القواعد العامة لا الأحكام التفصيلية؛ ومعنى ذلك أنه ليس هناك أحكام محددة يجب التقيد بها في مجال النظام السياسي، وإنما هناك قواعد عامة فقط هي التي يجب التقيد بها وما يترتب على ذلك من إدخال نظام أو طرق غريبة إلى النظام الإسلامي بدعوى أنها لا تتعارض مع القواعد العامة.

ثم يخطون خطوة ثالثة لإفراغ المصدر الثاني عندهم وهو السنة من أن يكون مصدرا للأحكام السياسية - الدستورية - فيقولون: إن الأحكام التي جاءت بها السنة منها ما هو تشريع دائم ومنها ما هو تشريع وقتي مرتبط بزمن النبوة، ويقولون - وهم في ذلك كاذبون - أن السنة المتعلقة بالأحكام السياسية - الدستورية - كقاعدة عامة هي من ذلك النوع الثاني الذي يعد تشريعا وقتيا أو زمنيا، ثم لا يكتفون بهذا القدر حتى يضيفوا إليه قولهم: ولا يوجد أحيانا حد فاصل دقيق بين ما يعد من السنة تشريعا دائما، وما لا يعد كذلك وبهذا الطريق يكون هؤلاء قد أفرغوا الكتاب والسنة من أي مضمون يتعلق بالاحتجاج بنصوصهما في مجال مسائل الفقه السياسي - الدستوري -.

(3) ومن وسائلهم في محاربة النظام السياسي الإسلامي: استغلال خطأ بعض الخلفاء أو الأمراء أو الحكام المسلمين، وإلصاق هذه الأخطاء بالنظام الإسلامي نفسه، وتشويهه به. أو استغلال استكانة كثير من أفراد الأمة - انطلاقا من فهم قاصر لبعض النصوص الشرعية - للظلم الواقع عليها من قبل الحكام، ومحاولة إظهار أن طبيعة النظام الإسلامي هي التي تملي على الشعوب الاستكانة والمذلة لحاكمها، وأن النظام الإسلامي نظام يكرس الاستبداد ويدعو إليه تحت شعار طاعة الأمير. (4) ومن وسائلهم أيضا القول بأن النظام الإسلامي نظام مثالي - ومثل هذه المقولة قد يفرح بها الذين لا يفهمون **اصطلاحاتهم** -

ومرادهم بهذه المقولة أنه نظام غير للتطبيق، وإذا طبق فهو غير صالح لقيادة الحياة، وذلك لأن النظام المثالي - في عرفهم - لا يصلح إلا لأناس مثاليين، ولما كان الناس غير مثاليين بل فيهم الطيب وفيهم الخبيث، وحتى الطيب فهو عرضة للزلل، يكون النظام الإسلامي - على قولهم - غير قابل للتطبيق، أو غير صالح لقيادة الحياة.

ويكفي في الرد على هذا الزعم الباطل أن يقال: إن النظام السياسي الإسلامي ظل يحكم دولة الإسلام منذ قيامها في المدينة المنورة بقيادة الرسول الأعظم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ولعدة قرون بعده، وفتح المسلمون في ظله مشارق الأرض ومغاربها، ورفعوا على ربوعها رايات الإسلام، ونشروا الحق والعدل بين الناس، وغيروا وجه التاريخ الإنساني، كل ذلك حدث باسم الإسلام، وفي ظل دولة الإسلام، فهل حدث ذلك في ظل نظام غير قابل للتطبيق، أو غير صالح لقيادة الحياة؟! (5) ومن وسائلهم أيضا: استخدام الكتابات التاريخية في محاولة تزيف تاريخ الدولة الإسلامية عبر قرونها المتطاولة، ومن خلال هذه الكتابات يصورون تاريخ الدولة الإسلامية المشرق على أنه سلسلة من المؤامرات والخianات التي يقوم بها حاكم لكي يستولي على السلطة من الحاكم الذي يسبقه، معتمدين في ذلك على: (1)

"ويقول معلقا على استدلال الإمام أحمد - وقد سبق نقله قريبا -: "وأبلغ من ذلك ما ذكره الإمام أحمد وغيره من قوله: ذرني ومن خلقت وحيدا [المدثر: 11]، فإن الوحيد مبالغة في الواحد، فإذا وصف البشر الواحد بأنه وحيد في صفة فإنه واحد أولى، ومع هذا فهو جسم من الأجسام" (1)، ثم يذكر بعد ذكر نصوص القرآن نصوص عديدة من السنة، منها أحاديث الصلاة في الثوب الواحد، مثل ما ورد في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ((سئل: أيصلي الرجل في الثوب الواحد؟ فقال: أو لكلكم ثوبان)) (2)، وحديث نهى أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (3)، وحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي في واحد (4)، وحديث مروره - صلى الله عليه وسلم - بقبرين فقال: ((إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما

1 (موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/265)

فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة)) (5) وغيرها من الأحاديث كثير (6)، وهي تدل على استخدام لفظ الواحد فيما هو جسم خلافا لما يزعمه هؤلاء. وإذا كان الأمر كذلك من أن الغالب في اللغة أن اسم الواحد يتناول ما ليس هو الواحد في **اصطلاحهم** "لم يجر أن يحتج بقوله تعالى: وإلهكم إله واحد [البقرة: 163] وقوله: قل هو الله أحد [الإخلاص: 1]، ونحو ذلك مما أنزله الله بلغة العرب، وأخبرنا فيه أنه واحد، وأنه إله واحد - على أن المراد ما سموه هم في **اصطلاحهم** واحدا مما ليس معروفا في لغة العرب، بل إذا قال القائل: دلالة القرآن على نقيض مطلوبهم أظهر، كان قد قال الحق، فإن القرآن نزل بلغة العرب، وهم لا يعرفون الواحد في الأعيان إلا ما كان قديما بنفسه، متصفا بالصفات، مباينا لغيره، مشارا إليه. وما لم يكن مشارا إليه أصلا، ولا مباينا لغيره، ولا مداخل له، فالعرب لا تسميه واحدا ولا أحدا، بل ولا تعرفه، فيكون الاسم الواحد والأحد دل على نقيض مطلوبهم منه، لا على مطلوبهم" (7). وشيخ الإسلام بهذه الأدلة الكثيرة إنما يقرر قاعدة من القواعد المهمة في باب الصفات وغيرها، وهي أن تفسير النصوص - في الصفات وغيرها - إنما يرجع فيه إلى لغة الذين خوطبوا به أول مرة، وماذا فهموا من النصوص، أما أن تنشأ مصطلحات جديدة وتحمل النصوص عليها فهذا مخالف لما هو متواتر من أن القرآن هدى للناس وفيه البيان التام. وهذه من المسائل الكبرى في الخلاف بين مذهب السلف وغيرهم من أهل البدع، لأنه إذا وقع خلاف حول نص من النصوص، فقال قائل: هذا يدل على إثبات الصفات لله، وقال الآخر: لا يدل، فمن الذي يفصل في المسألة، ويبين الحق فيها، وكل يدعي أن الحق معه؟ أهل البدع من النفاة يرجعون في ذلك إلى عقولهم، أو على أقوال شيوخهم، أو إلى شواذ اللغة، أو إلى مصطلحات أهل الفلسفة التي تلقوها عن غير المسير الملمين.

- (1) ((نقض التأسيس)) - المطبوع - (1/488).
- (2) ((نقض التأسيس)) (1/489) والحديث رواه البخاري (358).
- (3) رواه البخاري (359) ومسـلم (516).
- (4) رواه البخاري (355) ومسـلم (517).
- (5) رواه البخاري (1361) ومسـلم (292).

(6) انظر: ((نقض التأسيس)) - المطبوع - (1/ 489 - 492).
(7) ((درء التعارض)) (7/ 117)..⁽¹⁾

"أما السلف فيرجعون إلى النصوص الأخرى من الكتاب والسنة التي تبين هذا النص وتوضحه، ويرجعون إلى لغة العرب وفهم الصحابة والسلف من خير القرون، وما قالوه في بيان معنى هذا النص، ولذلك يقول شيخ الإسلام - في معرض رده على الرازي حول استدلاله بالواحد والأحد على نفي الصفات -: "إن الاستدلال بالقرآن إنما يكون على لغة العرب التي أنزل بها، وقد نزل بلغة قريش كما قال تعالى: وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه [إبراهيم: 4] وقال: بلسان عربي مبين [الشعراء: 195] فليس لأحد أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرف عام واصطلاح خاص - بل ولا يحمله إلا على معاني عنوها بها، إما (أخص) من المعنى اللغوي أو أعم، أو مغايرًا له، لم يكن له أن يضع القرآن على ما وضعه هو، بل يضع القرآن على مواضعه التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفًا للكلام عن مواضعه، ومن المعلوم أنه ما من طائفة إلا وقد تصطلح على ألفاظ يتخاطبون بها، كما من المتكلمين من يقول: الأحد هو الذي لا ينقسم، وكل جسم منقسم، ويقول: الجسم هو مطلق المتحيز القابل للقسمة، حتى يدخل في ذلك الهواء وغيره، لكن ليس له أن يحمل كلام الله وكلام رسوله إلا على اللغة التي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يخاطب بها أمته، وهي لغة العرب عموماً ولغة قريش خصوصاً"، ثم يطبق هذا على المثال المطروح فيقول: "ومن المعلوم المتواتر في اللغة، الشائع بين الخاص والعام أنهم يقولون: درهم واحد، ودينار واحد، ورجل واحد، وامرأة واحدة، وشجرة واحدة، وقرية واحدة، وثوب واحد، وشهرة هذا عند أهل اللغة شهرة سائرة ألفاظ العدد، فيقولون: رجل واحد، ورجلان اثنان، وثلاثة رجال، وأربعة رجال. وهذا من أظهر اللغة وأشهرها وأعرفها، فكيف يجوز أن يقال: إن الوحدة لا يوصف بها شيء من الأجسام، وعامة ما يوصف بالوحدة في لغة العرب إنما هو جسم من الأجسام؟" (1). فهذه الاصطلاحات الحادثة، التي يحدثها الناس أو أرباب العلوم المختلفة في كل عصر، هي اصطلاحات لهم - ولا مشاحة في أن يتفق أهل فن أو علم على

¹ (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/255)

اصطلاح معين يتعارفون عليه - ولكن الخطأ أن يجعل هذا المصطلح الحادث هو المرجع في تفسير النصوص التي نزلت وتلاها الناس وفسروها وفهموها في زمن سابق قبل أن تنشأ تلك المصطلحات الحادثة، فكيف إذا كانت هذه المصطلحات تصادم المعنى الحق الذي دلت عليه النصوص، وقد أورد شيخ الإسلام اعتراضاً حول موضوع الواحد مضمونه: أنه قد يقال: إنه يجوز أن يستعمل لفظ الواحد فيما قصده المتكلمون عن طريق المجاز أو المشترك اللفظي أو غيره وقد أجاب بقوله: "هب أنه يجوز لمن بعدهم أن يستعمل ذلك، لكن نحن نعلم أنهم (أي العرب الذين نزل بلغتهم القرآن) لم يستعملوه في ذلك، لأنهم لم يكونوا يشنون هذا المعنى" (2)، ثم يحسم شيخ الإسلام بيان انتفاء دالة النص على ما ادعاه هؤلاء في مسمى التوحيد من وجوه عشرة مهمة (3) قال في آخرها: "فتبين أن لفظ التوحيد والواحد والأحد في وضعهم **واصطلاحهم** غير التوحيد والواحد والأحد في القرآن والسنة والإجماع وفي اللغة التي جاء بها القرآن، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام الله ورسوله وفي لفظ التوحيد على ما يدعونه هم، لأن دالة الخطاب إنما تكون بِلغة المتكلم وعادته المعروفة في خطابه، لا بِلغة وعادة واصطلاح أحدثه قوم آخرون، بعد انقراض عصره وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته ... " (4).

- (1) ((نقض التأسيس)) - المطبوع - (1/ 492 - 493).
 - (2) ((درء التعارض)) (7/ 119).
 - (3) انظرها في ((درء التعارض)) (7/ 120 - 121).
 - (4) انظرها: في ((درء التعارض)) (7/ 122 - 223)..⁽¹⁾
- "وإن أريد أنه مركب من أجزاء، والمركب مفتقر إلى جزئه كالأبدان أو غير ذلك من المعاني الدالة على النقص، فلا يجوز إثباته لله تعالى لا معنى ولا لفظاً (1). وليعلم أنه لا مانع من التزام القول بأنه يشار إليه، وقد أشار إليه نبي الهدى صلى الله عليه وسلم لما وعظ الناس في حجة الوداع فقال لهم بعد الوعظ: ((فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بأصبعه السبابة، يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس، اللهم اشهد اللهم اشهد)) (2). ثلاث مرات - وأشار إليه كذلك عمر بن الخطاب

¹ (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/256)

رضي الله عنه - كما تقدم النقل عنه.
وأما اللوازم التي ذكروها من أن إثبات الاستواء له يقتضي أن يكون في مكان - وقد تقدم الرد عليه - وأن ما كان له مكان لزمه أحد ثلاثة أمور: إما أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساويا، فجوابه: إن القول بأنه يكون أصغر أو مساويا قول باطل، وأما كونه أكبر فهذا نلتزمه فإله أكبر من كل شيء ذاتا وعظمة وجلالا وكمالا، ولا ندخل في ذلك متوهمين بآرائنا ولا مكيفين ولا محددين. مع ملاحظة أنهم استخدموا للتوصل إلى هذا الإلزام قياسا شموليا وهو لا يجوز استعماله في المطالب الإلهية (3). وأما القول بأنه لو كان مستويا على العرش لكان محتاجا إليه فخطأ أيضا لأن هذا مبني على قياس الخالق على المخلوق فإن القائل توهم حاجة الباري إلى العرش كاحتياج المستوي على الفلك والأنعام إليها، هذا باطل فإن الله: ليس كمثله شيء [الشورى: 11] فكما أخبر أن له قدرة وعلمًا وسمعا وبصرا ولم يلزم من إثباتها للخالق أن تكون مماثلة لما للخلق، فكذلك لا يلزم في الاستواء فالله هو الغني عن الخلق وهو الخالق للعش ولغيره فكل ما سواه مفتر إليه (4). ومن الألفاظ التي ذكرها الأشاعرة في صور المماثلة للحوادث: لفظ الصورة والغرض، والجوهر، والعرض: أما لفظ الصورة فمما يحتمل معنى صحيحا ويحتمل معاني باطلة: أما المعنى الصحيح فإن الصورة في اللغة بمعنى: الصفة (5) ولا شك في أن الله جل وعلا صفة وكيفية يعلمها هو، ومما ورد في إثباتها: الحديث الطويل في الموقف يوم القيامة وفيه: ((فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون)) (6). وأما المعاني الباطلة للصورة: فكالشياء المنطبع على الأوراق ونحوها كما في التصوير المسمى (بالفوتوغرافي) وكالشياء المنعكس من الجسم المصقول كالمرآة، فهذه كلها معاني باطلة لا يجوز إثباتها لله تعالى، فإن الله ليس بصورة وإنما هو حي قائم بنفسه، وهو له سبحانه صورة بمعنى الصفة والكيفية التي اختص بعلمها وكمالها. والله أعلم. وأما نفي الغرض فيريدون منه نفي الحكمة عن الله، وقد تقدم بحث إثبات الحكمة، والمنع من إطلاق لفظ الغرض، بما أغني عن إعادته في هذا الموضع. وأما لفظ الجوهر والعرض فلفظان مجملان كذلك؛ فإن أريد بالجوهر: الجوهر الفرد، ثم الزعم بأن الأجسام كلها متركبة من الجواهر المفردة، وهذا يقتضي تماثلها،

فهذا المعنى باطل لأن الله ليس كمثله شيء، وإن أريد بالجوهر: المتحيز وهو بمعنى الجسم في **اصطلاحهم**، فإنه قد تقدم تفصيل لفظي التحيز والجسم وإن أريد بالجوهر: ما هو قائم بنفسه بشرط كونه لا يماثله شيء في ذلك، فهذا المعنى لا ينفي عن الله مع المطالبة بالألفاظ الشرعية كالقيوم (7). وأما لفظ العرض فإن أريد به الصفات التي يتصف بها فإنه لا ينفي هذا اللفظ، وإن كان إطلاقه لا يخلو من محذور لأنه في اللغة إذا قيل: عرض فالمراد ما يعرض من الأمراض ومنه الناقة العارضة (8)، وإن أريد بالعرض ما يقوم بغيره ثم قيل: الله ليس بعرض، فهذا النفي صحيح لأن الله قائم بنفسه وليس قائما بغيره ولكن الملاحظ أن الذين ينفون الصفات يطلقون عليها أعراضا، فيتوصلون بنفي العرض ما ثبت بالكتاب والسنة من صفات الله، فلذا وجب استفصالهم فيها (9). والله أعلم.

منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد عبد اللطيف - ف - 2/ 545

- (1) انظر ((تفسير سورة الإخلاص)) لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: 127) و ((التدمرية)) لـ (ص: 35).
- (2) رواه مسلم (1218) من حديث جابر بن عبد الله.
- (3) انظر، ((نقض الدارمي على بشر الميرسي)) (ص: 85)، و ((بيان تلبيس الجهمية)) لشيخ الإسلام ابن تيمية (2/ 156 - 160).
- (4) انظر: ((التدمرية)) (ص: 81 - 83).
- (5) انظر: ((القاموس المحيط)) (ص: 548). مادة: (صور).
- (6) رواه البخاري (7437) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (7) انظر: ((درء تعارض العقل والنقل)) (4/ 150 - 164 - 184).
- (8) انظر: ((القاموس المحيط)) (ص: 832). مادة: (عرض).
- (9) انظر: ((مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية)) (6/ 90 - 91) ..⁽¹⁾

"المطلب الحادي عشر: التفصيل في النفي مع الإجمال في الإثبات

فالصفات الثبوتية الوجودية سبع صفات وهي: المعاني، وأما بقية الصفات الثبوتية الأخرى فهي إما صفات اعتبارية أو سلبية أو لا

¹ (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/365)

توصف بالوجود ولا بالسلب - على حد **اصطلاحهم** - فالأولى هي الوجود، والثانية أي السلبية خمس، وقد علمت، والثالثة هي المعنوية - وقد تنازعوا في إثباتها كما تقدم -. كما تنازعوا في إثبات صفتي الإدراك والتكوين، فهم بالجملة قد اتفقوا على سبع صفات وجودية وهي المعاني. فيبقى بعد ذلك ما يسمونه بالمستحيل في حق الله تعالى - ولولا أن المقصود هنا إثبات أن هذا الباب مبني على السلوب لما سقت كلامهم فإنهم قد قالوا: "مما يستحيل في حقه تعالى ... وهي: العدم والحدوث طروء العدم والمماثلة للحوادث بأن يكون مجرماً - أي تأخذ ذاته العلية قدراً من الفراغ - أو يكون عرضاً يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم" أي يستحيل على الله تعالى أن يكون في جهة للجرم بأن يكون فوق العرش مثلاً أو تحته أو يمينه أو شماله أو أمامه أو خلفه) أو له هو جهة (... أي في نفسه بأن يكون له يمين أو شمال أو فوق أو تحت أو قدام أو خلف) أو يتقيد بمكان أو زمان أو يتصف ذاته العلية بالحوادث أو يتصف بالصغر أو الكبر أو يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام - وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون قائماً بنفسه بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص - وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون واحداً بأن يكون مركباً في ذاته أو يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال، وكذا يستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما وإيجاد شيء في العالم مع كراهيته لوجوده أي عدم إرادته له تعالى أو مع الذهول أو الغفلة أو بالتعليل أو بالطبع، وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل وما في معناه "كالشك والظن والوهم والذهول والغفلة والنسيان ... " والموت والصمم والعمى والبكم "وما في معناه بأن يكون كلامه بحروف وأصوات". (1) "أهـ وذكروا أموراً أخرى وما نقلته كاف لإثبات هذه الدعوى. نقد طريقته في التنزيه:

1 - التفصيل في النفي عليه ملاحظة من جهتين: الأولى/ هذه الطريقة غير الطريقة المذكورة في القرآن والسنة. الثانية/ إن مطلق النفي قد لا يتضمن مدحاً. وقد تقدم الكلام على هذه والنقد التي قبلها.

2 - في طريقته للتنزيه أتوا بعبارات موهمة مجملة يلزم من نفيها نفي الباطل والحق معاً، وقد تبين ذلك بعد مناقشتهم فيما أتوا به

منها في الفرع الأول السابق.3 - إن طريقة التنزيه عند الأشاعرة مأخوذة من مسألة مخالفة الحوادث، بل عدوا في الصفات السلبية صفة المخالفة للحوادث، وهي مبنية على أن إثبات بعض الصفات يستلزم الجسمية، وهذه الطريقة غير مستقيمة لوجوه (2):- فكل خير في أتباع من سلف ... وكل شر في ابتداع من خلف الوجه الثاني: إن هذه الطريقة تحكم على صاحبها بالتناقض، فهو يثبت سبع صفات ويدعي أنها لا تماثل صفات الخلق، وينفي ما عداها بدعوى مماثلة الخلق، مع أنه يلزمه أن يسلك هذه الطريقة في جميع الصفات التي أثبتها والتي نفاهها. الوجه الثالث: إن هذه الطريقة التي سلكها الأشاعرة في التنزيه - وقد كانوا أخذوها عن المعتزلة الذين ينفون بها الأسماء والصفات كلها - سلكوها كذلك في رد النقائص كالحزن والبكاء في ردهم على اليهود، فصاروا على هذا الأصل هم ومثبته النقائص خصماء للمعتزلة فيرد المعتزلة على الطائفتين بهذه الطريقة نفسها. الوجه الرابع: إن هذه الطريقة قد تستخدم في نفي ما علم فساد به بالضرورة من دين الإسلام وبصرح العقل كالبكاء والحزن، فاستخدام هذه الطريقة - طريقة التجسيم والتحيز - استخدام لا يخلو من اعتراض واشتباه وخفاء، فكيف يستخدم دليل خفي على مهاجرو جلي واضح؟! منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد عبد اللطيف - ف - 2/ 555

(1) ((أم البراهين)) مع شرحها من (ص: 22 إلى 32)، وما بين القوسين الكبيرين مأخوذ من الشرح. (2) انظر هذه الوجوه في ((الدمرية)) من (ص: 132 إلى 134)..⁽¹⁾

"ب- الوجه الثاني: أن يقال: التفاسير الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان تبين أنهم إنما كانوا يفهمون منها الإثبات، بل والنقول المتواترة المستفيضة عن الصحابة والتابعين في غير التفسير موافقة للإثبات، ولم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين حرف واحد يوافق قول النفاة، ومن تدبر الكتب المصنفة في آثار الصحابة والتابعين بل المصنفة في السنة، من: كتاب

¹() موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/366

"وأما التفويض: فإن من المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، عن فهمه ومعرفته وعقله؟ وأيضا: فالخطاب الذي أريد به هدايا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلى النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره، ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطب بما يبين فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر. وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا بإتباعه والرد إليه لم يبين له الحق، ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم الحق، ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئا، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه - وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد" (3)، ثم ذكر أن هذا كان سببا في استطالة الملاحدة على هؤلاء في مسائل المعاد وغيره.

والقائلون بالتفويض قسمان: قسم يقول: إن الرسول كان يعلم معاني النصوص المتشابهة، ولكنه لم يبين للناس مراده منها، ولا أوضحه للناس. قسم يقول: إن الرسول كان يعلم معاني النصوص المتشابهة، ولكنه لم يبين للناس مراده منها، ولا أوضحه للناس. وقسم يقول: - وهؤلاء هم أكابر أهل الكلام الذين يميلون لأقوال الفلاسفة - يقولون: إن معاني هذه النصوص المشككة المتشابهة لا يعلمها إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، وعلى قول هؤلاء فالأنبياء والرسل لم يكونوا يعلمون معاني ما أنزل الله إليهم. ولا شك أن هذا ضلال مبين وقدح في القرآن وفي الأنبياء (4).

موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمن المحمود - 3/ 1177

- (1) انظر: ((درء التعارض)) (7/ 108 - 109).
(2) انظر: ((درء التعارض)) (1/ 205 - 206).

(3) ((درء التعارض)) (1/ 201 — 202) - (202).

(4) انظر: ((درء التعارض)) (1/ 204 - 205)..⁽¹⁾

"والقول بالمجاز على **اصطلاحهم** قول مبتدع محدث لا أصل له فائمة اللغة المتقدمون كالخليل بن أحمد وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء لم يتكلموا فيه ولا يوجد فيما وصل إلينا من كتبهم وكلامهم أدنى إشارة إلى هذا الاصطلاح أو حتى إلى تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز. كما لا يوجد هذا التقسيم عند أئمة الفقهاء والأصوليين فالشافعي رحمه الله أول من تكلم في علم الأصول وقد وصل إلينا أهم كتبه في هذا العلم وهو (الرسالة) ولا يوجد في كتابه هذا أدنى إشارة إلى هذا التقسيم لا من قريب ولا من بعيد وكذلك الإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه الجامع الكبير لم يتكلم فيه بلفظ الحقيقة والمجاز كما أنه لم ينقل هذا التقسيم عن أي واحد من الأئمة كمالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وغيرهم (1). وأما قول الإمام أحمد رحمه الله في كتابه (الرد على الجهمية): "أما قوله تعالى: إنا معكم فهذا في مجاز اللغة ... " (2). فإنه لم يقصد به المجاز الذي هو قسم الحقيقة إنما قصد به أنه مما يجوز في اللغة والدليل على هذا قوله رحمه الله بعد كلامه هذا: "وأما قوله: قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى [طه:46] فهو جائز في اللغة يقول الرجل الواحد للرجل ساجري عليك رزقك أو سأفعل بك خيراً" (3). فمن يقول إن الإمام أحمد قال بالمجاز وبالتأويل بناء على ذلك فقد أخطأ ونسب إلى الإمام ما لم يقله والمطلع على مذهب الإمام أحمد وأصحابه المتقدمين يعرف خطأ من يقول به ول به ذا (4).

وما ذكره أبو عبيد في كتابه (مجاز القرآن) كذلك لم يقصد به المجاز الذي اصطلح عليه المتكلمون بل الذي قصده هو ما يجوز أن يعبر به عن الآية في اللغة فهو يستخدم المجاز بمعنى التفسير فهو يقول في قوله ثم هم يصدفون [الأنعام:46] مجازه يعرضون وهكذا فكتابه إذا ما هو إلا تفسير لغريب القرآن.

(1) انظر ((الإيمان)) لابن تيمية (72).

(2) ((الرد على الجهمية والزنادقة)) للإمام أحمد تحقيق عميرة (101).

¹ (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 1/388)

(3) ((الرد على الجهمية والزنادقة)) للإمام أحمد تحقيق عميرة (101).

(4) انظر ((الإيمان)) (73)..⁽¹⁾

"ثم قال: وما في كتاب الدارمي من إثبات المكان والجهة والحد والنهاية والغاية ... وكفر ناقل من الملة حتى إخوان الصفا يقرون في قرارة أنفسهم أن ذلك كفر ناقل عن الملة فكيف أصدر الأزهر القرار بإباحة نشره وأنه لا شيء في تداوله - على ما فيه من الكفریات الفطیعة التي ذكرنا بعض نماذج منها. ثم قال: في كتاب الدارمي وسنة عبدالله بن أحمد من الكفریات والجاهلية الجهلاء والوثنية الخرقاء ودسائس الوثنية وصرائح الكفر الناقل من الملة (1). وقال: "ومن يعد الله سبحانه متمكنا بمكان فهو عابد وثن خارج عن جماعة المسلمين كما نص عليه غير واحد من أئمة أصول الدين، تعالى الله عن إفك الأفاكين" (2). قلت: هكذا نرى الكوثري في عامة كتاباته الفتاكة المسمومة يجاهر بتلبیس الحق بالباطل، وتدلّیس في الدين وتحريف لصميم الإسلام وتكفير لسلف هذه الأئمة وأئمة السنة وجعلهم وثنية وطعنه في كتبهم وجعلهم _____ من كتب الوثنية. وقد قال مثل هذا الهذيان كبار أساطين الماتريدية. وقد حرف أبو الليث السمرقندي (375هـ) قول الإمام أبي حنيفة: "من قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فقد كفر". فقال: في توجيه كلام الإمام أبي حنيفة: "لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له مكان فكان مشركا" (3). وتبعه في هذا التحريف رئيس قضاة الماتريدية لعساكرهم كمال الدين البياضي (1098هـ) فقال في توجيه كلام الإمام أبي حنيفة: "لكونه قائلاً باختصاص الباري بجهة وحيز، وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدد بالضرورة ... " (4). قلت: هذا كان بيانا تشبّتهم بتلك الشبهات وتمسكهم بتلك الألفاظ المجملة البدعية الفلسفية الكلامية البراقة المدهشة المخوفة الموهولة لمن لا يعرف حقيقة قصدهم منهم، وبهذه الشبهة عطلوا "صفة العلو" لله تعالى، وحرفوا نصوصها بأنواع من التأويلات إلى شتى المعاني المجازية التي ذكرناها. الجواب عن هذه الشبهات:

¹ (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 2/229)

لأئمة السنة عن شبهاتهم جوابان: إجمالي، وتفصيلي:
أمّا الجواب الإجمالي: فهو أن هذه الألفاظ المجملة المتشابهة المحدثه الفلسفية الكلامية لا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً قبل أن يعلم مراد قائلها. بل لابد أن يستفسر قائلها؛ فإن أراد معنى حقاً موافقاً للكتاب والسنة - قيل قوله وإلا يرد قوله، وينبذ نبذ النواة. قال شيخ الإسلام (728هـ) والإمام ابن القيم (751هـ) وابن أبي العز الحنفي (792هـ) ونعمان الألويسي الحنفي (1317هـ) واللفظ للث:

"لنّاس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف ... لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية. فليس كلهم يسـتعملها في نفس معناها اللغوي. ولهذا كانت النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً ... وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلاً مخالفاً لقول السلف ...

- (1) انظر ((مقالات الكوثري)) (ص 283، 284، 287، 290، 291، 294، 296، 301، 305).
- (2) ((مقالات الكوثري)) (ص 302).
- (3) شرح ((الفقه الأيسط)) المطبوع خطأ باسم الماتريدية بعنوان ((شرح الفقه الأكبر)) (ص 17) ونقله الكوثري محتجاً به، انظر: تعليقاته على ((الفقه الأيسط)) (ص 49).
- (4) ((إشارات المرام)) (ص 200)، ونقله الكوثري محتجاً به، انظر ((مقالات الكوثري)) (ص 291)، وتعليقه على ((الفقه الأيسط)) (ص 49) ..⁽¹⁾

"وهكذا اعترف الشهرستاني (548هـ) الأشعري بأن قول السلف والحنابلة بالاتفاق: إن ما بين الدفتين كلام الله وإن ما نقرأه ونسمعه ونكتبه عين كلام الله على الحروف وأنه غير مخلوق. وكانت مقالة المعتزلة على خلاف مقالة السلف. ثم جاء الأشعري بأبداع مقالة ثالثة وخرق الإجماع وحكم بأن ما نقرأه، كلام الله

¹ (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 2/445)

مجازا (1). ولصدق المرعشي الحنفي الماتريدي (1150هـ) بأن مذهب السلف أن كلامه تعالى هو العبارات المنظومة (2). وإذا اعترفت الماتريدية وخلصاؤهم الأشعرية بهذه الحقيقة من أن خلاف أهل السنة جميعا وأهل البدعة كان في هذا القرآن العربي المؤلف من السور والآيات - تبين بإتقان وإيقان - لا يرتاب فيه اثنتان.

ما يلي من الحقائق المبنية على اعترافهم السابق: الأولى: أن الماتريدية والأشعرية خرقوا بكلامهم النفسي إجماع أهل الحق وأهل الباطل جميعا. الثانية: أنهم أحدثوا مذهبا ثالثا بعد مذهبين. الثالثة: أنهم قائلون بخلق القرآن كسلفهم الجهمية دون أي فرق. الرابعة: أنهم جمعوا بين بدعة الجهمية من القول بخلق القرآن وبين بدعة القول بالكلام النفسي. الخامسة: أن الجهمية الأولى ابتدعوا بدعة واحدة وهي بدعة القول بخلق القرآن لكن هؤلاء زادوا بدعة أخرى وهي بدعة الكلام النفسي.

السادسة: أنهم أهل البدعة جهمية، أتباع الجهمية الأولى لجهرهم دون حياء بالقول بخلق القرآن. فأنى لهم أن يكونوا من أهل السنة؟ وقد ارتكبوا بدعة الجهمية من القول بخلق القرآن وزادوا بدعة الكلام النفسي، مع بدعهم الأخرى الكثيرة.

السابعة، والثامنة: أن هؤلاء معطلة لصفة "كلام" الله تعالى، ومحرقة لنصوصها بدليل ما يأتي: التاسعة: أن حمل نصوص الكتاب والسنة وتصريحات سلف الأمة وأئمة السنة على "الكلام النفسي" تحريف وتحريف وضلال وإضلال.

كما أن حملها على "الكلام" الذي تقصده الماتريدية إفساد وإبطال. لأن هذه اصطلاحات مبتدعة محدثة بعد لغة القرآن والسنة وسلف الأمة؛

فيكون حمل نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة وتصريحات أئمة السنة

مع تلك الكثرة الكاثرة التي تزيد على آلاف الآلاف - على تلك المصطلحات الكلامية المبتدعة تحريفا محضا بحتا، فقد صرح

مجددهم الكوثري (1371هـ) بأن حمل النصوص من الآيات والآثار على المصطلحات التي وجدت بعد عهد التنزيل بدهور - بعد عن مخاطب العرب وتفاهم السلف، واللسان العربي، ومن زعم ذلك زاغ عن منهج الكتاب والسنة وتنكب سبيل السلف الصالح.

قلت: لقد أنطق الله هذا الكوثرى ببعض الحق فاعترف كما ترى ولكن هذا الاعتراف ليس في صالحه ولا في صالح أمته الماتريديّة بل وبال عليهم جميعا فالكوثرى والماتريديّة جميعا قد خالفوا اعترافهم وحملوا نصوص الكتاب والسنة وأثار سلف هذه الأمة وأقوال أئمة السنة على **اصطلاحاتهم** المبتدعة بعد عهد التنزيل دهور.

فقد حملوا نصوص أمثال الأئمة: أبي حنيفة وأبي يوسف وابن المبارك على الكلام النفسي كما سبق وما سيأتي إن شاء الله. فهم - باعترافهم - قد نابذوا تخاطب العرب وعاكسوا تفاهم السلف وحرّفوا اللسان العربي، وزاغوا عن منهج السلف وتكّبوا سبيل السلف الصالح.

حيث حملوا نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف على "الكلام" النفسي" الذي لم يخطر بخواطيرهم، فكيف تحمل نصوصهم عليه؟. وفيما يلي بعض النماذج:-

أ- استدل الإمام أبو منصور الماتريدي (333هـ). لإثبات صفة "الكلام" لله تعالى بقوله سبحانه وتعالى: وكلم الله موسى تكليماً [النساء: 164] وقوله تعالى: وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله أو تأتينا آية [البقرة: 118]

(1) ((نهاية الإقـدام)) (ص 313).

(2) انظر ((نشر الطوابع)) (ص 258)..⁽¹⁾

"المبحث العاشر: الرد على الماتريدية في تفسيرهم لصفة "الألوهية" "بصفة" "الربوبية" سبق أنفا أن الماتريدية فسروا صفة "الألوهية" بصفة "الربوبية". فعطلوا هذه الصفة العظيمة وحرفوا نصوصها. ولنا عدة مؤاخذات على مذهبهم هنا نذكر منها ما يلي: المؤاخذة الأولى: أننا ذكرنا شهادة الإمام أبي حنيفة وشهادة ثمانية

١ () موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 2/489

من كبار الماتريديّة على أن تفسير صفة بأخرى - كتفسير "اليد" بالقدرة، أو النعمة مثلا تعطيل وإبطال لها وأن هذا مذهب الجهميّة. وهذه الشهادات من هؤلاء الأئمة للحنفية تكفي لإبطال مذهبهم في صفة "الألوهية" لما في طيه تعطيل وتحريف وإبطال وضلال وتخرير.

المؤاخذة الثانية: أن تفسير "الألوهية" بالربوبية أو الخالقية المالكية وكذا تفسير "الإله" بالصانع المخترع الخالق المالك - باطل لغة واصطلاحاً، ف لغة العرب **واصطلاحهم** يقضيان على ذلك.

ولغة القرآن الكريم ترده ردا صريحا. فحمل نصوص صفة "الألوهية" مع تلك الكثرة الكاثرة على صفة "الربوبية" تحريف واضح وتخرير فاضح، حتى باعتراف الكوثري مجدد الماتريديّة؛ فقد صرح الكوثري بأن حمل النصوص والآثار على المصطلحات المستحدثة بعد عهد التنزيل بدهور بعيد من تخاطب العرب وتفاهم السلف، واللسان العربي المبين، ومن زعم ذلك فقد زاع من منهج الكتاب والسنة، وتنكب سبيل السلف الصالح، وناذب لغة التخاطب، وهجر طريقه أهـل النقص ... (1).

قلت: لقد صدق الكوثري - والكذوب قد يصدق - ولكن قد يكون صدق الكذوب له. ولكن صدق الكوثري ههنا عليه وعلى جماعته الماتريديّة حيث فسروا "الألوهية" بالربوبية والخالقية والمالكية. فوقعوا في التعطيل والتحريف، وزاغوا عن منهج الكتاب والسنة وتنكبوا سبيل السلف الصالح وناذبوا تخاطب العرب، وتفاهم السلف واللسان، العربي المبين.

حتى بشهادة هذا الكوثري الذي يبالغون ويغالون فيه بما لا يخطر بالبال ليقلبوا الحقائق بهذا الغلو والضللال والإضلال.

وبعد هذا نقدم نماذج من لغة العرب **واصطلاحهم** ولاسيما لغة القرآن في مفهوم "الألوهية" ليعلم القراء صدق ما قلنا من أن "الألوهية" و"الربوبية" مفهومان متغايران لغة واصطلاحاً. أما لغة: فالإله: فعال، بمعنى مألوه، أي: معبود، كإمام بمعنى مؤتم به وأله إلهة عبد عبادة، والتأليه: التعبد، والآلهة: المعبودون، من الأصنام وغيرها، والاله: التعبد؛ قال رؤبة بن العجاج: لله در الغانيات المدة ... سبحن واسترجعن من تألهي (2)

وأما اصطلاحاً: فمعنى "الألوهية" و"الإله" لا يختلف عن معناهما في اللغة: فالإله عند العرب الأولين: اسم لكل معبود يشمل الإله الحق وهو الله تعالى، والآلهة الباطلة، كالأصنام والأوثان، وكل ما عبد من دون الله، بشراً كان أو ملكاً أو جناً، شمساً أو قمراً، حجراً أو شجراً، نوراً أو ناراً، قبراً أو غاراً، حياً، أو ميتاً عينا أو معنى وغير ذلك.

(1) انظر: ((تعليقاته على الأسماء والصفات)) (ص 455).
(2) انظر ((تهذيب اللغة)) (6/ 422 - 424)، ((معجم مقاييس اللغة)) (1/ 127)، ((مجلد اللغة)) (1/ 101)، ((الصحاح)) (6/ 2223 - 2224)، ((مفردات الراغب)) (ص 21 - 22)، ((أساس البلاغة)) (ص 9)، ((لسان العرب)) (13/ 467 - 469)، ((القاموس)) (ص 1603)، ((تاج العروس)) (9/ 374 - 375)، وانظر ((ديوان رؤية)) (ص 165).⁽¹⁾

"المبحث الرابع: مفهوم السنة عندهم
قال أحد علماءهم المعاصرين:-
" السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النبي أو فعله أو تقريره " ثم قال: " أما فقهاء الإمامية بالخصوص - فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجري قوله مجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع - فقد توسعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنة **باصطلاحهم**: قول المعصوم أو فعله أو تقريره. والسر في ذلك أن الأئمة من آل البيت - عليهم السلام - ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي أو من طريق التلقي من المعصوم قبله كما قال مولانا أمير المؤمنين رضي الله عنه: (علمني رسول الله - صلى الله عليه وسلم ألف باب من العلم يفتح لي من كل باب ألف باب).⁽¹⁾

وعليه فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من

¹() موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 3/2

نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع، بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم: (سنة) لا حكاية السنة. وأما ما يجيء على لسانهم أحياناً من روايات وأحاديث عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم، فهي إما لأجل نقل النص عنه كما يتفق في نقلهم لجوامع كلمه، وإما لأجل إقامة الحجة على الغير، وإما لغير ذلك من الدواعي. وأما إثبات إمامتهم، وأن قولهم يجري مجرى قول الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو بحث يتكفل به علم الكلام " (2).

وما أظننا بحاجة إلى بيان أثر الإمامة هنا، فهي أوضح من أن يطال فيها الحديث، فجعلوا الإمام كالنبي المرسل: العصمة لهم جميعاً، والسنة قول المعصوم أو فعله أو تقريره يستوي في هذا أن يكون المعصوم هو الرسول الكريم وأن يكون أحد أئمة الجعفرية. ولذلك رأينا من قبل أنهم جعلوا للإمام ما للنبي المصطفى من بيان القرآن الكريم وتقييد مطلقة، وتخصيص عامة. ورأينا كذلك أن الإخباريين منعوا العمل بظاهر القرآن الكريم لأنهم لا يستمدون شريعتهم إلا مما ورد عن أئمتهم. وحتى يكون الإمام مصدراً للتشريع قائماً بذاته جعل له الإلهام مقابلاً للوحي بالنسبة للرسول - صلى الله عليه وسلم. وهذا العالم الجعفري - مع شططه - يمثل جانب الاعتدال النسبي، فقد رأينا غيره يذهب إلى بقاء الوحي مع الأئمة وإن لم ينزل بقرآن جديد. وما ذكره هذا العالم لا يصح إلا بما أشار إليه في الفقرة الأخيرة من إثباتات إمامة الأئمة ...
مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع لعلي السالوس - ص 703

- (1) أخرجه ابن حبان في ((الضعفاء)) (2/ 14)، وابن عدي في ((الكامل)) (2/ 450) وقال الألباني في ((الضعيفة)) (6627) موضوع
- (2) ((أصول الفقه)) لمحمد رضا المظفر (3/ 51 - 52). وانظر: ((الأصول العامة للفقه المقارن)) (ص 122)، واقرأ فيه كذلك: ((سنة أهل البيت)) (ص 145) وما بعدها، وراجع ((تجريد الأصول)) (ص 47)، و ((ضياء الدراية)) (ص 14).. " (1)

1 (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 5/277)

"المبحث التاسع: الخلوة المرحلية النهائية للوصول وهذه المرحلة من السلوك عندهم تأتي رتبة عالية، حيث هي المرحلة الأخيرة لحصول الفتح والكشف عن الحقيقة التي هي ثمرة الرحلة الصوفية، ولا يستطيع تخطي هذه المرحلة بزعمهم إلا من أضيئت بصيرته وأزيحت عنه الأستار، وتوارت عنه الحجب، فـيـرى مـما يـرى مـما يـغيب عـن الـوـرى. وخلاصة ذلك: أن يجلس المريد في عزلة عن الناس وحده أو مع بعض المريـدين.

وكان من حظي أن دخلت هذه الخلوة مع بعض المريدين، وهي عبارة عن كهف "مغارة" صائما للنهار قائما لليل بذكر لفظ الجلالة - الله -

وخلال هذه الفترة التي كانت تقارب - أسبوعا - لم أجد شيئا مما يصفونه أو يتخيلونه، مما يخيله الشيطان أو تصوره الأوهام، فلم ينكشف لي الحجاب ولم أر شيئا، لا نورا يخطف الأبصار ولا أمرا تنكشف به الأسرار، بل خرجت من هذه الخلوة - بتوفيق الله - مجهد الجسم لقلة الطعام وموالة الصيام، والسهر المضني، قلق البال، حائر الفؤاد، صفر اليدين، من الفتوحات اللاتي يدعونها. أما في اصطلاح الشيخ فلم يحن الوقت للفتوح بعد، ويتم إعلان النتيجة فيمـا بـعد (محجـوب)!!

وأما بعض من كان معي فخرج ليخبر الشيخ بما رأى وما حصل له من المشاهدات والكرامات والأنوار والأسرار، مما يجعل الشيخ يعطيه وصف الأبرار - فيصبح عارفا بالله - واصلا، فتح عليه، ويعزي الشيخ هذه النتيجة إلى أن فلانا يصلح للولاية، وفلانا لا يصلح، مع أن الكل يأخذ بنفس الأسباب ولا يصلون إلى النتيجة الواحدة، مما يشكك المريدين المحجوبين بالعدل الإلهي - حاشا لله وكلا -: وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين [الزخرف: 76]. ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك [النساء: 79]، فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى [الليل: 5 - 10].

وهكذا تسبب هذا الشيخ للمريد المحجوب بالشroud والحيرة والقلق والاضطراب والتشكيك، مما يؤدي ببعض المريدين إلى الحقد والكراهية أو إلى مستشفيات الأمراض النفسية أو حتى إلى

الجنون، ولقد وجدت بعض هؤلاء المريدين يشكو حاله، وانشغال باله مما أحدثوا فيه من تناقضات واختلافات وهكذا الباطل يحدث في أهل

قال الله تعالى عن القرآن: أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا [النساء: 82]. فالنتيجة الحتمية لمن لم يسلك طريق الأنبياء هي الزيغ والانحراف: فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم [الصف: 5]، ففتحت عليهم أبواب الضلالة وحرموها من الهداية.

والله سبحانه قال عن رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم -: وإن تطيعوه تهتدوا [النور: 54]، وقال سبحانه: وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون [النور: 56]. وقال سبحانه: قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله [آل عمران: 31]. ولذلك حصل لي ما حصل مما يصعب وصفه بسبب سلوكي معهم وذلك بسبب جهلي لطريق الحق لقلة أهله وندرة السالكين فيه. وهكذا لم يفتح الله علي حسب اصطلاحهم، فالحمد لله على توفيقه لي حيث جنبني الغواية ووفقني للهداية.

ذكرياتي مع الطريقة القادرية لنزيه بن علي آل عرميطي. (1)

"ومع أنه قد كان الإنسان والإله اثنين متباينين - وهما في اصطلاحهم - جوهران، فإذا صار الجوهران جوهرًا واحدًا، لا جوهرين فقد لزم ضرورة أن يكون هذا الثالث ليس هو إلهًا محضًا ولا إنسانًا محضًا ولا جوهرًا إنسانًا وإلهًا فإن هذين جوهرين لا جوهر واحد، بل شيء ثالث، اختلط وامتزج واستحال من هذا وهذا، فتبدلت حقيقة اللاهوت وحقيقة الناسوت حتى صار هذا الجوهر الثالث الذي ليس لاهوتًا محضًا ولا ناسوتًا محضًا كسائر ما يعرف من الاتحاد، فإن كل اثنين اتحدا فصارا جوهرًا واحدًا، فلا بد في ذلك من الاستحالة في اتحاد الماء واللبن والخمر، وسائر ما يختلط بالماء، بخلاف الماء والزيت، فإنهما جوهران كما كانا لكن الزيت لاصق الماء وطفا عليه لم يتحد به ... وبالجمل فجميع ما يعرفه الناس عن الاتحاد إذا صار الاثنان واحدًا وارتفعت الثنوية، فلا بد من استحالة الاثنين (1)، وغير ذلك من المحاورات العقلية التي فند فيها شيخ الإسلام هذه المقولة الباطلة.

1 (موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية، مجموعة من المؤلفين 8/345)

ثانيا: الأدلة التي يستدل بها النصارى على تأليه المسيح -عليه السلام:-

رصد شيخ الإسلام، والعلامة رحمة الله الهندي، د/ سعد الدين صالح، د/ مريم زامل وغيرهم من العلماء -فترة البحث- أدلة القائلين بالوهية المسيح -عليه السلام- (2) منها ما يلي:

أ- بعض الأدلة من العهد القديم:
1 - قول أشعيا: "لأنه يولد لنا ولد ونعطي ابنا وتكون الرئاسة على كتفه ويدعي اسمه عجيبا مشيرا إلها قديرا أبديا رئيس السلام" (3).

2 - وفيه أيضا: "ها العذراء تحبل وتلد ابنا وتدعو اسمه عمانوئيل" (4) ومعني كلمة عمانوئيل "الله معنا" أو إلهنا معنا (5).
3 - وفي ميخا وهو يخاطب بيت لحم: "يخرج الذي يكون متسلطا على إسرائيل ومخارجه منذ القديم الأزل" (6)، وغير ذلك من النصوص التي وردت في العهد القديم وتقرر ألوهية المسيح -عليه السلام- كما يدعون:-

(1) الجواب الصحيح: 3/ 135، ولمزيد من التفصيل يراجع: 3/ 136 - 146

(2) المرجع السابق: 2/ 123، وإظهار الحق: 2/ 353 - 355، ومشكلات العقيدة النصيرية: ص 96.

(3) الإصحاح: (9/ 6) ولد لنا ولد.

(4) أشعيا: (7/ 14) آية عمانوئيل.

(5) قاموس الكتاب المقدس: ص 639.

(6) الإصحاح: (5/ 2) الوعد بملك من بيت لحم..⁽¹⁾

"في التيه، ونجد في أوراق المحفل الأكبر الوطني المصري للبنائين الأحرار القدماء المقبولين لمصر والأقطار العربية؛ نجد النشرة الماسونية رقم واحد تحمل هذه السنة 5956 وهي سنة النور، وهي **باصطلاحهم** تقع قبل أربعين قرنا من ميلاد المسيح -عليه السلام، هذا هو الرأي الأول في نشأة الماسونية. أما الرأي الثاني فيرى البعض أن المؤسس الأول للماسونية هو "هيرودوس الثاني" الذي كان واليا على القدس لدولة الرومان، قد

1 (1) جهود علماء المسلمين في نقد الكتاب المقدس من القرن الثامن الهجري إلى العصر الحاضر "عرض ونقد" رمضان الدسوقي ص/315

أسس في القدس بالاشتراك مع مستشاريه اليهوديين "أحيرام أبيو، ومؤاب لافي"، جمعية سرية باسم القوة الخفية، وكان هدفها مقاومة دعوة المسيح -عليه السلام؛ لأن المسيح - عليه السلام - كان يبشر -كما يقولون- بزوال هيكل سليمان، حتى لا يبقى حجر يلامس حجرا آخر، وكان هدف هذه الجمعية أيضا ملاحقة الفئة المؤمنة بالمسيح - عليه السلام - وتثريدها، وكان لهذه الجمعية مجلس سري مؤلف من تسعة أعضاء، على رأسهم هؤلاء الثلاثة. وقد عقد المجلس أول جلسة في يوم 10 شهر ثمانية سنة 43 ميلادية في مكان سموه الهيكل، وتقاسموا بأغلظ الأيمان على أن يكون أمرهم سرا، وأن يتعاونوا فيما بينهم أشد التعاون، وأن ينفذ كل منهم ما يطلبه المجلس منه، ومن شذ عن ذلك فالموت جزاؤه. ولا شفقة ولا رحمة ولا شفاعة. وأطلقت هذه الجمعية على هيكلها اسم كوكب الشرق الأعظم، ومن هذا الهيكل انبثقت الهياكل في فلسطين وفي خارجها، حتى كان في فلسطين وحدها أربعون هيكلًا تضم رجال السلطة وأذئابها، وماسحي ثيابها من ضعاف النفوس، وكان هيكل روما في مركز الإمبراطورية من أشهر هياكل ذلك العصر؛ هذا هو الرأي الثاني في نشأة الماسونية..⁽¹⁾

1() اتجاهات فكرية معاصرة - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/14